عين بيت الماء

مخيم للاجئين الفلسطينيين

"دراسة
في
علم
اجتماع
المخيمات"

د. محمود عقل

PASSIA
الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

عين بيت الماء

مخيم للاجئين الفلسطينيين

"دراسة
في
علم
اجتماع
المخيمات"

د. محمود عقل

PASSIA
الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، مؤسسة فلسطينية مستقلة، لا تسعى للربح او التجارة او المنفعة المالية، وغير مرتبطة بأية جهة حكومية او حزبية او تنظيمية او طائفية، وتهدف اعداد بحوث ودراسات وعقد ندوات ومؤتمرات متخصصة في المسألة الفلسطينية في مضمونها الوطني الفلسطيني واطارها القومي العربي وأبعادها الدولية، والاسهام في توظيف هذا الجهد الأكاديمي للتعريف بخصوصية وعناصر المسألة الفلسطينية محليا واقليميا ودوليا.

إن ما ورد في هذه الدراسة من آراء وأفكار، يعبر عن وجهة نظر الباحث الشخصية ولا يعكس او يمثل بالضرورة موقف او رأي الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، او العاملين فيها. وقد قدم الباحث الدكتور محمود عقل المحاضر في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، هذه الدراسة لبرنامج البحوث في الجمعية الذي يبرز التعددية الفكرية والمنهجية في اعداد البحوث في اطار من الحرية الاكاديمية.

Dr. Mahmoud Aqel

Ein Beit Elma Refugee Camp

A Sociological Study

جميع الحقوق محفوظة للجمعية

الطبعة الأولى - كانون أول ١٩٩٢

PASSIA Publication

First Edition - December 1992

PASSIA

Tel: (02)894426 Fax: (02)282819

P.O.Box 19545 - East Jerusalem

المحتويات

شكر وامتنان ٥
الاهـداء ٧
المقدمة ٩

الفصل الأول

الهجرة ١٣
هوامش الفصل الأول ٢٢

الفصل الثاني

الاسباب التي ادت الى اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم الأصلي ٢٧
- الارهاب الصهيوني المنظم ٢٨
- هوامش الفصل الثاني ٣٣

الفصل الثالث

النتائج التي ترتبت على اقتلاع الفلسطينين من وطنهم الأصلي ٣٥
- معنى "اللاجىء الفلسطيني" ونشوء المخيمات ٣٥
- تأسيس المخيمات ٣٨
- تشتت اللاجئين الفلسطينين وغربتهم ٤٠
- توزيع اللاجئين الفلسطينيين في المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) والدول العربية. ٤٥
- اللاجئون الفلسطينيين يعيشون حياتهم الأولى، بعد النكبة عام ١٩٤٨م في عزلة اجتماعية، ونقص في الاحترام والتقدير ٥٨

- تفكك العائلة، وسوء الأحوال الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين ٦٢
- هوامش الفصل الثالث ٦٨

الفصل الرابع

مخيم عين بيت الماء للاجئين الفلسطينيين ٦٩

- تعريف بالمخيم ٦٩
- السكان والمسكن ٧٣
- التعليم ٨٧
- الرعاية الصحية ٩٢
- الماء والكهرباء والصرف الصحي ٩٥
- الوضع الاقتصادي لسكان المخيم، والمهن التي يزاولونها ٩٨
- مخيم عين بيت الماء والانتفاضة ١٠٢
- هوامش الفصل الرابع ١١٢

الفصل الخامس

تشكل الذات الفلسطينية، والانتماء الفلسطيني في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ١١٥

- هوامش الفصل الخامس ١٢٣

مراجع البحث ١٢٤

شكر وامتنان

يتقدم الباحث بالشكر والامتنان لكل من أسهم في انجاز هذه الدراسة، وخاصة مدير مخيم عين بيت الماء، وبعض الباحثين الاجتماعيين في مكتب وكالة الغوث الدولية UNRWA في مدينة نابلس، لما قدموه من عون.

الإهـــداء

إلـى أبناء مخيم عين بيت الماء . . .

وكل ابناء المخيمات الفلسطينية . . . فهم من وطني

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يمكن القول ان ظاهرة اللجوء الفلسطيني تعتبر شكلا من أشكال الهجرة القسرية التي تسود مناطق غير قليلة في عالمنا المعاصر، فقد عرفت البشرية ولا تزال موجات عديدة من الهجرات القسرية بسبب الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات والاوبئة والمجاعات . . . الخ، كما عرفت نمطا آخر من النزوح والهجرة الاجبارية يعود في اساسه الى عوامل صنعها الانسان ضد اخيه الانسان، وتتعلق بالحروب والتمييز العنصري والتطرف السياسي والاضطهاد الديني والقومي والعرقي وغير ذلك من توظيف عناصر ثقافية مختلفة وتجييرها في سبيل تطبيق ايديولوجيات تبنتها حركات كالصهيونية مثلا وذهب ضحيتها الملايين من الابرياء جراء طمس هويتهم القومية ومحاولة اذابتهم في مجتمعات اكبر منهم وأشمل.

ولعلنا لا نجانب الصواب اذا قلنا بأن كلمات مثل "لاجىء"، "نازح"، "مشرد"، "مخيم" . . . الخ تكاد ترتبط ارتباطا وثيقا بالانسان الفلسطيني الذي اقتلع من ارضه واجبر على ترك بيته منذ ما يقارب نصف قرن من الزمان، وعلى الصعيد العالمي فقد خصصت هيئة الامم المتحدة والتي تعتبر اكبر مؤسسة دولية معاصرة، خصصت وكالة فرعية منبثقة عنها لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في شتى اماكن تواجدهم (UNRWA). كما وأن العديد من القرارات صدرت عن هيئة الامم ذاتها تعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين وعدالة قضيتهم، وتشير الارقام الاحصائية الحديثة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين ان عددهم الاجمالي يبلغ حوالي ٢،٥ مليون نسمة، يعيشون في نحو ٦٣ مخيما، منها ٢٨ مخيما في الضفة الغربية وقطاع غزة في حين توجد باقي المخيمات في الاردن وسوريا ولبنان، ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا العدد يمثل اللاجئين المسجلين رسميا في سجلات وكالة الغوث الدولية UNRWA، والذين بدورهم يتلقون اعانات منتظمة منها، علما بأن هنالك ما يقارب ثلث المليون نسمة من اللاجئين الفلسطينيين غير مسجلين في سجلات الوكالة المذكورة ولا يعتبرون من

وجهة نظرها لاجئين مع انهم من الناحية الفعلية كذلك. ومخيم عين بيت الماء "موضوع الدراسة" هو احد المخيمات الواقعة في الضفة الغربية، كما انه واحد من المخيمات الاربعة (بلاطة، عسكر القديم، عسكر الجديد، عين بيت الماء)، الواقعة بالقرب من مدينة نابلس، والذي يبدو في الظاهر وكأنه حي من احياء المدينة لانه لا يبعد عن "دوار الحسين" الواقع في وسط المدينة اكثر من ١،٥ كم، هذا بالاضافة الى وقوع المخيم على الطريق الرئيسي الذي يربط مدينة نابلس بطولكرم، حيث تحيط بالطريق المذكور البنايات العالية ذات الطوابق العديدة، والمحلات التجارية الواسعة التي يملكها تجار المدينة واثرياؤها والتي تحجب بدورها منازل المخيم من جهة الطريق المؤدية الى طولكرم، وتحول دون رؤية ملامح المخيمات المعهودة من ازقة ضيقة ومساكن متلاصقة ومجاري مكشوفة . . . الخ، ويسود الاعتقاد لدى الكثيرين وكذلك الشعور العام ان مخيم عين بيت الماء لا تتمثل فيه انماط حياة المخيمات ومآسيها، وهذا في الحقيقة يتنافى مع الواقع الذي يعيشه سكان المخيم، فكأن للمخيم وجها خفيا آخر غير ذلك الذي يبدو للعيان، ولعل هذا الأمر كان من العوامل الاساسية التي دفعت الى اختيار هذا المخيم والتعريف به كأحد الشواهد التاريخية. على جزء من مأساة المجتمع الفلسطيني الذي تقبع اجزاء غير قليلة منه في مخيمات تفتقر الى ابسط وسائل الحياة المادية واكثرها ضرورة.

ومن حيث مصادر المعلومات والوسائل التي استخدمت في جمع البيانات المتعلقة بأحوال الناس في المخيم واوضاعهم، والتي تم الاعتماد عليها للوصول الى ما وصلت اليه الدراسة فيمكن اجمالها كما يلي :

١. مراجعة ما نشر وكتب عن المخيم "Review of Literature"، ولا بد من الاشارة الى ان ما أمكن الوصول اليه في هذا المجال كان قليلا وغير كاف وان الحقائق المستمدة من هذا المصدر كانت ضئيلة ومتواضعة وذلك لندرة ما كتب عن هذا المخيم كتابة علمية وافية يمكن الاعتماد عليها، ويمكن القول ان الفائدة الهامة التي تم الحصول عليها من هذا المصدر كانت بعض الاحصائيات المتعلقة بأحوال السكان واوضاعهم المعيشية ولو انها في اغلب الاحيان لم تكن حديثة، وأما فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين بشكل عام وبمعنى الهجرة وانماطها فقد كان الاعتماد كبيرا في ذلك على المعلومات المنشورة في المراجع والدوريات وغيرها وخاصة في الفصول

الثلاثة الأولى من الدراسة، وقد تم تعويض النقص فيما يتعلق بالمعلومات والارقام المتعلقة بمخيم عن بيت الماء عن طريق البيانات التي جمعت ميدانيا.

٢. سجلات وكالة الغوث الدولية UNRWA والارقام الاحصائية لديها، فقد تم الاطلاع على ما أمكن الاستفادة منه في هذا الخصوص، وعلى وجه التحديد الارقام المتعلقة باللاجئين بشكل عام ومخيم عين بيت الماء بشكل خاص.

٣. الزيارات الميدانية والمقابلات : لقد تمت مقابلة حوالي ٦٣ شخصا على النحو التالي :

أ. ٤٦ مقابلة اجريت مع اهالي من مخيم عين بيت الماء، حيث تمت مقابلة مدير المخيم وعدد من وجهائه (٧)،
و(٥) طلبة جامعات،
(٩) ربات بيوت،
(٨) اصحاب مهن واعمال حرة،
(٦) موظفون داخل المخيم وخارجه،
(١١) من العمال في مجالات مختلفة يعملون خارج المخيم.

ب. ١٧ مقابلة اجريت مع لاجئين فلسطينيين ليسوا من سكان مخيم عين بيت الماء موزعين كما يلي:
(١٣) لاجيء فلسطيني من بينهم اربع نساء،
(٤) من اللاجئين الذين عاشوا في مخيم عين بيت الماء فترة من الزمن وارتحلوا خارجه.

لقد اسهمت المقابلات في زيادة التعرف على المشكلات التي يعاني منها سكان مخيم عين بيت الماء بشكل خاص، والتعرف على حقيقة اماني وتطلعات اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام، خاصة وأنها كانت تتم وجها لوجه وفي زمان ومكان مناسبين بالاضافة الى كونها مقابلات مفتوحة وغير مقننة، وقد كانت المعلومات تدون اول بأول اثناء المقابلة، كما كانت الخطوط العريضة والنقاط الاساسية التي تدور حولها المقابلة تدون سلفا من قبل الباحث. وكثيرا ما كان الحديث يتشعب اثناء المقابلة ليتناول مواضيع شتى لها علاقة بواقع اللاجئين الفلسطينيين ومعاناتهم ومعنى الانتماء الفلسطيني عندهم، ويمكن القول ان

المقابلات وما وفرته من معلومات وبيانات وحقائق كان لها الاثر الكبير والدور الاساسي في انجاز الدراسة وقد كان الاعتماد عليها بشكل كبير خاصة في القسمين الرابع والخامس، ولا بد من الاشارة الى الصعوبات التي حالت دون انجاز البحث على نحو ادق وأشمل، وفي مقدمتها بعض الحساسية الاجتماعية لدى الكثيرين ممن تمت مقابلتهم والتحفظ احيانا بشأن بعض الأمور وخاصة ما يتعلق منها بالنواحي الاسرية والامنية.

ومن حيث الترتيب المنطقي للدراسة فقد جاءت في خمسة فصول :

الفصل الأول وفيه خلاصة لمفهوم الهجرة وانماطها والنظريات التي تحاول تفسيرها مع بعض التركيز على الهجرة القسرية وما ينطوي على هذا النمط من الهجرة من مخاطر تهدد امن واستقرار المجتمع الدولي بشكل عام، وفي الفصل الثاني تم عرض الاسباب والعوامل الرئيسية التي اجبرت اللاجئين الفلسطينيين والذين يسكنون المخيمات الان وغير المخيمات على ترك منازلهم واراضيهم، ولقد حرصنا ان نقدم ذلك بشيء من التفصيل لاعطاء صورة واضحة قدر الامكان للظروف والممارسات التي انتهت بمأساة الاقتلاع الفلسطيني. ثم جاء الفصل الثالث ليكمل الحلقة التي بدأت في الفصل الثاني، وقد خصص هذا الفصل لعرض ابرز النتائج التي ترتبت على طرد الفلسطينيين وتشريدهم من وطنهم الأصلي، تلك النتائج التي ارتبطت منطقيا وحتميا بالاسباب، وقد رأينا انه من الصعوبة بمكان اعطاء صورة واضحة لمخيم عين بيت الماء بمعزل عن اسباب اللجوء الفلسطيني ونتائجه، فمخيم عين بيت الماء لم يأت من فراغ شأنه في ذلك شأن كافة المخيمات التي يقيم فيها لاجئون فلسطينيون، وأما الفصل الرابع فقد خصص لالقاء الضوء على مخيم عين بيت الماء، وما يعانيه سكان المخيم في مجالات الحياة المختلفة، وكان الفصل الخامس والأخير عرضا موجزا وسجلا موثقا لتشكل الذات الفلسطينية وتأكيدها، وتبلور مفهوم الانتماء الفلسطيني داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

وأخيرا نأمل ان تكون هذه الدراسة قد اسهمت في توضيح الصورة المتعلقة بمخيم عين بيت الماء بشكل خاص، وبمخيمات اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام.

الفصل الأول

الـهـجرة

تعتبر ظاهرة الهجرة بأنواعها المختلفة من ابرز الظواهر الاجتماعية التي تميز بها القرن العشرين. وقد جذبت هذه الظاهرة العديد من الباحثين في مختلف المجالات، كالجغرافيين، وعلماء الاجتماع، والمختصين في الاقتصاد والسياسة، ذلك لان موجات الهجرة المتتالية تؤثر على البنية الديموغرافية في المناطق التي تعتبر بمثابة الوطن الأم للمهاجرين، والاقطار المضيفة لهم على حد سواء. علاوة على انها تؤثر في المستويات الاقتصادية والاجتماعية في الموطن الأصلي والبلد الهدف، كما انها تلعب دورا بارزا في عملية التغير الاجتماعي. ويكاد يتفق معظم الباحثين في مجال الهجرة ان هذه الظاهرة ترتبط ارتباطا وثيقا بعوامل الطرد والجذب السكاني، ويقصد بعوامل الطرد تلك التي تتلخص في القوى التي تدفع الانسان لترك مكانه وموطنه الأصلي، في حين تعني عوامل الجذب القوى التي تغريه وتجعله يقرر المكان الذي يتوجه اليه، وكثيرا ما تنجح هذه العوامل بنوعيها (عوامل الطرد والجذب) في تفسير حالات الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية(١)، ولا بد من الاشارة الى ان تقدير هذه العوامل يختلف من فرد لآخر، وعلى سبيل المثال فان الظروف الاجتماعية والأقتصادية السيئة من الممكن ان تجبر بعض الافراد على ترك بلدانهم الاصلية والهجرة الى اقطار اخرى، كما ان الأجور العالية تجذب العمال وتدفعهم الى التواجد بكثرة حيث توجد هذه الاجور وفرص العمل، ومن العوامل التي تحد من الهجرة المدفوعة بعوامل الطرد والجذب، بعد المسافة عن الموطن الأصلي وتكاليف السفر والاقامة، حيث يقل الحماس نحو التوجه الى مكان بعيد ذي تكاليف معيشية باهظة وثقافة مختلفة. ويرى "ميتشل" "Mitchell" ان العوامل الاقتصادية ضرورية للهجرة ولكنها وحدها ليست كافية لدرجة انها تحتم الهجرة، اذ لا بد في رأيه من توفر عوامل اجتماعية ونفسية اخرى وهكذا لا بد من وجهة نظر "ميتشل" من اخذ الأمور التالية بعين الاعتبار(٢).

١. العوامل المرتبطة بالوطن الأصلي (عوامل الطرد)، والعوامل المرتبطة بالمناطق الهدف (عوامل الجذب).

٢. عوامل اخرى دخيلة تؤخذ بعين الاعتبار مثل زيادة التكاليف وبعد المكان الهدف.
٣. عوامل اجتماعية ونفسية تتعلق بالمجتمع وذات المهاجر نفسه، ويمكن القول ان هذه الفئة من العوامل عبارة عن قوى اجتماعية وشخصية كالجنس والعمر والمهارة، والمستوى الثقافي . . . الخ.

ولقد حاول العلماء المختصون منذ وقت مبكر تصنيف المهاجرين وحركاتهم، فقد ميز "فيرتشيلد"(٣) "Fairchild" على سبيل المثال عام ١٩٢٥م، بين المهاجرين في حالات الغزو والحرب التي ينتصر فيها طرف على آخر، والمهاجرين في ظروف اخرى تختلف عن هذه، وقام بتصنيف المجتمعات الى نمطين عريضين وأساسيين :

أ) المجتمعات المسالمة. ب) المجتمعات المحبة للغزو والحرب.

وقد طور "بترسون"(٤) "Peterson" عام ١٩٥٨م تصنيفا آخر يقوم على ابعاد مختلفة وعديدة، الأول منها هو العلاقة بين الانسان والطبيعة، والدولة والمبادىء والاناس الآخرين، في حين يتعلق ثانيها بالقوى المرتبطة بالعوامل السابقة، فضغط البيئة على سبيل المثال كعامل من عوامل الطرد السكاني يرتبط بالطبيعة، في حين ترتبط الضغوط السياسية بالدولة، والأماني والرغبات لدى الافراد ترتبط في نظر "بترسون" بالمبادىء والقيم، وينتج عن العلاقة بين العوامل المتشابكة السابقة انماطا من حركات الهجرة وموجاتها اطلق عليها "بترسون" مسميات تناسبها من وجهة نظره، فهناك مثلا "الهجرة البدائية Primitive Migration"، والهجرة القسرية او الاجبارية Forced Migration"، "والهجرة الاختيارية او الطوعية Free Migration"، ثم اخيرا "الهجرة الجماعية Mass Migration". وقد اضاف "بترسون" "Peterson" انماطا اخرى من الهجرات تقوم على عوامل تتعلق بالمهاجرين انفسهم بعد انتقالهم من وطنهم الأصلي، ويرى ان هناك ما يمكن تسميته بالحركات المتحفظة في الهجرة "Conservative"، ومثلها تلك المستوطنات التي تحافظ على اسلوب الحياة التقليدي والتي غالبا ما يهاجر سكانها كجماعات متضامنة ومتكاتفة، مقابل الحركات الابتداعية، "Innovating" حيث غالبا ما يهاجر افرادها بشكل غير جماعي ويتعرضون

لظروف على قدر كبير من التأثير ويتغيرون في انماط معيشتهم وسط زحمة حياة المدن الكبرى التي وفدوا اليها.

ومن المحاولات الاخرى التي قام بها الباحثون والمتعلقة بالهجرة وانماطها، تلك التي قام بها "برايس" "Price" عام ١٩٦٩م(٥)، والتي اكد فيها على مفهوم الهجرة الطوعية "Voluntary Migration"، والهجرة القسرية "Involuntary Migration"، مضيفا ان النمط الأول (الطوعي)، يمكن ان يحدث فصليا وغالبا ما يتخذ طابع البحث عن مستوى معيشة افضل، في حين يتصف النمط الثاني من الهجرة، (القسري) بأنه يأتي نتيجة ضغوط سياسية وعسكرية واجتماعية قاسية، ومثل ذلك حركات العبيد وهجراتهم التي شهدها التاريخ الانساني وموجات المهاجرين الذين تم اقتلاعهم من موطنهم الأصلي نتيجة الحرب وتحولوا الى لاجئين.

وفي الحديث عن ظاهرة الهجرة والنظريات التي تحاول تفسيرها لا بد من الاشارة الى الهجرات العالمية والتي تتم على مستوى واسع وكبير "Macro Level"، وتلك التي تحدث على مستوى محدود "Micro Level"، وهذا التصنيف يقوم اساسا على مستوى الهجرة كما هو مبين، حيث يستند النمط الأول على أساس توضيح الظروف التي تنتج عنها موجات كبيرة من المهاجرين ووصف الميزات السكانية والاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء المهاجرين، ويتضمن هذا النمط كذلك معظم النظريات التي تتعلق بعمليات التكيف والتكامل والتضامن الاقتصادي والاجتماعي، والتمثيل والمزج الحضاريين، في حين يتضمن المستوى الثاني دراسة العوامل الاجتماعية والنفسية التي تميز المهاجرين عن غيرهم، بالاضافة الى النظريات المتعلقة بالحوافز واتخاذ القرار والرضى والقناعة لدى الفرد المهاجر، ومن الممكن ان يتضمن كذلك بعض مظاهر التكيف عندما يؤخذ من وجهة نظر فردية، اي تكيف الفرد المهاجر بعيدا عن التكيف الاجتماعي للجماعة المهاجرة بأسرها(٦).

وما نود الاشارة اليه ان المجال لا يتسع لمراجعة شاملة ووافية لجميع النظريات التي تحاول تفسير ظاهرة الهجرة والتي تندرج تحت لواء النمطين السابقين الواسع والمحدود "Macro and Micro Levels"، ولكن يمكن عرض اهمها بشيء من التوضيح. فمن حيث النظريات التي تحاول تفسير الهجرة التي تتم على مستوى واسع

وشامل "Macro Level" لا بد من الاشارة الى العوامل التي بينها مابوغوني(٧)، "Mabogunie" والتي تتلخص في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية، كما انه يمكن اضافة مجموعة خامسة من العوامل وهي القوى السياسية، ويرى "مابوغوني" ان هذه العوامل مجتمعة او منفصلة تسبب اوضاعا مواتية لحدوث هجرات ذات مستويات واسعة نسبيا، وانه بقدر ما تتضافر هذه العوامل مع بعضها البعض بقدر ما تكون موجات الهجرة سريعة وواسعة، ويرى زولبرج(٨) "Zolberg"، ان حركات اللاجئين لا يمكن ان تشكل او تعتبر احداثا عشوائية ولكنها عبارة عن نماذج ترتبط ارتباطا وثيقا بالاحوال والتطورات السياسية في العالم، مثل ولادة دولة جديدة او تحطم امبراطورية قائمة وانهيارها، فهو يرى ان ولادة دولة لم تكن موجودة وتشكلها سياسيا يتطلب ان تمر هذه الدولة بظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وامنية صعبة، حتى ان المساعدات الاقتصادية والمعونات المادية والعينية التي تقررها الدول الغنية والمتقدمة لموجات المهاجرين واللاجئين ترتبط ارتباطا وثيقا بعلاقة تلك الدول بالاقطار المضيفة للاجئين من ناحية، وبعلاقتها بالبلدان الاصلية التي غادرها هؤلاء من ناحية اخرى، وهكذا نرى اختلاف وجهات النظر وتباينها بين "مابوغوني" و"زولبرغ"، ففي الوقت الذي تعتبر فيه العوامل السياسية ليست عوامل اساسية وليست من الدرجة الأولى في نظر مابوغوني، يرى زولبرغ انها تأتي في مقدمة العوامل الهامة التي تؤدي الى موجات الهجرة الواسعة، ويعتقد كذلك انها تؤثر حتى في المعونات المقدمة للمهاجرين من قبل دول اخرى، وقد لاحظ "دوتي" "Dowty" ان المهاجرين من اثيوبيا يتأثرون بالاضطهاد السياسي والحرب الاهلية بنفس القدر الذي يتأثرون فيه بالحرمان المادي والفقر، مما أدى الى نزوح اعداد كبيرة منهم، وفي مثل هذه الحالة يرى "دوتي" "Dowty" ان التفريق بين العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية يصبح عديم الجدوى(٩).

ولقد اهتم الباحثون في العلوم الاجتماعية بمسألة الحوافز التي تدفع المهاجرين الى اتخاذ قرار الهجرة والتحرك خارج موطنهم الاصلي، وذلك في معرض حديثهم عن العوامل التي تحاول تفسير الهجرات ذات المستوى المحدود "Micro Level"، ويرى المختصون في علم النفس الاجتماعي بشكل عام ان الهجرة اختيار فردي على الرغم من ان اتخاذ القرار قد يتم في معظم الاحيان بالتشاور مع الاسرة او الاقارب والاصدقاء، او جماعة دينية ربما يكون الفرد عضوا فيها، ويمكن القول ان معظم

الدراسات التي تناولت الهجرات المحدودة تركزت حول عاملين : الأول اقتصادي، والثاني له علاقة بالاسرة، ويتم الاقتراض ان اختيار الهجرة وترك المكان الاصلي من قبل الفرد غالبا ما يكون عقلانيا لانه يأتي نتيجة مناقشة مجموعة من الخيارات المتوفرة والمطروحة يتم تبني افضلها، وقد اشار بعض المفكرين الى مفهوم العمل الطوعي او الاختياري الذي يقوم به الانسان تحت وطأة العديد من العوامل التي لا يمكنه السيطرة عليها، وذكر ماركس(١٠) "Marx" على سبيل المثال ان الناس يصنعون التاريخ ولكن ليس باختيارهم هم وليس كما يريدون في كثير من الحالات، وقد استحوذت نظرية الفعل الطوعي للفرد على اهتمام الباحثين الاجتماعيين بشكل ملحوظ، فقد حاول تالكوت بارسونز(١١) "Talcott Parsons" تناول هذه المسألة من خلال كتابته عن تكوين الفعل الاجتماعي وتركيبه وأشار الى ارادة الفاعل نفسه وقدرته على صنع القرار والخيارات رغم الظروف القهرية المحيطة به، ويرى "Sciulli" وآخرون من المحدثين الذين اعتمدوا على كتابات بارسونز(١٢) ان ذلك يمكن ان يعني ايضا القدرة الذاتية لدى الفرد في انشاء وخلق فعل اجتماعي او فكرة للفعل الاجتماعي سواء ترجمت فكرة هذا الفعل الى حقيقة واقعية ام لا، هذا بالاضافة الى حكم الفرد لذاته في ظل ظروف مادية او معنوية قاهرة. وبالمقابل فان "تيرنر"(١٣) "Turner" يرى انه لا يوجد تصرف دون قيود، وهكذا يصبح التفريق بين الفعل الاجباري والطوعي امرا مربكا ولا يعبر عن تمام الحقيقة، لان السلوك الانساني في نظره مقيد وان درجات الحرية المتاحة لاختيار الفرد تختلف، ويذهب "تيرنر" "Turner" الى ان الانسان له حاجات ابعد من حاجاته الفيزيقية الضرورية لبقائه، فهو بحاجة الى الامن والطمأنينة والاستقرار النفسي وتقدير الذات، ونحو ذلك، لذا فان مشاعر القلق التي تنتاب الفرد اذا فشل في اشباع هذه الحاجات كما يرى "تيرنر" "Turner" من الممكن ان تدفعه الى ترك مكانه الدائم للبحث عن مكان آخر يمكن ان يشبع فيه حاجاته تلك، كما اهتم الباحثون بالنتائج المترتبة على الهجرة من حيث

المعاناة التي يلاقيها المهاجرون، وقد وصف "كلر" "Keller"(١٤) ما تعرض له حوالي ١٥ مليون لاجيء من جراء تقسيم الهند وباكستان عام ١٩٤٧م، بانه كارثة انسانية كبيرة ادت الى وفاة حوالي مليون لاجيء، علاوة على الآثار النفسية والاجتماعية التي تمثلت في تحول العديد من هؤلاء اللاجئين الى العدوان والعزلة واليأس والانتحار والجريمة والمخدرات والانحطاط الخلقي، كما وأشار "كوهون"(١٥) "Cohon" الى

الامراض التي اصابت اللاجئين في عقولهم والخلل الذي اعترى صحتهم النفسية والعقلية نتيجة معاناة طويلة ومتعددة الابعاد ظهرت آثارها فجأة وأصبحت فوق احتمال النفس البشرية، كما تحدث امثال "ستين، انور ولوسيوس(١٦) "Stein, Anwar and Lucinc" عن احلام العودة التي عاشها فريق من اللاجئين وامضوا حياتهم وهم يعملون سياسيا من اجل تحرير بلادهم الاصلية من قبضة الدول الجديدة التي تشكلت فيها بعد طردهم منها.

ومن الأمور التي تسترعي الانتباه ونحن في معرض الحديث عن الهجرة والعوامل المفسرة لها، ان اهتمام الباحثين بذلك لا يزال ضئيلا مقارنة باتساع نطاق الهجرات والابعاد التي اتخذتها، كما ان اهتمامهم بالهجرات القسرية "Involuntery Migration" اقل بكثير من اهتمامهم بالهجرات الطوعية "Voluntary Migration" على الرغم من ان ظاهرة الهجرة القسرية بشكل خاص قد اتخذت ابعادا خطيرة في القرن العشرين، ويرى "رون بيكر"(١٧) "Ron Backer" ان عدم اهتمام الاكاديميين اهتماما ملحوظا بموضوع الهجرات القسرية يعود في الدرجة الأولى الى قصور الدوائر الاكاديمية التابعة للجامعات ونظرتها للاجئين على انهم جماعات لا توجد فوارق مميزة وكبيرة بينهم مما لا يستحق من وجهة نظرهم افراد اقسام اكاديمية خاصة لذلك، كما ان العديد من الاكاديميين يرى ان دراسة الهجرات القسرية من المجالات الصعبة لكونها من الظواهر المتعددة الابعاد والمتشابكة الجوانب من حيث المنهج والمضمون ولا يرغب الكثير من الباحثين الخوض فيها، وتأتي العوامل السياسية والامنية في مقدمة الاسباب التي تحول دون دراسة الهجرات القسرية دراسة وافية، تلك العوامل التي تتمثل في الصراعات وأشكال الاضطهاد والتمييز والقهر والتي لا تجذب الباحثين لتحليلها ودراستها بعمق لدواعي امنية علاوة على طبيعتها المعقدة كما اسلفنا، ومن الأمور الاخرى التي ادت الى تعثر الوصول الى نظرية شاملة في مجال الهجرات بشكل عام والهجرات القسرية بشكل خاص، صعوبة الفصل بين العوامل المؤدية الى الهجرات الطوعية والاخرى المؤدية الى الهجرات القسرية في نظر فريق من الباحثين، اذ يرى هؤلاء ان عملية الفصل التام لا تكون واقعية تماما ولا تعبر عن الحقيقة كاملة فالعوامل الاقتصادية على سبيل المثال والتي تدفع الانسان للهجرة وترك موطنه الأصلي لا تختلف في نتائجها عن العوامل السياسية في نظر بعض الباحثين، فالنوعين من العوامل (الفقر والاضطهاد

السياسي) من مسببات الهجرة القسرية، رغم ان فريقا آخر من الباحثين يميل الى تصنيف الفقر وسوء الحالة المادية ضمن العوامل المؤدية الى الهجرة الطوعية(١٨). وتبقى مسألة اخرى تضيف الى التعثر في مجال دراسة النظريات المفسرة للهجرة ومفادها ان المختصين غير متفقين بعد حول امكانية التنبؤ بموجات المهاجرين، وأن معظم هذه الموجات بنوعيها (الطوعي والقسري) يتم بشكل مفاجىء وغير متوقع في نظر البعض، في حين يرى آخرون انه بالامكان التنبؤ بتلك الموجات واتجاهاتها وحجمها، وان الهجرة لا تعدو عن كونها ظاهرة اجتماعية يمكن دراستها كبقية الظواهر الاجتماعية الاخرى، ويمكن التوصل الى القوانين التي تحكمها، وان ذلك يشبه الى حد ما التنبؤ بالاحوال الجوية، اذ يمكن للباحث المختص ان يتوقع هجرات محدودة او واسعة في ضوء معطيات تتوفر لديه تماما كما يفعل الراصد الجوي، وتتعلق بعض هذه المعطيات بالأوطان الاصلية للمهاجرين في حين يتعلق البعض الآخر بالاقطار الهدف، فاذا ما أبدت دولة غنية ومتقدمة مثل الولايات المتحدة تسامحا في منح الجنسية للاجانب وتسهيل الدخول اليها والاستثمار فيها، لنا ان نتوقع ازدياد افواج المهاجرين اليها من اقطار فقيرة طلبا للرزق وبحثا عن فرص عمل واماكن استثمار افضل.

ان النظريات المتعلقة بالهجرة على مستوى عالمي بما في ذلك موجات اللاجئين يجب ان تكون قادرة على تفسير اسباب واتجاهات وحجم المهاجرين، وان تبحث العوامل التي جعلت هذه الموجات تقرر اختيار التوجه الى البلدان التي استقرت فيها، وأخيرا انجع السبل لاعادتهم الى موطنهم الأصلي وتقديم العون لتطوير اولئك الذين لا يرغبون في العودة والذين من المتعذر عودتهم لاسباب من الصعب او المستحيل التغلب عليها(١٩)، هذا اذا كان الهدف يكمن في محاولة التوصل الى نظريات شاملة وواضحة وصحيحة تفسر ظاهرة الهجرات واللجوء القسري، ولا بد من الاشارة الى ان ابحاثا ودراسات تتعلق باللاجئين والمهاجرين قد اجريت ولكن تركزت حول الميزات الديموغرافية للاجئين والمهاجرين واحوالهم الاقتصادية وقضايا اخرى تتعلق بتكيفهم الاجتماعي في البلدان المضيفة لهم.

ونحن بدورنا نؤكد ان دراسة الهجرات بشكل عام، وخصوصا الانماط القسرية منها لا تزال في مرحلة متعثرة على الرغم من ان الهجرة القسرية بالذات توصف بأنها

ظاهرة القرن العشرين الذي نعيش العقد الأخير منه، حيث تشير الارقام والبيانات الرسمية ان حوالي ١٤٠ مليون نسمة تم اقتلاعهم بالقوة من اراضيهم واجبروا على ترك منازلهم ووطنهم الاصلي خلال القرن الحالي(٢٠)، وقد ارتبط ذلك غالبا بانحلال امبراطوريات عظمى كانت قائمة او بتكوين وولادة دول جديدة لم تكن موجودة اصلا، ويمكن القول انه وحتى اوائل الخمسينات كانت الهجرات القسرية بشكل عام اوروبية الطابع، ولكن الأمر يختلف الآن، اذ نلاحظ ان الاعداد الهائلة من اللاجئين توجد في البلدان الأكثر فقرا من دول العالم الثالث، حيث تعتمد حكومات هذه الدول الفقيرة اصلا على الاعانات الدولية لتستطيع استيعاب ملايين المهاجرين القادمين اليها في ظل اوضاع معيشية مكلفة، ولا بد من الاشارة كذلك الى ان عجز الدول الفقيرة وعدم قدرتها على استيعاب ملايين المهاجرين اليها وتقديم العون لهم، قد خلق صناعة هائلة (ان جاز التعبير) في مجال المنظمات والجمعيات الانسانية التي اخذت على عاتقها مسؤولية تقديم العون لهم، ومن ناحية اخرى فانه يمكن القول ان النظام الدولي المتبع في مواجهة متطلبات اللاجئين قد اصبح هو نفسه المسؤول عن نشوء الوضع الفريد والمميز للاجئين، حيث ادى الى تدخل العديد من الهيئات الدولية والانسانية العامة والخاصة الى نشوء نظام شامل وواسع لا بد من اخذه بعين الاعتبار، هذا النظام الذي يتعلق بالاقتلاع القسري سواء بسبب عوامل متعلقة بالوطن الام، او عوامل اخرى خارجية، كما اخذ هذا النظام يولي اهتمامات ولو انها متواضعة حتى الآن باوضاع اللاجئين في الدول المضيفة وامكانية عودتهم الى وطنهم الأصلي او ذوبانهم في المجتمعات التي حلوا فيها.

وقد جاء في تقرير للأمم المتحدة حول اللاجئين الذين أجبروا على ترك اوطانهم الأصلية ان وضع هؤلاء يشكل انعكاسا للوضع السياسي الدولي، وان قدرة المجتمع الدولي على مواجهة مشكلة اللاجئين وتقديم العون لهم يشكل اختبارا للقيم الخلقية الدولية، ويمكن القول انه يوجد في العالم الآن حوالي ١٤ مليون لاجىء يتعرضون لانتهاكات خطيرة في حقوقهم الانسانية الاساسية مما يشكل مأساة حقيقية ينتج عنها العديد من الصراعات السياسية والاخلاقية وخلل اقتصادي كبير واخطار بيئية جسيمة(٢١). وفي محاولة للتعامل مع هذه المسألة المتعددة الابعاد يصبح من الضرورة بمكان الأخذ بعين الاعتبار اماني ورغبات هؤلاء اللاجئين وتقديرها من قبل الاسرة الدولية وجعلها بؤرة الاهتمام في اية محاولة للتخفيف من معاناتهم، وقد تضمن

التقرير المذكور آنفا ضرورة الأخذ في الحسبان العوامل الاساسية التي ادت الى اجبار اللاجئين على ترك موطنهم الأصلي، ودخول دائرة اللجوء القسري، ولا شك ان الاضطهاد بشتى صوره يأتي في مقدمة هذه العوامل كما جاء في التقرير، بالاضافة الى عوامل اخرى لها علاقة بالاضطهاد مثل الحروب والمآسي التي صنعها الانسان ضد اخيه الانسان. وقد نوه التقرير الى امكانية تحول حركات اللاجئين الى مصدر خطير من مصادر عدم الاستقرار السياسي في العالم مما يؤدي الى شرخ عالمي من الصعب رأبه، كما ان هذه المشكلة من المؤكد ان تعمل على تعقيد وعرقلة حل مشاكل البيئة الملحة وان تضيف اعباء كبيرة الى اقتصاد الكثير من الدول بشكل خاص والمجتمع الدولي بشكل عام، لذا فان الواقعية تتطلب النظر في كل ما سبق بجدية ووعي وان يتحمل الكل مسؤوليته مبكرا وقبل فوات الأوان(٢٢).

* * *

هوامش الفصل الأول

١. مقبول هاني نايف، الاوضاع الديموغرافية في الضفة الغربية، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٧م.

2. Bogue, D, I, "Teachings and Hypotheses for the Study of Differential Migration", International population Conference, paper No 114, 1961.

3. Richmond Antony H, "Sociological Theories of International Migration: The Case of Refugees", Current sociology: International sociological Association, (I,S,A), Volume, 36, No 2, Summer, sage publications, 1988, (pp. 7-25).

4-10. Ibid.

11. Parsons Talcott, The structure of Social Action, New York, McGraw-Hill, 1937.

12. Sciulli David, "Voluntaristic Action as a distinct concept: Theoretical Foundations of Societal Constitutionalism", American Sociological Review, 15(6),1986 (pp.743-66).

13. Jonathan Turner, "Toward a Sociological Theory of Motivation," American Sociological Review, (52CI), 1987, (pp. 15-27).

14. Richmond Antony H, opcit, p. 14.

15-16. Ibid, (p. 14-16).

17. Baker, R, The psychological Problems of Refugees, The British Refugee Council, London, 1938, pvii.

18. Richmond Antony H, opcit.

19. E, Harrell Bond Barbara, "The Sociology of Involuntary Migration: An Introduction", Current Sociology: The International Sociological Association (ISA), sage volume 36, No 2, Summer, 1988, (pp. 1-6).

20. Ibid.

21. Refugees and Human Rights statement, by Mr. Thorvald Stoltenberg, United Nations High Commissioner for Refugees, to the 46th session of the United Nations on Human Rights, 22 February 1990, International Journal of Refugee volume 2, No 2, 1990, Oxford Univ. press (pp. 274-78).

22. Ibid.

الفصل الثاني

الاسباب التي أدت الى إقتلاع الفلسطينيين من موطنهم الأصلي

قدمنا في الفصل السابق عرضا موجزا لاهم النظريات التي تحاول تفسير ظاهرة الهجرة بنوعيها الطوعية والقسرية، وبما أن اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون الآن في حوالي ٦٣ مخيما داخل المناطق المحتلة من فلسطين وخارجها، وغيرهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يعيشون في المخيمات وغير مسجلين كلاجئين في سجلات وكالة الغوث الدولية اونروا UNRWA، بما ان كل هؤلاء اصبحوا كذلك نتيجة عوامل اجبارية وقسرية آلت الى ما آلت بهم اليه، لذا فاننا نرى انه من المفيد التعرض بشيء من التفصيل الى العوامل التي دفعتهم للهجرة واجبرتهم على ترك وطنهم الأصلي وحولتهم الى لاجئين بعد ان تم اقتلاعهم من أراضيهم ومنازلهم في موطنهم الأصلي "فلسطين".

وأول ما نود الاشارة اليه هو الغموض المتعمد الذي احاط بتلك الاسباب وذلك حتى يصبح الوصول الى الحقيقة امرا متعذرا وصعبا من خلال نشر الشائعات المتعددة والمتباينة حول العوامل الاساسية الكامنة وراء اجبارهم على الرحيل، فتزداد الاتجاهات في الاجتهاد وتتشعب، وتختلف التفسيرات وتتباين، مما يؤدي في نظر الحركة الصهيونية الى التقليل من حجم النقمة العالمية والدولية على الذين يقفون وراء المأساة الحقيقية لظاهرة اللجوء الفلسطيني، خاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان القدر الأكبر من مأساة اقتلاع الفلسطينيين من اراضيهم حصل في ظروف سياسية دولية وعربية تتسم بالفوضى ونقص الوعي وغياب الضمير في معظم الحالات عالميا وعربيا مما أدى الى خنق الاصوات التي كانت تطالب بشيء من الانصاف للفلسطينيين. وقبل الخوض في الاسباب الحقيقية التي تختفي وراء ظاهرة اقتلاع الفلسطينيين من ارضهم لا بد من الاشارة الى الاسطورة التي روجت لها اسرائيل والحركة الصهيونية والتي مفادها ان الفلسطينيين غادروا بلادهم بناء على اوامر من الزعماء العرب على امل ان تتم اعادتهم الى بيوتهم بعد انتصار العرب على اليهود. ويبدو ان مكتب الاعلام الاسرائيلي في مدينة نيويورك هو الذي اخترع هذه البدعة وروج لها لان

اسرائيل وبعد انتهاء حرب ١٩٤٨م، وفي حداثة ولادتها كانت لا تزال بحاجة ماسة الى كسب ثقة الرأي العام العالمي والاسرة الدولية(١)، ونود الاشارة الى ان هذه الاسطورة لم تثبت صحتها بالادلة التاريخية الصحيحة والبراهين العلمية الموضوعية، ذلك لان عملية اجلاء الفلسطينيين عن اراضيهم وقراهم كما تدعيها اسرائيل والحركة الصهيونية، تتطلب قدرا كبيرا من التنظيم والدقة والتخطيط من قبل القيادات العربية من جهة والقيادة الفلسطينية انذاك من جهة اخرى، وهو ما كانت القيادة تفتقر اليه سواء على الصعيد العربي او الفلسطيني، فلم تكن هناك قيادة عربية موحدة او فلسطينية موحدة تعمل بالشكل الفعال الشامل، ولم تكن هناك حتى اية سياسة موحدة تستهدف تنظيم المقاومة الجماعية او النزوح الجماعي. فعلى صعيد المقاومة الفلسطينية انذاك كانت هناك لجان الدفاع التابعة للقرى، ولم يكن بين هذه اللجان حتى المتجاورة منها اي شكل دقيق من اشكال التنظيم المحكم، فكيف يمكن في ظل اوضاع كهذه ان تصدر اوامر وتعليمات تنظم عملية النزوح الجماعي في الوقت الذي يدل الواقع فيه على ان عملية النزوح كانت تختلف من قرية الى اخرى من حيث التوقيت ومن حيث الفوضى التي رافقتها نظرا لانعدام وسائل الاتصال الضرورية لتنظيم مثل ذلك كأجهزة الراديو التي لم تكن موجودة في كثير من القرى المعزولة والصغيرة. ويمكن القول ان السلطات العربية وجهت نداءات الى السكان للهرب من بيوتهم في حالة مدنية او مدينتين فقط كما حصل في حيفا مثلا، ولكن معظم انحاء البلاد لم تشهد اي شكل من اشكال تنظيم النزوح بناء على اوامر عربية ولو على ادنى المستويات.

ويبدو ان اسطورة الأوامر العسكرية العربية كعامل اساسي لتفسير نزوح الفلسطينيين ظهرت اى الوجود بعد عدة شهور من انتهاء حرب ١٩٤٨م، حيث جاء ذلك في منشور مستنسخ وزع من قبل مكتب المعلومات الاسرائيلي في مدينة نيويورك، وتضمنته فيما بعد مذكرة مقدمة للامم المتحدة من قبل ١٩ شخصية امريكية موالية للصهيونية، كما ويسود الاعتقاد ان الذي اعد هذا المنشور هو "جوزيف شيختمان" "Joseph Schechtman" الذي كتب سيرة حياة "جابوتنسكي" "Jabotinsky"(٢).

وفي دارسة اجراها عام ١٩٦١م الصحفي الايرلندي الأصل "رسكين شايلدرز" "Riskine B. Childers"(٣)، حول الادعاء الاسرائيلي الذي يذهب الى ان نزوح الفلسطينيين كان جزء من مؤامرة عربية كبيرة وشاملة ضد الدولة اليهودية الناشئة لارباكها واحراجها واختلاق الاعذار والمبررات لتدخل الجيوش العربية والقضاء عليها، تبين الدراسة المذكورة ان هذه الادعاءات لا اساس لها من الصحة ولا تتوفر لها الأدلة والبراهين والوثائق العلمية التي تؤيد صحتها، بل على العكس من ذلك كله، فمن خلال مراجعة واستعراض الصحافة العربية المكتوبة والمسموعة اثناء فترة الحرب عام ١٩٤٨م، لم يجد الباحث اي دليل يؤيد الادعاءات الاسرائيلية حول ذلك الأمر. وفي دراسة اخرى قام بها "بيني موريس" "Benny Morris" والتي تدور حول اسباب وطابع الاقتلاع الذي تعرض له الفلسطينيون من بلادهم، تبين انه حتى بداية شهر حزيران ١٩٤٨م تم اقتلاع حوالي ٢٤٠ الفا من الفلسطينيين يعيشون في قرى ومدن فلسطينية كانت موجودة في المنطقة المخصصة لاقامة الدولة اليهودية حسب قرار التقسيم لعام ١٩٤٧م، كما ان المنطقة من فلسطين والتي كانت مخصصة لاقامة الدولة العربية المقترحة حسب القرار نفسه لم ينج سكانها من الطرد، حيث تم اجبار حوالي ١٥٠ الف فلسطيني على ترك بيوتهم واراضيهم، وتدل الدراسة على أن نسبة العرب الذين تركوا اراضيهم بناء على الأوامر الصادرة من القادة العرب والقادة المحليين من الداخل لا تزيد عن ٥٪ من الذين تم تهجيرهم حتى شهر حزيران ١٩٤٨م، ولقد اشارت الدراسة كذلك الى ان ٧٠٪ من الذين اجبروا على ترك بلادهم فعلوا ذلك كنتيجة مباشرة للهجمات العدوانية والارهابية المتواصلة والمنظمة التي شنتها ونظمتها عصابات الهجاناه "واتسل وليحي"، كما اشارت الدراسة الى ان حوالي ١٥٪ من اللاجئين الفلسطينيين تركوا منازلهم نتيجة الخوف وعدم وضوح المستقبل وان ٨٪ - ٩٪ منهم غادروا لاسباب محلية وان حوالي ١٪ من الفلسطينيين الذين كانوا قلة في قرى عربية تحيط بها مستعمرات يهودية من كل جانب تركوا اراضيهم خوفا من الانتقام الصهيوني، في حين كانت نسبة الذين تركوا وطنهم خوفا من دخول الجيوش العربية واحتمال اشتداد المعارك مع اليهود لا تتجاوز ١٪ فقط(٤).

وأخيرا نتساءل : اذا كان الفلسطينيون قد تركوا ارضهم وقراهم بناء على اوامر عربية ومحلية فما هو المبرر اذن لارتكاب العديد من المذابح في قرى عربية مختلفة مثل دير ياسين، ويظل الجواب الذي يتسق مع الحقيقة وينسجم مع الواقع والمنطق

والذي مؤداه ان الفلسطينيين تم اقتلاعهم من اراضيهم نتيجة مخطط ارهابي صهيوني مدروس تم تنفيذه على مراحل متتالية ورصدت له الأموال والعقول ولم يترك وسيلة لها علاقة بالترهيب او الترغيب الا وتم توظيفها لتحقيق الهدف المنشود كما سنبين في معرض الحديث عن العوامل الحقيقية الكامنة وراء ظاهرة اللجوء الفلسطيني القسرية.

الارهاب الصهيوني المنظم

دأبت الحركة الصهيونية منذ تأسيسها على اعتبار فلسطين ارضا بلا شعب لشعب بلا ارض، واخذت تعمل سياسيا وعسكريا واقتصاديا ونفسيا لتحقيق هذا الهدف، فقد استطاعت الورش اليهودية على سبيل المثال انتاج الاسلحة عام ١٩٣٧م، حيث تم انتاج القنابل اليدوية والمتفجرات ومدافع اخرى، وقد نجحت المستعمرات اليهودية في فلسطين في انتاج نوع من القذائف تسمى "داوود الصغير"، وهي عبارة عن قنابل تحتوي على ٦٠ رطلا من مادة المتفجرات، ت.ن.ت، .T.N.T وتقذف الى مسافة ٣٠٠ ياردة، وتدل الارقام المتعلقة بالاسلحة التي كانت بحوزة اليهود عشية حرب ١٩٤٨، ان الصهاينة كانوا يملكون ١٠ الآف بندقية، ٤٥٠ رشاشا خفيفا، ١٨٠ رشاشا ثقيلا، ٩٦ مدفع مورتر عيار ٣ بوصات، ٦٧ مدفع مورتر عيار ٢ بوصة، ٢ مدفع ميدان عيار ٦٥ ملم، وكمية غير محددة من الاسلحة المهربة والمصنعة محليا، وبعد ١٥ أيار ١٩٤٨م وصل ٢٠ مدفع مضاد للطائرات، كما قامت قوات الدفاع اليهودية بصنع ٨٠٠ عربة مصفحة بالاضافة الى دبابتين من طراز "شيرمان" ودبابتين اخريين من طراز كرمويل، وكان أيضا بحوزتهم ٢١ طائرة اوستر خفيفة مستعملة(٥)، وعلى الصعيد الاستراتيجي والاجتماعي والنفسي فقد قام الصهاينة بدراسة كافة التجمعات الفلسطينية في المدن والقرى دراسة تفصيلية دقيقة حتى فيما يتعلق بتضاريس كل قرية عربية، وموقعها والطرق المؤدية لها، وكان ذلك مهمة جهاز "الجدناع" والذي كان بمثابة جهاز الكشافة، كما درسوا نفسية الفلاحين وعاداتهم وتقاليدهم دراسة وافية ودرسوا العلاقات الاجتماعية بين العائلات حتى في القرية الواحدة، وبين سكان القرى المتجاورة، وكانت استراتيجيتهم الارهابية تقوم على اساس بث الذعر والخوف في صفوف الفلسطينيين لضمان ان كل شخص سوف

يهتم اولا وأخيرا بسلامته الفردية وسلامة اسرته دون الانتباه او الاهتمام لغيره من الناس، كما ركزوا على عمليات القتل الجماعية، ولم يفت الصهاينة الانتباه الى الدور الذي يلعبه شرف العائلة في حياة الفلسطينيين، وخاصة ما يتعلق منه بالنساء، فقاموا بارتكاب جرائم اغتصاب لنشر الذعر بين السكان وحملهم على الهرب ونسيان او تناسي العامل الوطني والتمسك بالارض.

وليس من السهل عرض كافة الممارسات والمذابح التي ارتكبها الصهاينة، ولكن لو نظرنا الى نموذج منها بتمعن وهو دير ياسين على سبيل المثال، والتي حازت على قدر كبير من الاهتمام، لوجدنا انها حدثت بتخطيط مدروس ومحكم من قبل الجهات الصهيونية الرسمية وغير الرسمية لدرجة ان ابن غوريون بعث باعتذار الى الملك عبد الله يضع فيه اللوم على عاتق المجموعات الارهابية اليهودية غير الرسمية رغم ان المذبحة حصلت تحت سمع الجهات الرسمية وبصرها ومشاركتها فيها(٦)، ولم تكن مذبحة دير ياسين تستهدف الدفاع عن اليهود وحمايتهم من الغزو والخطر العربي كما ذهبت اليه الدعاية الصهيونية، وانما كانت جزء من حملة منظمة غرضها ارغام الفلاحين ليس في دير ياسين وحدها بل في كل القرى العربية على ترك بيوتهم واراضيهم والهرب نحو الشرق، وليس ادل على صحة ما نقول من الممارسات التي قام بها الصهاينة والمتمثلة في قتل الصبيان والشيوخ وبقر بطون النساء الحوامل، والاعتداء على شرفهن في دير ياسين، تلك المذبحة التي ذهب ضحيتها حوالي ٣٠٠ شخص من اهالي قرية دير ياسين(٧). وعلى الرغم من مرور حوالي ٤٤ عاما على مجزرة دير ياسين يبدو ان الوثائق السرية الرسمية الخاصة بذلك والمحفوظة في ارشيف الحكومة الاسرائيلية لم تنشر كلها بعد، وقد كتب "افنير ابراهامي" في صحيفة معاريف يكشف بعض الاسرار التي سمح بنشرها حول ظروف ومجريات المذبحة، ويذهب ابراهامي الى ان ما حدث في دير ياسين هو مجزرة بالفعل، ويضيف انه وفقا لشهادات مختلفة فقد عثر في المكان بعد عملية الاحتلال على نحو ٢٥٠ جثة كثير منها كانت جثث اطفال ونساء، ويذكر المؤرخ والكولونيل في قوات الاحتياط الاسرائيلية "مئير يعيل" انه كان هناك في دير ياسين اثناء المذبحة وشاهد كل شيء وكتب تقريرا عن ذلك، ويعيل رجل الهجاناه والبلماخ يكثر الحديث عن الاعمال التي قام بها اعضاء اتسل ويقول : "اقول لك بوضوح انه حدثت هناك مجزرة بعد احتلال القرية، فقد بدأ اطلاق النار حوالي الساعة ١١ صباحا، وقد دخلت الغرف

وشاهدت مدنيين وشيوخ ونساء واطفال قتلى، وشاهدت شاحنة يدفعون بالرجال اليها ولم اعرف ما الذي يفعلونه بهم وبعد ساعتين وربما اقل من ذلك عادت الشاحنة وانزلت العرب في المحجر وبعد ذلك اوقفوهم على الجدار وقتلوهم جميعا وكان عددهم يتراوح بين ٢٠-٢٥ رجلا، والتقطنا صورا لذلك، وفي اليوم التالي اكدت منظمة الصليب الأحمر الدولية انه يوجد في القرية حوالي ٢٠٠ قتيل ودخل اعضاء الجدناع يوم الاحد لدفن الموتى"(٨).

ويصف ابراهامي في مقالة كيف ان اعضاء حركة اتسل غادروا القرية وكان من بين القياديين الجدناع يهوشاع اريالي الذي اصبح فيما بعد بروفسورا في التاريخ وكان من بينهم ايضا يئير تسيبان الذي شغل وزيرا للاستيعاب فيما بعد، وكذلك اليعازر شموالي الذي اصبح لاحقا مدير عام وزارة التربية والتعليم، ويقول شموالي بأنه دفن ٧٠ جثة في مكان واحد و ٤٠ جثة في مكان آخر ولم تكن هذه جميع الجثث على حد قوله(٩).

ان عرض كافة الاجراءات والتدابير التي مارستها الحركة الصهيونية من اجل اجبار الفلسطينيين على الرحيل لا تتسع له عشرات الصفحات علاوة على ان ذلك ليس من اهداف هذه الدراسة الرئيسية، ولذا فاننا نكتفي باختيار بعض الامثلة والوقائع التي تلقي الضوء على حقيقة الاسباب التي اجبرت الفلسطينيين على الهجرة والتحول الى لاجئين وسكان مخيمات، ولعل ما فعله اليهود في بيسان يعطي مزيدا من البراهين والأدلة الموضوعية على نوايا الحركة الصهيونية اتجاه فلسطين وأهلها، فقد كتب القس نعيم عتيق وهو اصلا من مدينة بيسان، كتب واصفا نزوح اهل مدينته وعائلته وذلك في كتاب "العدالة والعدالة فقط" "Justice and only Justice"، وهو كتاب لاهوت تحرري فلسطيني، كتب يقول : "احتلت بيسان في ١٢ أيار عام ١٩٤٨م فأرسل الحاكم العسكري وراء رجال البلد يدعوهم الى مقر القيادة، وهناك اخبرهم بأن على جميع سكان بيسان ان يتركوا البلدة خلال ساعات، وقد توسل والدي لديه بأن له عائلة كبيرة وأين يذهب بهم، فقال له : دعنا نبقى في بيوتنا، ولكن الحاكم العسكري اجابه : اذا لم تتركوا سنضطر الى قتلكم، ويستطرد القس عتيق قائلا : "جمع الجنود اهل البلد وقسموهم الى فرقتين، الأولى مسلمة والثانية مسيحية، فأرسلوا المسلمين عبر نهر الاردن واما المسيحيين فأرسلوهم الى اطراف

الناصرة"(١٠)، كما استخدم اليهود اساليب الحرب النفسية لاجبار الفلسطينيين على الرحيل، تلك الاساليب التي كانت تستند الى دراسة وافية لاحوال الفلسطينيين وعاداتهم وتقاليدهم كما اشرنا من قبل، فلقد كانت معسكرات اليهود تنتشر قرب القرى العربية اثناء فترة الانتداب البريطاني، كما ان الاختلاط بين العرب واليهود قبل ان تتوتر العلاقات بين الطرفين كان يستغل لتحقيق هذا الهدف، حتى ان الصداقات التي كانت تقام بين بعض مخاتير ووجهاء القرى العربية وبين مخاتير ووجهاء المستعمرات اليهودية تم استغلالها وتوظيفها من قبل الصهاينة، وفيما يلي وصفا موجزا لذلك جاء على لسان ايغال آلون الذي شغل منصب نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي بعد عام ١٩٦٧م، وشارك في كل وزارة اسرائيلية منذ عام ١٩٦١ وحتى العام ١٩٧٧م: "كنا نرى انه توجد حاجة لتطهير الجليل الداخلي وايجاد تواصل جغرافي بين مناطق اليهود الواقعة في الجليل الاعلى بكامله، وهكذا بدأنا نبحث عن وسائل لا تضطرنا الى اللجوء الى القوة من اجل حمل عشرات الآلاف من العرب الذين ظلوا في الجليل على الهرب . . . حاولنا استخدام تكتيك يستند الى استغلال الانطباع الناجم عن سقوط صفد والهزيمة التي مني بها العرب في المنطقة التي تم تطهيرها، وهو تكتيك آتي اكله بصورة عجائبية" . . . ويضيف آلون : "جمعت المخاتير اليهود كافة والذين تربطهم علاقات طيبة بالعرب المقيمين وطلبت منهم ان يسروا الى بعض العرب بان تعزيزات يهودية ضخمة وصلت الى الجليل وانها سوف تحرق قرى الحولة كافة، وكان على هؤلاء المخاتير ان ينصحوا العرب بوصفهم اصدقاء لهم بان يهربوا قبل فوات الأوان"(١١)، واستخدمت القوات الصهيونية كذلك التنكر كوسيلة لتحقيق اغراضها، وهذا ما حدث بالفعل في قرية السميرية الواقعة بالقرب من عكا، اذ تنكر مسلح يهودي مدعيا بانه من جيش الانقاذ ووعد بارسال نجدة الى القرية في حال مهاجمتها من قبل اليهود، وعندما بدأ الهجوم من قبل قوات الدفاع اليهودية على القرية فجر اليوم التالي بدأت عائلات السميرية بالهرب ولم يبق سوى ٣٥ رجلا للدفاع عن القرية، ذلك لان معظم الرجال ظنوا ان جيش الانقاذ الموعود سيدافع عن القرية، والرواية التالية على لسان احد اللاجئين من القرية نفسها تزيد الأمر وضوحا : "عند طلوع الشمس، رأى اهل القرية وحدة مدرعة تتقدم نحو الجنوب على الطريق الواصلة من عكا، فبدأ صالح كعبوش الذي كان يرابط جنوب القرية باطلاق النار في الهواء ترحيبا بها، ظنا منه انها هي القوة العربية الآتية لنجدتهم (لان رجال الوحدة كانوا يرتدون الكوفية الحمراء والبيضاء التي يرتديها العرب عادة)، ولكن عندما اطلقت

عليه النار وسقط قتيلا للحال، ادرك الاهالي المستحكمون شرق القرية ان الوحدة المدرعة كانت وحدة عدوة فبدأوا بالانسحاب"(١٢). ولا شك ان الخوف والاضطراب والفوضى الناجمة عن الارهاب الصهيوني المحكم والمنظم والعنيف اسهم في نزوح الفلسطينيين عن اراضيهم وقراهم، ويقصد بالخوف، الخوف من الموت، والخوف على العرض، والخوف على قتل الاطفال والصغار، ورغم الأهمية البالغة والفائقة التي يعطيها الفلاح الفلسطيني لمسألة الشجاعة والدفاع عن ارضه الا ان الهجرة الجماعية التي نجمت عن العنف الصهيوني الذي فاق قدرة الفلاح الفلسطيني على المقاومة ادى الى تفريغ البلاد من معظم سكانها الاصليين، ويمكن القول ان صغر مساحة الجزء الذي اقيمت عليه اسرائيل عام ١٩٤٨م مقارنة بالمساحات الكبرى التي تعيق سيطرة دولة حديثة الولادة، قد أدى الى احكام القبضة على البلاد، علاوة على انعدام المسالك الصعبة والجبال الوعرة النائية على غرار جبال الاوراس في الجزائر مثلا، والتي كان من الممكن ان تكون ملجأ لحركات المقاومة العربية، ولو اننا نميل الى اعتبار هذه العوامل من العوامل الأقل اهمية، ولا بد من الاشارة الى ان المخطط الصهيوني كان يرمي الى تحقيق فائدة مزدوجة من جراء اجبار السكان على الرحيل، الأولى تتمثل في ارهاق الدول العربية وانهاكها بزج عشرات الآلاف من اللاجئين اليها، تلك الدول التي لم تكن اجهزتها الادارية والسياسية والاقتصادية المتأخرة انذاك، لم تكن تمكنها من استيعاب هذه الجموع المفاجئة والتعامل معها، وهذا يجعل الدول العربية تواجة مشاكل صعبة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واما الفائدة الثانية فتكمن في تفريغ فلسطين من العنصر العربي فيطمئن اليهود الى عدم وجود مقاومة تذكر وانعدام جماعات غريبة تعمل على زعزعة الاستقرار في اماكن تواجدهم.

* * *

هوامش الفصل الثاني

1. Benny Morris, "The causes and character of the Arab Exodus from Palestine : The Israeli Defence Intelligence Branch Analysis of June 1948", Journal of Middle Eastern Studies, January 1986, vol, 22, No 1, p. 5.

٢. صايغ روزماري الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة (بالانكليزية)، تقديم د. ايراهيم أبو لغد، ترجمة خالد عايد، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م، ص ١١٦.

٣. ابو سمرة محمد "السياسة الاسرائيلية اتجاه قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ١٩٤٨م - ١٩٤٩م"، مجلة قضايا، العدد الثالث، اياد (مايو)، ١٩٩٠م، ص ١٩-٤٩.

٤. المصدر السابق، ص. ٢٠.

٥. صايغ روزماري، نفس المصدر، ص. ٩٠.

٦-٧. المصدر السابق، ص. ٩٣.

٨. مقال افنير ابراهامي في صحيفة معاريف والمنشود باللغة العربية في جريدة القدس بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٣م، ص. ٥، تحت عنوان، وثائق اسرائيلية تكشف بعد ٤٤ عاما على المجزرة : ما الذي حدث فعلا في دير ياسين.

٩. المصدر السابق.

١٠. ناصر زاهي "انهيار الاسطورة الصهيونية لاسباب نزوح اللاجئين"، المجتمع، العدد ١، كانون الثاني ١٩٩٠م، الناصرة، ص. ٢٥، (ص. ٢٢-٢٦).

١١. صايغ روزماري، نفس المصدر، ص. ٩٤.

١٢. المصدر السابق. ص. ١٠٤.

* * *

الفصل الثالث

النتائج التي ترتبت على اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم الأصلي

كان من أهم النتائج التي ترتبت على اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم الأصلي ان تحول مئات الآلاف منهم الى حياة جديدة تختلف اختلافا كبيرا عن حياتهم الأولى، وذلك بعد ان فقدوا بيوتهم التي كانت تؤويهم وبعد ان خسروا مصدر رزقهم الثابت وهو الارض التي كانت تؤمن لهم لقمة العيش بحرية وكرامة، وقبل الخوض في تفصيلات ما ترتب على الاقتلاع الفلسطيني من نتائج متعددة الابعاد، لا بد من القاء الضوء ولو بايجاز على الوضع الجديد الذي اكتسبوه مكرهين، ألا وهو وضع اللجوء الفلسطيني، معنى التسمية ومفهومها وارتباطها بالخيمة والمخيم.

معنى "اللاجىء الفلسطيني" ونشوء المخيمات

ليس من السهل تحديد معنى "اللاجىء الفلسطيني" ذلك لان ظاهرة اللجوء الفلسطيني تنطوي على معان وابعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية متشابكة، وقد تبين ذلك من خلال مقابلة العديد من اللاجئين الفلسطينيين في عدد من مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، والاستفسار منهم عن ما تعنيه كلمة "لاجىء" بالنسبة لهم وعن الفرق بين اللاجئين وغير اللاجئين، وقد تمت المقابلات من قبل باحثين تابعين لبرنامج دراسة اللاجئين في جامعة اكسفورد، وقد تبين من النقاش مع عدد من اللاجئين ان كلمة "لاجىء" تعني من بين ما تعنيه "الانسان المحروم والضعيف" أو "العاجز" عن اعالة نفسه واسرته(١)، بالاضافة الى ما تحمله من معان ومضامين سياسية والتي من اهمها عدم وجود دولة ينتمي اليها وترعاه او تتبنى الاشراف على اموره وتوفر له بيسر وكرامة ما يحتاج اليه من وثائق ضرورية للحل والترحال والاقامة من بلد لآخر، اي انه يعاني من فقدان الهوية السياسية ومحروم من الميزات المترتبة على ذلك، وقد تأكد هذا المفهوم عام ١٩٥٠م، عندما اعترف المجتمع الدولي

الفصل الثالث

النتائج التي ترتبت على اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم الأصلي

كان من أهم النتائج التي ترتبت على اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم الأصلي ان تحول مئات الآلاف منهم الى حياة جديدة تختلف اختلافا كبيرا عن حياتهم الأولى، وذلك بعد ان فقدوا بيوتهم التي كانت تؤويهم وبعد ان خسروا مصدر رزقهم الثابت وهو الارض التي كانت تؤمن لهم لقمة العيش بحرية وكرامة، وقبل الخوض في تفصيلات ما ترتب على الاقتلاع الفلسطيني من نتائج متعددة الابعاد، لا بد من القاء الضوء ولو بايجاز على الوضع الجديد الذي اكتسبوه مكرهين، ألا وهو وضع اللجوء الفلسطيني، معنى التسمية ومفهومها وارتباطها بالخيمة والمخيم.

معنى "اللاجىء الفلسطيني" ونشوء المخيمات

ليس من السهل تحديد معنى "اللاجىء الفلسطيني" ذلك لان ظاهرة اللجوء الفلسطيني تنطوي على معان وابعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية متشابكة، وقد تبين ذلك من خلال مقابلة العديد من اللاجئين الفلسطينيين في عدد من مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، والاستفسار منهم عن ما تعنيه كلمة "لاجىء" بالنسبة لهم وعن الفرق بين اللاجئين وغير اللاجئين، وقد تمت المقابلات من قبل باحثين تابعين لبرنامج دراسة اللاجئين في جامعة اكسفورد، وقد تبين من النقاش مع عدد من اللاجئين ان كلمة "لاجىء" تعني من بين ما تعنيه "الانسان المحروم والضعيف" أو "العاجز" عن اعالة نفسه واسرته(١)، بالاضافة الى ما تحمله من معان ومضامين سياسية والتي من اهمها عدم وجود دولة ينتمي اليها وترعاه او تتبنى الاشراف على اموره وتوفر له بيسر وكرامة ما يحتاج اليه من وثائق ضرورية للحل والترحال والاقامة من بلد لآخر، اي انه يعاني من فقدان الهوية السياسية ومحروم من الميزات المترتبة على ذلك، وقد تأكد هذا المفهوم عام ١٩٥٠م، عندما اعترف المجتمع الدولي

بضرورة تقديم العون المادي للاجئين الفلسطينيين وقامت هيئة الامم المتحدة U.N بتأسيس وكالة خاصة بذلك وهي الاونروا UNRWA لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين على اعالة انفسهم، وقد دلت الدراسة المذكورة ان هذا المعنى اشد عمقا بين اللاجئين في قطاع غزة منه بين لاجئي مخيمات الضفة الغربية، وتذهب الدراسة الى ان ذلك ربما يعود الى ارتفاع عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يسكنون مخيمات القطاع وقراه ومدنه مقارنة باولئك الذين يعيشون في الضفة الغربية سواء في مخيماتها او مدنها واريافها، وتضيف الدراسة الى ان فترة الحكم الاردني في الضفة الغربية ساعدت في دمج العديد من اللاجئين في الاقتصاد الاردني مما أدى الى ترك الكثيرين منهم حياة المخيمات. ولا بد من الاشارة ونحن في معرض الحديث عن اللاجئين الفلسطينيين ان المنظمات السياسية الفلسطينية والجمعيات والمؤسسات الوطنية الفلسطينية الأخرى ترى انه لا توجد فوارق اساسية من الناحية الوطنية والسياسية وتقرير المصير بين لاجئي المخيمات وغيرهم من السكان، ومنذ الاعلان عن ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة اخذت النية تتجه الى تبني ايديولوجيا فلسطينية تركز على وحدة الشعب الفلسطيني الوطنية والقومية في كافة اماكن تواجده بغض النظر عن الفوارق بين قطاعاته المختلفة. وقبل الانتقال الى التعريف الرسمي لكلمة "لاجىء فلسطيني" ذلك التعريف الذي حددته هيئة الامم المتحدة، لا بد من الاشارة الى ما ذكرته الباحثة والصحافية البريطانية روزماري صايغ والتي عاشت وعملت في لبنان قرابة ثلاثين عاما، لقد اشارت الباحثة المذكورة ان اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ينظرون الى انفسهم على انهم يعيشون على الهامش ويعممون ذلك تقريبا على وضع اللاجئين الفلسطينيين اينما وجدوا، وقد تبين من المقابلات العديدة التي اجرتها الباحثة صايغ مع عدد من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ان السكان الاصليين كانوا يعتبرونهم "غرباء" "مشردون" "مطرودون" "نذير شؤم" "محتقرون" "لا يستحقون الاحترام والتقدير" وخاصة في السنوات الأولى التي تلت النكبة عام ١٩٤٨م(٢).

ومن وجهة نظر هيئة الامم المتحدة، فان كلمة "لاجىء فلسطيني" تعني : "كل شخص عاش مدة اكثر من سنتين في المنطقة التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٤٨م، وفقد بيته وارضه ومصدر رزقه كنتيجة للصراع والعداء العربي-الاسرائيلي، ولجأ الى دولة من الدول التي تقدم فيها الـ الاونروا UNRWA مساعدات للاجئين الفلسطينيين(٣)، وحسب هذا التعريف فان الوكالة الدولية لاغاثة

وتشغيل اللاجئين اونروا UNRWA تقدم المساعدات لمن ينحدر مباشرة من صلب الذين تنطبق عليهم المواصفات الواردة في التعريف والمسجلين في الوكالة كمحتاجين في المناطق التي تعمل فيها الوكالة المذكورة. وأهم ما تجدر الاشارة اليه ان التعريف السابق استثنى سكان القرى الذين عاشوا في المناطق المحاذية لما يعرف بالخط الأخضر والذين فقدوا معظم اراضيهم الزراعية والتي هي بمثابة مصدر رزقهم الوحيد قبل العام ١٩٤٨م، والجدول التالي يبين مقدار الاراضي التي استولت عليها اسرائيل والتي تعود ملكيتها في الأصل الى سكان القرى العربية الواقعة على محاذاة الخط الأخضر من الجانب الشرقي (الواقعة في الضفة الغربية)(٤).

القضاء	عدد القرى	الارض بالدونمات
بيسان	٢	١١،٨٢٩
جنين	١٨	٢١٨،٨٧٦
نابلس	٢	٢٣،٤١٤
رام الله	٣	٦،٢٤٠
القدس	٢٠	٨٢،٧٥١
الخليل	١١	٧٨٩،٦٣٢
الرملة	١٥	١٧١،٤١٦
طولكرم	٢٣	١٨٧،١٧٧
غزة	٧	١٣٧،٠١٦
المجموع	١٠١	١،٦٢٨،٣٥١ دونم

كما ان تعريف الوكالة الدولية للاجىء الفلسطيني استثنى اناسا من الفلسطينيين فقدوا مصدر رزقهم الذي كان على شكل وظيفة او عمل في مصنع او ورشة، ومثال

ذلك العمال الذين يعيشون في غزة وكانوا يعملون في مصانع وورش في المجدل (اشكلون) او يافا، وكذلك العمال الذين كانوا يعيشون في الضفة الغربية ويعملون في اللد والرملة، بالاضافة الى الاف العمال الذين اختفى سوق عملهم بين عشية وضحاها اثر نكبة عام ١٩٤٨م، ومثال ذلك مدينة قلقيلية التي اعتمدت الى حد كبير طوال حياتها على تصدير انتاجها من شمال الضفة الغربية عبر مدينة حيفا، اضف الى ذلك الافراد الذين تركوا الضفة الغربية وقطاع غزة وعملوا في خدمة الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية، حيث كانوا يعملون في الانشاءات والبنيان، وقد تم اعتبارهم وكأنهم يعيشون في مناطقهم الاصلية بالرغم من انهم لم يعيشوا في مدنهم وقراهم الاصلية منذ عام ١٩٤٠م، وهذه الفئة من الناس تركت غير قادرة على اعالة نفسها بعد العام ١٩٤٨م ولم تسجل ضمن سجلات وكالة الغوث اونروا UNRWA لتستحق العون والمساعدة(٥).

ويمكن القول ان أشمل التعريفات واوسعها لكلمة "لاجيء فلسطيني" ذلك التعريف الذي يضم كل فلسطيني تكبد خسارة مادية نتيجة حرب ١٩٤٨م، وهذا التعريف يكاد يشمل كل فرد من الضفة الغربية وقطاع غزة فقد عملا او وظيفة او ارضا او منزلا او مصلحة تجارية ونحو ذلك، وهذا التعريف اقل التعاريف تبنيا من قبل الجهات الدولية الرسمية.

تأسيس المخيمات

على اثر النكبة التي حلت بالفلسطينيين عام ١٩٤٨م، لجأ الآلاف منهم الى الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ان تم اقتلاعهم من اراضيهم وطردهم من منازلهم وقراهم، واخذ هؤلاء لأول وهلة يستقرون في البنايات العامة والأماكن الفسيحة، فعاشوا في المساجد والمدارس والكنائس والكهوف، وناموا في الساحات العامة وعلى جوانب الطرق وفي الحقول المحيطة بالقرى والمدن، وفي ربيع عام ١٩٤٩م بدأت لجنة الصداقة الامريكية American Friends Service Committee بتوزيع الاعانات، فبدأ اللاجئون يتحركون نحو مراكز الاغاثة والتي اصبحت فيما بعد نواة المخيمات في قطاع غزة حيث تم نصب الخيام في ثمانية مواقع كانت تستخدم كمراكز لتوزيع

الاعانات واصحبت مخيمات للاجئين فيما بعد. وبالنسبة للاراضي التي بنيت عليها المخيمات فان بعضها يعود الى ملكية الدولة (اراضي اميرية)، فيما يعتبر الجزء الآخر بمثابة ملكية خاصة، وقد دفعت تعويضات فيما بعد للاشخاص الذين يملكون اراضي اقيمت عليها مخيمات، وكانت تلك التعويضات على شكل اجرة لفترة زمنية طويلة، او على شكل تقديم وظائف لهؤلاء الأفراد في جهاز الاونروا UNRWA كتعويض لهم بدل تقديم اراضيهم او اجزاء منها لاقامة مخيمات عليها، وبالنسبة لمخيم النصيرات في قطاع غزة على سبيل المثال فقد اقيم في موقع كان يستخدم كسجن قديم للجيش البريطاني، حتى ان حجرات السجن وزنزاناته والتي كانت جدرانها مزينة بكتابات ونقوش المسجونين لا تزال مأهولة باللاجئين حتى اليوم(٦)، وقد اجتذب مخيم النصيرات العديد من اللاجئين نظرا لتوفر فرص العمل في مزارع وحقول الحمضيات المجاورة والتي تعود ملكيتها لسكان منطقة الزيتون Zeitoun Quarter وما تجدر ملاحظته ان معظم اللاجئين الذين جاؤوا من السهل الساحلي الفلسطيني والذي كان مكتظا بالسكان قبل نكبة عام ١٩٤٨م، تركوا نحو الشرق لعلهم يجدون حماية وملاذا في المناطق التي كان يسيطر عليها الجيش الاردني آنذاك، ولذا نجد ان سكان شمال فلسطين تحركوا نحو مدن طولكرم وجنين ونابلس التي لم تكن تصلها هجمات عصابات الهجاناه الصهيونية، كما ان القرويين من سكان جنوب فلسطين والمنطقة القريبة من بئر السبع نزحوا الى مدينة الخليل حيث تربطهم بسكانها روابط اقتصادية واجتماعية قوية، واما سكان اللد والرملة (من المدن الرئيسية في فلسطين آنذاك) فقد تحركوا نحو القدس ورام الله وبيت لحم، وقد تابع بعض اللاجئين تحركهم ووصلوا الى الضفة الشرقية ولم يستقروا في اية منطقة من مناطق الضفة الغربية او قطاع غزة، وقد قدر عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين دخلوا الضفة الغربية بـ ٤٥٠,٠٠٠ لاجيء بعد توقيع معاهدة الهدنة بين الاردن واسرائيل وبعد ان اصبحت الضفة الغربية جزء من المملكة الاردنية الهاشمية. ولقد استجابت معظم الهيئات والمؤسسات في المدن الفلسطينية لنداءات الاغاثة للاجئين الفلسطينيين، واخذت المنظمات والهيئات التابعة للكنائس بتوزيع الطعام والمأوى على شكل خيام، كما ان منظمة الصليب الأحمر الدولية "International Committee of Red Cross" بدأت بتوزيع المساعدات الانسانية بشكل كبير عام ١٩٤٩م مستخدمة لجان محلية مكونة من السكان الاصليين والمثقفين من اللاجئين انفسهم، وفي العام ١٩٥٠م بدأت الاونروا UNRWA،

بتوزيع المعونات والمساعدات على اللاجئين في المخيمات. ولقد اسست المخيمات في الضفة الغربية بموافقة الحكومة الاردنية والتي كانت بدورها تقوم بضم الضفة الغربية اليها، ولقد تم انشاء كل المخيمات في الضفة الغربية خلال الفترة الزمنية الواقعة بين ١٩٤٨م-١٩٥٣م، باستثناء مخيم شعفاط الذي تم تأسيسه عام ١٩٦٥م لايواء اللاجئين الذين كانوا يعيشون سابقا قرب جدران واسوار القدس القديمة(٧)، وقد قامت الحكومة الاردنية بتوقيع اتفاق مع منظمة الاونروا تنظم درجة من التعاون بين الطرفين لا يتوفر مثلها في اي بلد آخر مضيف للاجئين الفلسطينيين. وقد دلت الاحصائيات على ان حوالي ٧٠٪ من الذين نزحوا الى الضفة الغربية لم يستقروا في مخيمات وانما عاشوا في مدن الضفة وقراها ومنهم من استقر في الضفة الشرقية، وقد بلغ عدد المخيمات التي اسست في الضفة الغربية ٢٠ مخيما (الآن ١٩ مخيم) بعضها اقيم على اراضي حكومية في حين اقيم البعض الآخر على اراضي يملكها افراد وقد تم استئجارها من قبل وكالة الغوث الدولية اونروا بالتعاون مع الحكومة الاردنية لفترة زمنية طويلة، هذا وسنتناول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بشيء من التفصيل في باب التشتت والغربة.

تشتت اللاجئين الفلسطينيين وغربتهم

كان من اهم نتائج حرب ١٩٤٨م وانتصار اليهود وقيام اسرائيل تشتت الفلسطينيين واعادة توزيعهم ليصبحوا اقليات مبعثرة في وطنهم والبلدان العربية المجاورة، وتختلف المصادر العربية والاسرائيلية فيما بينها حول عدد القرى والمدن العربية التي دمرت في الجزء من فلسطين الذي اقيمت عليه دولة اسرائيل عام ١٩٤٨م، كما وتختلف المصادر نفسها حول عدد اللاجئين الذين اجبروا على الرحيل من موطنهم ومنازلهم، وتشير المصادر الاسرائيلية انه تم تدمير ٣٦٠ قرية ومدينة فلسطينية في حين بلغ عددها ٤٠٠ قرية ومدينة حسب المصادر العربية، وفي الوقت الذي تذكر فيه المصادر الاسرائيلية ان عدد الذين نزحوا من الجزء الذي اقيمت فيه اسرائيل بلغ حوالي ٧٠٠ الف نسمة، تشير المصادر العربية ان عددهم يقدر بحوالي ٨٤٦ الف نسمة(٨)، ومهما كانت وجهات النظر من حيث الارقام الاحصائية متقاربة او متباعدة تبقى الحقيقة القائمة انه تم توطين اليهود في الفراغ الناجم عن رحيل

الفلسطينيين، اضف الى ذلك العمل حسب خطة صهيونية مرسومة على سن قوانين وتشريعات لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتلازم كل ذلك مع حملة دعائية كبيرة ضد مبدأ العودة، لان ذلك يهدد الدولة اليهودية، والتمهيد الى انه يمكن استيعاب الفلسطينيين في البلدان العربية لانها واسعة وسكانها لهم نفس السمات الثقافية من لغة ودين وعادات وتقاليد.

ويمكن القول ان الفلسطينيين انقسموا من حيث الجغرافية السياسية الى ثلاثة تجمعات كبيرة وذلك بعد حرب عام ١٩٤٨م وقيام اسرائيل(٩):

١. بقي حوالي ٦٠ الف فلسطيني في الجزء الذي اقيمت فيه دولة اسرائيل والذي يشكل نحو ثلاثة ارباع فلسطين كلها، وفقد هؤلاء معظم اراضيهم ومصادر رزقهم الثابتة واصبحوا يسمون بالاقلية العربية في اسرائيل او بالعرب الاسرائيليين، اي انهم فقدوا هويتهم السياسية، واخذوا يحملون بطاقات هوية خاصة تشير الى وضعهم باعتبارهم ليسوا من اليهود، وحرموا من المساواة امام اليهود في معظم المجالات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والتعليمية، واصبحوا ولا يزالون يعانون من نتائج سياسية قائمة على التمييز العنصري في كافة المجالات ضدهم.

٢. وأما في الاجزاء المتبقية من فلسطين الطبيعية والتي اخذت تعرف فيما بعد بالضفة الغربية وقطاع غزة، فقد فاق عدد اللاجئين الفلسطينيين فيهما عدد السكان الاصليين من اخوتهم، حيث بلغ عدد اللاجئين في المنطقتين المذكورتين حوالي ٥٩٠ الف نسمة مقابل ٥٠٠ الف نسمة وهو عدد السكان الاصليين في الضفة والقطاع، وقد كان التكدس السكاني واختلال النسبة بين اللاجئين والسكان الاصليين اوضح ما يكون في قطاع غزة حيث نزح اليه حوالي ٢٠٠ الف نسمة فوق عدد سكانه الاصليين آنذاك (١٩٤٨م) والبالغ عددهم حوالي ٨٠ ألف نسمة، أما في الضفة الغربية فقد زاد عدد السكان الاصليين بمقدار ضئيل على عدد اللاجئين حيث بلغ ٤٢٥ الفا من السكان مقابل ٣٦٠ الفا من اللاجئين.

٣. وأما القسم الثالث من الفلسطينيين والذين يقدر عددهم آنذاك بحوالي ٣٠٠ ألف نسمة فقد غادروا فلسطين تماما، واستقروا في البلدان العربية المجاورة على النحو التالي :

أ. ١٠٤ آلاف نسمة في لبنان.
ب. ١٠٠ ألف نسمة في شرق الاردن.
ج. ٨٢ الف نسمة في سوريا.

وقد لجأ نحو ١٢ ألف نسمة الى مناطق ابعد من لبنان وسوريا وشرق الاردن، حيث استقروا في العراق وليبيا ومصر والعربية السعودية وقليل في بريطانيا، وهؤلاء لم يسجلوا اسماءهم ضمن سجلات وكالة الغوث الدولية اونروا UNRWA كلاجئين، والخارطة التالية تمثل اعادة توزيع عرب فلسطين والذين اصبحوا لاجئين عام ١٩٤٨م نتيجة اقتلاعهم من بيوتهم واراضيهم (صايغ، ١٩٨٣م: ٨١).

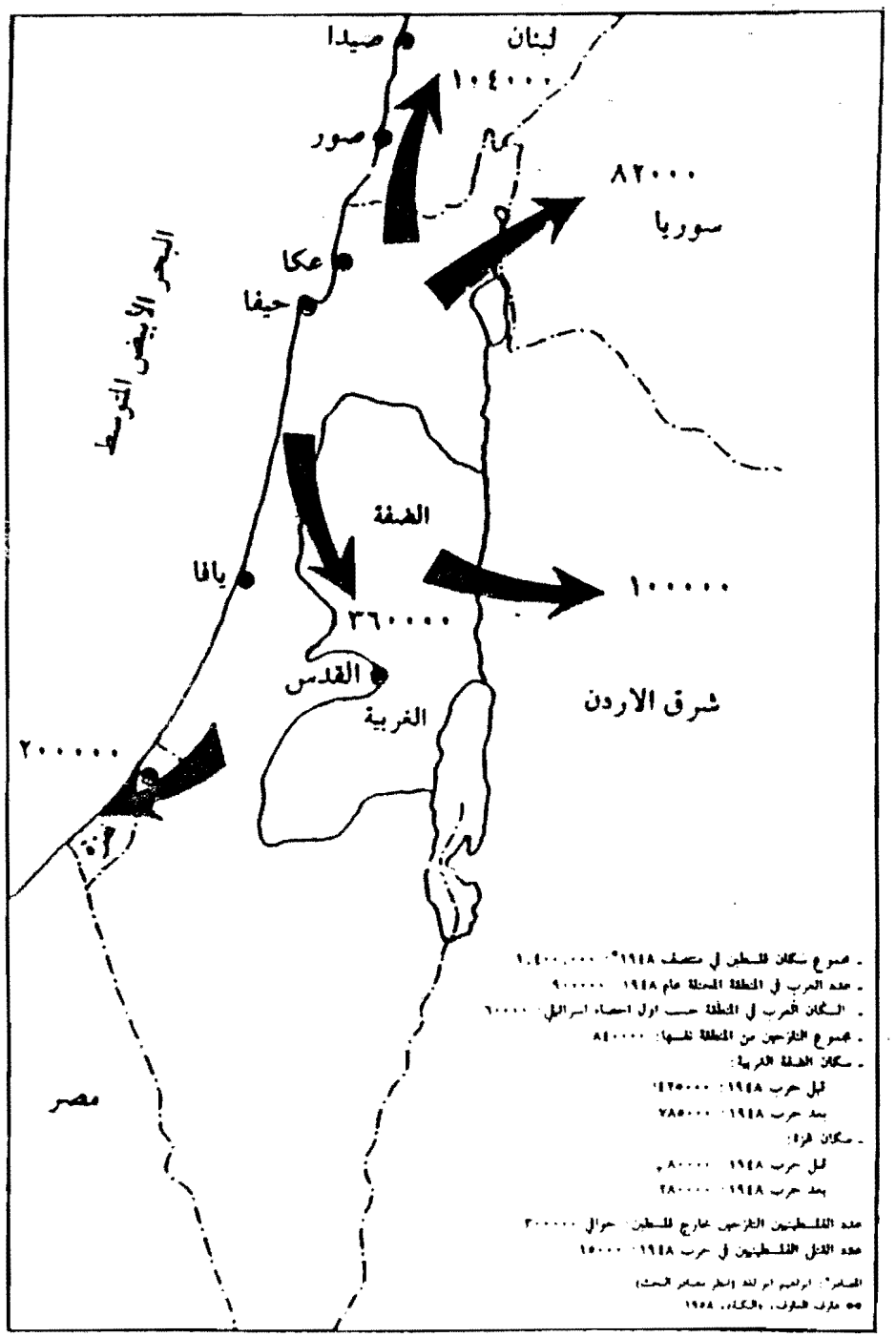

«اعادة توزيع» عرب فلسطين ١٩٤٨

لم تكن اعادة توزيع الذين تم اقتلاعهم من الفلسطينيين لتتم بكل يسر وسهولة، ولم تكن مجرد نقلة من مكان الى مكان، وانما كانت مأساة حقيقية مصحوبة بكل مظاهر الاذلال والألم والقلق والخوف، وفيما يلي وصف لبعض مظاهر المعاناة والمأساة التي عاشها اللاجئون الفلسطينيون في بداية رحلة الشتات والغربة.

"كان ينبغي ان يكون تولستوي حاضرا لكي يصف الهجرة : آلاف الفلاحين الهائمين على وجوههم وقد صعقهم الذهول والرعب، صور الفراش المتساقط على جوانب الطريق، العائلات التي تفرق شملها، عجائز يموتون من الاجهاد، اطفال يحملون اطفالا اصغر منهم سنا، رضع يموتون من قلة الماء، ويتذكر الذين ظلوا على قيد الحياة كيف انهم اكلوا الشعب وشربوا بولهم (فقد غادرت الاغلبية منهم في عز الصيف)، الفلاحون المعتادون على حياة الاستقرار والذين لم يخرج العديد منهم من قضائه قط، وجدوا انفسهم فجأة مطرودين من بيوتهم وفي عالم غريب ينظر اليهم فيه علىانهم بشر مختلفون، يثيرون المخاوف، وحتى الازدراء : "لاجئون"، "اشخاص مطرودون"، "غرباء" وكما قال الرجل القادم من صفورية والذي اضاع ابنته : خلال اربع وعشرين ساعة تحولنا من العز الى الذل"(١٠).

لقد كان رد الفعل العالمي والعربي على مأساة اللاجئين والغربي بشكل خاص، يتلخص في تقديم المساعدة والمعونة المادية لهم اكثر مما كان يتحسس الاسباب الحقيقية التي ادت الى مأساتهم، وعلى الرغم من التأييد الغربي بشكل عام لقيام اسرائيل والخطوات التمهيدية التي انتهت بذلك، لم يخل الأمر من بعض اصوات الضمائر الحية التي هالها وافزعها حجم المعاناة وشدة المأساة، وفيما يلي بعض ما تضمنه مقال لشاهد عيان نشر في "الايكونومست" البريطانية خلال الشهور الأولى التي شهدت طرد الفلسطينيين من بلادهم(١١):

> "قد يكون اكثر المشاهد رعبا واثارة للمشاعر، هو ما رأيته في تلال بيرزيت، الى الشمال من القدس، حيث ينتشر نحو الف نازح معدم تحت اشجار الزيتون، تحت كل شجرة عائلة، وهم مضطرون لاستهلاك قشور الاشجار (اللحاء)، واشعال النار في اغصان الزيتون الخضراء التي ظلت طوال قرون مصدرا لرزقهم، وهنا كما في نابلس حيث الأمور اكثر تنظيما ليس ثمة في الوقت الحاضر سوى القليل من الحليب والذي يحتاجه الأطفال بحيث اصبح الاجهاض يبدو افضل المخارج".

ومن اروقة الأمم المتحدة، وعلى لسان وسيطها الدولي الكونت برنادوت الذي زار المنطقة ودفع حياته ثمنا لتصريحات ربما كان فيها بعض الانصاف للمضطهدين، نقرأ ما يلي(١٢):

> "لقد عرفت عددا كبيرا من مخيمات اللاجئين، ولكنني لم أر قط مشهدا مروعا اكثر من المشهد الذي رأيته هنا، في رام الله، فالجموع الهائجة عصفت بسيارتي وهي تصرخ بشكل محموم مطالبة بالطعام والعودة الى منازلها، كان ثمة الكثير من الوجوه الموحشة في بحر الانسانية المعذبة هنا، واكثر ما اتذكره هو تلك المجموعة من الشيوخ البائسين الهزيلين ذوي اللحى الكثة وقد دفعوا بوجوههم الناحلة الى داخل السيارة وهم يعرضون كسرا من الخبز لم يكن للناس العاديين ان يأكلوها ولكنها كانت طعامهم الوحيد".

لقد كانت الصدمة النفسية قاسية جدا بالنسبة للفلسطينيين الذين اجبروا على ترك اراضيهم، حيث كانت غالبيتهم من القرويين الذين كانوا يعتبرون قراهم هي المولد والحياة والممات، فكان اقتلاعهم منها بمثابة الغاء لذاتهم، فلذلك كان فلسطينوا المخيمات يصفون اعوامهم الأولى كلاجئين مستخدمين كلمات مثل : "موت"، "شلل"، "دفن"، "لا وجود"، "اضعنا طريقنا"، "لم نكن نعرف الى اين نذهب او ماذا نصنع"، "كنا مثل قطعان الاغنام في مرعى"، ولا يزال الكثير منهم تغلبه الدموع ويبكي عندما يتذكر تلك الايام. ويطول الحديث عن معاناة الفلسطينيين الذين اجبروا على ترك ارضهم، وخاصة ما لاقوا من عناء وعنت في بداية النكبة عام ١٩٤٨م، وخلال الفترة المبكرة من التشرد، لذا نكتفي بما اوردناه نظرا لعلاقته بالتشتت الذي حدث للاجئين الفلسطينيين وغربتهم وننتقل الى توزيع اللاجئين الفلسطينيين وبعثرتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة، سواء في المخيمات او خارجها.

توزيع اللاجئين الفلسطينيين في المناطق المحتلة،
(الضفة الغربية وقطاع غزة) والدول العربية

لقد عملت وكالة الغوث اونروا UNRWA، على تقديم العون والمساعدة للاجئين الفلسطينيين في سياسة منها ترمي الى جعل هؤلاء اللاجئين يعتمدون على انفسهم

في توفير متطلبات حياتهم، فقد حاولت على سبيل المثال ان تجعل اللاجئين يقومون بتأسيس مشاريع زراعية يعملون فيها بمساعدتها من اجل تحقيق استقلالهم المادي، الا ان قسما كبيرا منهم قاوم هذه السياسة لانها ترمي الى انهاء بطاقات الاعاشة التي يملكونها والتي تثبت انهم لاجئون ولهم حق العودة الى وطنهم الأصلي، وعندما فشلت الاونروا في ذلك، تحولت نحو التعليم وخاصة التعليم المهني كوسيلة لجعل اللاجئين يعتمدون على انفسهم بشكل أكبر، وبهذه الطريقة استطاعت مخيمات اللاجئين ان تنتج باستمرار اجيالا جديدة من العمال المهرة والمتعلمين استطاعوا ان يحصلوا على وظائف في قطاعات اقتصادية متطورة، في حين اتجه البعض منهم الى قطاع المهن الحرة والورش المهنية والفنية، واستطاعوا تكوين حياة جديدة خارج المخيمات، وأخذت المخيمات تشهد نزوح الفئات الشابة والمدربة والمتعلمة شأنها في ذلك شأن مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والعديد من المناطق الأخرى في العالم العربي، ويمكن القول ان اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية يكونون حوالي ٣٥٪ من مجموع السكان الاجمالي للضفة الغربية، وقد دلت احصاءات وكالة الغوث الدولية UNRWA، ان عدد اللاجئين الفلسطينين في الضفة الغربية بلغ حوالي ٤٥١،٥٩٥ نسمة في شهر شباط عام ١٩٩٢م، وان ٢٣٪ من هؤلاء فقط يعيشون في ١٩ مخيم منتشرة داخل الضفة الغربية، بينما يعيش الباقي منهم في مدن وقرى الضفة والضواحي التابعة لها، وأما في قطاع غزة فقد دلت الارقام المأخوذة من سجلات اونروا ذاتها ان عدد اللاجئين الفلسطينيين في القطاع بلغ حوالي ٥٠٦،٢٠٧ لاجيء وان حوالي ٣٠٨،٣٠٩ من هؤلاء يعيشون في ٨ مخيمات داخل قطاع غزة بينما يعيش الباقي في مدن القطاع وقراه(١٢). ولا بد من الاشارة الى الصعوبة المتعلقة بدقة الاحصاءات الرسمية وغير الرسمية الخاصة باللاجئين سواء داخل المخيمات او خارجها، واهم هذه الصعوبات الحركة الدائمة تقريبا لهؤلاء والانتقال من مخيم لآخر من ناحية، ومن حياة المخيم الى الحياة خارج المخيم عندما تسنح الفرصة من ناحية

اخرى، مما يجعل عملية ضبط السكان من حيث الكم فيها بعض المصاعب ولا تعبر تماما عن واقع الأمر، اضف الى ذلك ان الظروف السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المنطقة تؤدي احيانا الى نقل سكان مخيم بكامله وتهجيرهم الى مخيم آخر، او توزيعهم على عدة مخيمات والغاء مخيمهم الأصلي وهذا ما حدث عندما الغي مخيم النويعمة في منطقة اريحا في الضفة الغربية وتم توزيع سكانه على المخيمات الأخرى، وكما حدث ايضا في مخيمات : الدكوانة، النبطية، تل الزعتر، وجسر الباشا في لبنان حيث تم الغاء بعضها في حين هجر البعض الآخر سكانه لدواعي امنية وانتقلوا الى مخيمات اخرى، ومنهم من ارتحل الى مناطق خارج المخيمات (القليل منهم). ومن التحفظات المأخوذة على احصاءات اللاجئين الفلسطينيين التي تشرف عليها وكالة اونروا UNRWA، هو ان هنالك الكثير من الفلسطينيين اللاجئين فعلا ولكن لم يسجلوا اسماءهم ضمن سجلات الوكالة الرسمية في حينه، وقد اشرنا الى هؤلاء سابقا عندما تحدثنا عن تعريف كلمة "لاجىء فلسطيني" وتحديد من هو لاجىء من قبل وكالة الغوث الدولية UNRWA ، ومن الأمور التي تزيد الأمر تعقيدا ايضا ان وكالة الغوث اونروا كانت وحتى عهد قريب توقف صرف بطاقة الاعاشة للفرد اللاجىء الذي يحصل على وظيفة في جهاز الوكالة UNRWA ذاتها، وأحيانا كان يتم ايقاف صرف مخصصات الاعاشة لجميع افراد الاسرة لذلك الفرد بما فيهم الوالدين ما دام الموظف من الاسرة اعزبا، واذا تزوج الموظف نفسه عادة الوكالة UNRWA وأخذت تصرف بطاقة الاعاشة لاسرته الاصلية وزوجته واولاده الجدد، بينما حصته هو نفسه تظل مقطوعة، وهذا سبب ارباكات احصائية داخل جهاز الوكالة نفسه اذ عليه ان يتابع اول بأول التطورات التي تحصل في المخيمات في هذا الخصوص، علاوة على أن بعض اللاجئين لا يقومون باعطاء المعلومات الخاصة بالزواج ونحو ذلك الى مكاتب الاونروا في حينه ودون تأجيل او تأخير. ومن الاجراءات والقوانين المتبعة في الاونروا ذاتها ما يسبب الخلط والاضطراب في احصاء اللاجئين بدقة، ومثال ذلك الفتاة اللاجئة اصلا حسب سجلات الوكالة والتي تصرف لها الوكالة مخصصات ضمن اسرتها قبل الزواج، فان مخصصات مثل هذه الفتاة توقف ولا تعتبر من وجهة نظر الاونروا لاجئة اذا تزوجت من شاب غير مسجل كلاجىء في سجلات وكالة الغوث ذاتها، وهذا امر يحدث كثيرا، عندما تتزوج فتيات مسجلات كلاجئات ضمن سجلات وكالة الغوث من شباب ليسوا كذلك.

ورغم هذه المحاذير والصعوبات فاننا لا نجد مصدرا ادق واكثر اهتماما باعداد اللاجئين واماكن تواجدهم من وكالة الغوث وفروعها العاملة في اماكن تواجد اللاجئين الفلسطينيين، لذا ليس امامنا الا الاعتماد على ارقامها بشكل اساسي، وقد رأينا الا نثقل كاهل القارىء بالكم الهائل من الارقام والاحصائيات في فترات متلاحقة وذلك عن طريق اثبات كل الارقام الاحصائية المتعلقة بذلك، وبالمقابل عمدنا الى عدم اهمال او تناسي ما هو ضروري للدراسة وما رأيناه من وجهة نظرنا معبرا ومعتمدا الى حد كبير من قبل الوكالة اونروا ذاتها، فمن هذا القبيل رأينا ان نثبت اعداد اللاجئين الفلسطنيين المسجلين رسميا لدى وكالة الغوث اونروا وحسب اماكن تواجدهم ومعيشتهم من حيث اقامتهم داخل المخيمات ام خارجها، والجداول الاحصائية التالية توضح ذلك.

جدول احصائي يبين عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الاونروا لعام ١٩٨٦م، حسب المناطق(١٤).

المنطقة	في المخيمات	خارج المخيمات	المجموع
الاردن	٢٠٤,٢٢١	٦١٨,٤٠٣	٨٢٢,٦٢٤
الضفة الغربية	٩٢,٤٤٥	٢٧٢,٨٧٠	٣٦٥,٣١٥
قطاع غزة	٢٤٠,٠٤٦	١٩٥,٤٣٢	٤٣٥,٤٧٨
لبنان	١٤٠,٠٣٧	١٣١,٣٨٧	٢٧١,٤٢٤
سوريا	٧٢,٤٨٦	١٧٨,٤٦٧	٢٥٠,٩٥٣
المجموع	٧٤٩,٢٣٥	١,٣٩٦,٥٥٩	٢,١٤٥,٧٩٤

جدول احصائي يبين عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حسب سجلات اونروا لعام ١٩٨٦م(١٥).

المنطقة	المخيمات	في المخيمات	خارج المخيمات	المجموع
بيروت	مار الياس	٥٢٦	٣٤،٧٢٩	٣٥،٢٦٥
الجبل	برج البراجنة	١١،٦٢٠		
	صنبية	٣،٢٥٦	٢٥،٧٨٢	٥٧،٤٣٢
	شاتيلا	٦،٦٥٩		
صيدا	عين الحلوة	٢٩،٦٧٢		
	المية مية	٢،٩٥٦	٢٦،٦٥٤	٦٤،١٢٩
صور	البص	٦،٠٨٤		
	الرشيدية	١٧،٣٩٢	٣١،٩٤٢	٦٧،٩٥٩
	برج الشمالي	١٢،٥٤١		
طرابلس	نهر البارد	١٨،٩٤١		
	البداوي	١٠،٠٧٥	٦،٥٢٠	٢٥،٥٣٦
البقاع	ويفل	٥،٣٤٣	٥،٧٦٠	١١،١٠٣
نازحون من مخيمات النبطية والداكونة، تل الزعتر، جسر الباشا		١٤،٩٦٢		
		١٤٠،٠٣٧	١٣١،٣٨٧	٢٧١،٤٢٤

ملاحظة : بالنسبة لمخيمات منطقتي الجبل وصيدا، فان المجموع يتضمن ايضا لاجئين نزحوا اليهما من مخيمات النبطية، الدكوانه، تل الزعتر، وجسر الباشا.

جدول احصائي يبين عدد اللاجئين المسجلين في قطاع غزة/اونروا ١٩٨٦م(١٦).

المنطقة	المخيمات	في المخيمات	خارج المخيمات	المجموع
دير البلح	دير البلح	٩،٩٩٦		
	المغازي	١٠،٧٠٣	١٧،٤٤٤	٣٨،١٤٣
خان يونس	خان يونس	٣٤،٢٥٢	٤٢،٣٨٧	٧٦،٦٣٩
النصيرات	النصيرات	٢٧،٥٢٣		
	البريج	١٦،٣٦٢	٧،٤٢٤	٥١،٣٠٩
رفح	رفح	٤٩،١٨٣	٢٦،٧٧٣	٧٥،٩٥٦
الرمال	الشاطىء	٤٠،٥٢٥	٢٦،٢١٨	٦٦،٧٤٣
جباليا	جباليا	٥١،٥٠٢	١٨،١٤١	٦٩،٦٤٣
مدينة غزة	ـــــ	ـــــ	٥٧،٠٤٥	٥٧،٠٤٥
المجموع العام		٢٤٠،٠٤٦	١٩٥،٤٣٢	٤٣٥،٤٧٨

جدول احصائي يبين عدد اللاجئين المسجلين لدى اونروا/١٩٨٦، الضفة الغربية(١٧).

المنطقة	المخيمات	في المخيمات	خارج المخيمات	المجموع
نابلس	عسكر	٨،٠٠٤		
	بلاطة	١١،٨٠٠		
	الفارعة	٤،٢٠٥		
	مخيم رقم "١"	٣،٦٣٣	١١٠،١٠١	١٦٠،٣٩٤
	نور شمس	٤،٤٠٦		
	طولكرم	٩،٧١٣		
	جنين	٨،٥٣٢		
القدس	شعفاط	٥،٢٩٧		
	الأمعري	٤،٧٥٨		
	دير عمار	١،٢١٣	٩١،٦٢٠	١١٢،٧٣٨
	الجلزون	٤،٨٨٢		
	قلنديا	٤،٩٦٨		
الخليل	الدهيشة	٦،٢٦٤		
	عايدة	٢،٣٢٣		
	بيت جبرين	١،٢٦٠	٦٤،٤٠٩	٨٢،٣٤٧
	الفوار	٣،٣١٥		
	العروب	٤،٧٧٦		
اريحا	عقبة جبر	٢،٤٨٥		
	عين السلطان	٦١١	٦،٧٤٠	٩،٨٣٦
	النويعمة	—		
	المجموع	٩٢،٤٤٥	٢٧٢،٨٧٠	٣٦٥،٣١٥

ملاحظة : لقد تم اغلاق مخيم النويعمة في منطقة اريحا ونقل سكانه الى مخيمات

اخرى، كما ان مخيم عسكر يقسم الى مخيمين : عسكر القديم وعسكر الجديد، يبعد الواحد منهما عن الآخر حوالي ١،٥ كم، واحيانا ترد اسماء المخيمين في بعض الجداول الاحصائية.

جدول احصائي يبين عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى اونروا/١٩٨٦، في الاردن(١٨).

المنطقة	المخيمات	في المخيمات	خارج المخيمات	المجموع
عمان الشمالية	جبل الحسين	٢٦،٦١٨	١٤٥،٥٤٣	١٧٢،١٦١
عمان الجنوبية	مخيم عمان الجديد	٣٦،٠٤١		
	(الوحدات)		٢٢٦،٢٨٠	٢٦٢،٨٢٠
	الطالبية	١،٤٩٩		
الزرقاء	مخيم الزرقاء	١٣،٣٤٢		
	مخيم ماركا	٢٥،٨٢٨	٩٩،٢٦٤	١٣٨،٥٣٤
اربد	مخيم اربد	١٧،١٣٠		
	الحصن (مخيم الشهيد حمزة المفتي)	١٠،٩٥٨	١٠٣،٠٣٨	١٣١،١٢٦
البلقاء	البقعة	٥٤،٧٦٢		
	جرش	٨،٤٢٨	٤٤،١٧٨	١١٦،٩٨٣
	سوف	٩،٦١٥		
	المجموع	٢٠٤،٢٢١	٦١٨،٤٠٣	٨٢٢،٦٢٤

جدول احصائي يبين عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى اونروا/١٩٨٦م، "الجمهورية العربية السورية"(١٩).

المنطقة	المخيمات	في المخيمات	خارج المخيمات	المجموع
دمشق	خان الشيخ	١٠،٩٢١		
	خان ذا النون	٥،٤٥٠		
	سبينه	٧،٦٢٣	١٥٤،٦٥٦	١٩٣،٧٤٥
	قبر الست	٨،١٨٠		
	جرمانا	٦،٩١٥		
الشمال	النيرب	١٢،٦٩٥	١١،٤٥٣	٢٤،١٤٨
حمص، حماه	مدينة حمص	٩،٣٦٠		
	مدينة حماه	٤،٨٠٧	٣،٠٤١	١٧،٢٠٨
الجنوب	درعا	٣،٦٢٤		
	درعا الطوارىء	٢،٩١١	٩،٣١٧	١٥،٨٥٢
	المجموع	٧٢،٤٨٦	١٧٨،٤٦٧	٢٥٠،٩٥٣

هذا ويصنف اللاجئون الفلسطينيون الذين سجلوا لدى وكالة الغوث اونروا الى فئتين رئيسيتين :

أ) الفئة الأولى : وتشمل الذين يستحقون تقديم كل الخدمات من قبل وكالة الغوث.

ب) الفئة الثانية : وتشمل اولئك الذين يستحقون خدمات قليلة جدا اذا ما قورنوا بالفئة الأولى، وتقوم الوكالة بالاهتمام بالفئة الأولى اكثر من اهتمامها بالفئة الثانية، وقد يحصل احيانا ان توقف الوكالة خدماتها او بعضا منها لقسم من افراد الفئة الثانية وذلك عندما تواجه ازمات مالية حادة، وتشير الوكالة اونروا الى انها ليست معنية من حيث الخدمات بشكل كبير وملزم بالاشخاص من الفئة الثانية(٢٠). والخارطة المرفقة توضح مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

في المناطق التي تعمل فيها وكالة الغوث اونروا UNRWA (الضفة الغربية، قطاع غزة، الاردن، سوريا، لبنان)، وهي صادرة عن المكتب الرئيسي لخدمات الوكالة في فينا للعام ١٩٩١م.

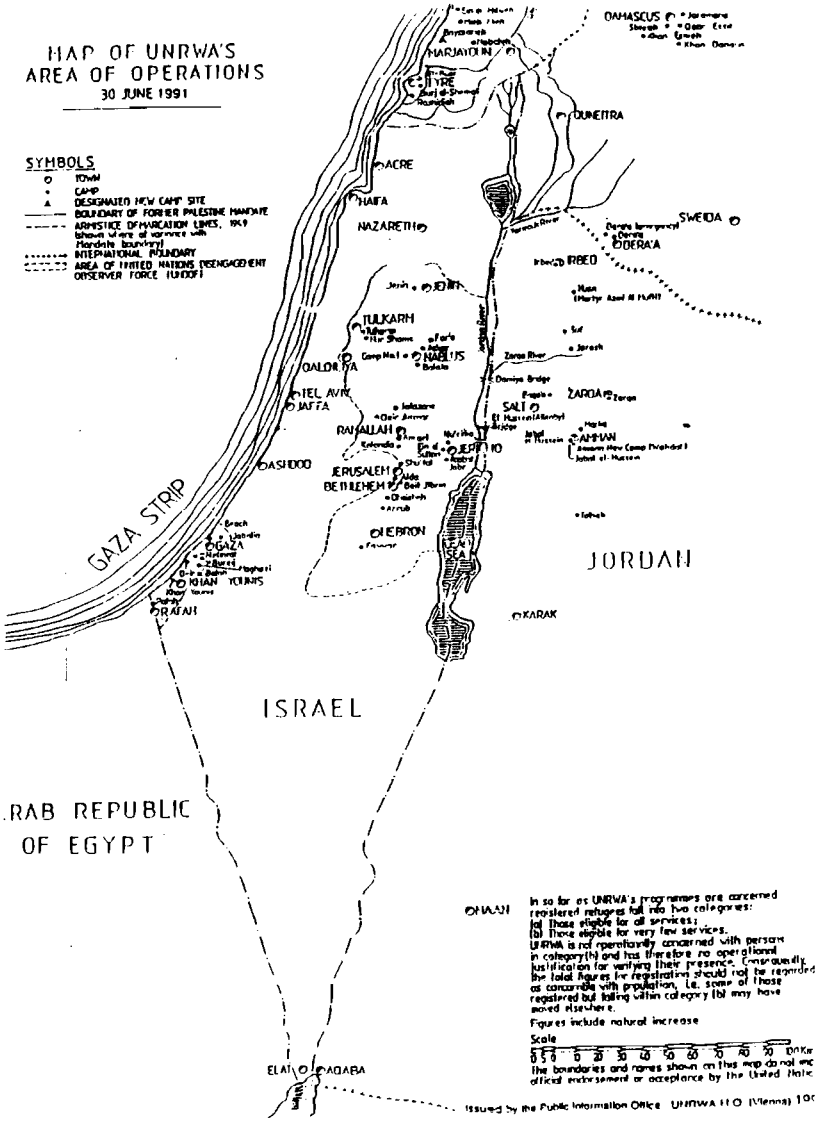

تدل الجداول الاحصائية التي سبق ذكرها ان اللاجئين الفلسطينيين يقسمون من حيث مكان الاقامة الى نمطين عريضين : الأول يعيش داخل المخيمات، والثاني يعيش خارجها، وهذا التقسيم يعتبر تقسيما مبسطا جدا لوضع اللاجئين الفلسطينيين من حيث مكان الاقامة ومن حيث التواجد الكمي داخل المخيمات وخارجها، ولو نظرنا بامعان الى وضع اللاجئين الفلسطينيين من حيث الاماكن التي يعيشون فيها لوجدنا انهم يعيشون ويتواجدون في اربعة انماط واوضاع اساسية، والهدف من عرضنا الموجز لهذه الانماط القاء بعض الضوء على اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات في الضفة والقطاع والذين يمكن اعتبارهم الغالبية الكبرى من اللاجئين الذين يمثلون الانماط الثلاثة الأخيرة في التقسيم الرباعي التالي والمشار اليه آنفا :

١. القسم الأول : يعيش داخل المخيمات، ويتمثل هذا القسم في الارقام التي وردت في الجداول الاحصائية السابقة والتي جاءت تحت عنوان "في المخيمات"، ولو امعنا النظر في الجدول الاحصائي الذي يبين اجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين حسب المناطق والبالغ عددهم حوالي ٢،١ مليون نسمة، لوجدنا ان سكان المخيمات يفوقون بكثير من حيث الكم السكان خارج المخيمات من اللاجئين في كل المناطق (الاردن، سوريا، الضفة الغربية) باستثناء لبنان وقطاع غزة حيث يزيد عدد لاجئي المخيمات على عدد اللاجئين المقيمين خارج المخيمات بنسبة ليست كبيرة جدا، حيث بلغ عدد اللاجئين المقيمين في مخيمات القطاع ٢٤٠ ألف تقريبا مقابل ١٩٥ ألفا من لاجئي القطاع لا يعيشون في المخيمات وانما في مدن القطاع وقراه، اما في لبنان فقد زاد عدد اللاجئين من سكان المخيمات على عدد اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات بمقدار ٩ الآف نسمة فقط، وتكاد تنعكس الصورة بشكل واضح في المناطق الأخرى المضيفة للاجئين الفلسطينيين، فلو اخذنا الاردن على سبيل المثال لوجدنا ان عدد اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات حوالي ٢٠٤ الآف نسمة مقابل ٦١٨ ألف يعيشون خارج المخيمات وكذلك الأمر في الضفة الغربية ٩٢ ألف في المخيمات مقابل ٢٧٢ ألفا خارجها، ثم في سوريا حيث يعيش ٧٢ الفا من اللاجئين في مخيمات مقابل ١٧٨ الفا يعيشون خارجها، وهذا يبين بوضوح ارتفاع عدد اللاجئين الذين يتركون حياة المخيمات عندما تمكنهم ظروفهم من ذلك، ويبدو ان اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في لبنان وقطاع غزة ليسوا اوفر حظا من اخوتهم في المناطق الأخرى، ففي قطاع غزة يعاني السكان بشكل عام واللاجئون بشكل خاص من

بطالة حادة وظروف اجتماعية قاهرة واكتظاظ سكاني كبير نسبيا، مما يجعل الفرص اما اللاجيء ساكن المخيم فيما يتعلق بايجاد حياة افضل خارجه محدودة الى درجة كبيرة، وأما لبنان فان اوضاعه السياسية والدينية والطائفية والعرقية وما ينجم عن ذلك من صراعات ليست خافية على احد، كل ذلك جعل فرصة الانتقال الى حياة جديدة خارج المخيم في لبنان نفسه امرا ليس يسيرا، هذا وسنحاول توضيح امكانية الانتقال من المخيم الى خارجه عندما نتحدث عن الانماط الثلاثة المتبقية كل في حينه.

٢. القسم الثاني : وهذا القسم من اللاجئين الفلسطينيين يعيش في قطاع غزة فقط، حيث يقيم في مساكن بسيطة ومتواضعة جدا قامت بانشائها الحكومة الاسرائيلية في اوائل السبعينات لايواء اولئك الذين شردوا من مخيماتهم نتيجة خطة شارون الامنية، تلك الخطة التي ادت الى تدمير المئات من منازل اللاجئين بسبب شق طرق آمنة من وجهة نظر سلطات الاحتلال الاسرائيلي داخل المخيمات، وما تجدر الاشارة اليه هو ان مشاريع الاسكان الحكومية الجماعية التي اسست تطبيقا لخطة شارون الامنية احيطت بالشك والحذر من قبل اللاجئين الفلسطينيين ولم تلق تشجيعا منهم اول الأمر اعتقادا منهم انها ترمي الى تحطيم وحدتهم وشقها، وأنها مؤامرة لانهاء وضع السكان "كلاجئين" مما يعمل على تصفية قضيتهم وطمسها، ولكن عندما اوضحت الوكالة الدولية اونروا عكس ذلك، والتزمت بتقديم المساعدات والخدمات للاجئين من سكان هذه الوحدات السكنية البسيطة، اخذ سكانها بالتزايد بشكل ملحوظ.

٣. وأما القسم الثالث من اللاجئين الفلسطينيين والذين يعيشون الآن خارج المخيمات، فقد قاموا بالبناء عندما مكنتهم ظروفهم المادية في المناطق المحيطة بالمخيمات، أو في اطرافها، او غالبا في مناطق خارج التنظيم الهيكلي للمخيم ودون اذن رسمي في كثير من الأحيان، سواء من سلطات الاحتلال او من الوكالة اونروا نفسها، ذلك لانهم لا يريدون قروضا او معونات من الوكالة من ناحية، واغتنموا فرصة غض الطرف من قبل الجهات الرسمية عن من سبقهم بالبناء وحذوا حذوهم، وتتضمن هذه الفئة اعداد اللاجئين الميسورة نسبيا (وليست الغنية جدا) والتي استطاع افرادها شراء مواقع للبناء من غيرهم من اللاجئين الراغبين في الخروج من المخيمات، ومن ثم توسيع رقعتهم التي غالبا ما كانت موجودة في اطراف المخيم واقامة بنيان

مناسب عليها، يضم مخازن او متاجر او ورشة فنية بالاضافة الى الوحدة السكنية الواسعة نسبيا، ذلك لان معظم هذه الحالات اقامت ابنيتها على الشوارع الرئيسية التي تربط المخيمات بالمدن القريبة منها، ومثل ذلك حصل في مخيم رقم "١" ومخيم بلاطة والجلزون، كما انه حصل في قطاع غزة على نطاق ملحوظ خاصة غربي مدينة رفح حيث شهدت المنطقة حركة عمرانية كبيرة منذ بداية الانتفاضة، حيث اقيمت معظم البنايات دون تراخيص من سلطات الاحتلال.

٤. والقسم الرابع والأخير من اللاجئين هم الذين قاموا بالبناء داخل المدن المكتظة بالسكان في الضفة الغربية او قطاع غزة او غيرها من المناطق في الدول العربية المجاورة، وخاصة في الاردن وسوريا والى حد ما في لبنان، وهذه الفئة من اللاجئين هي الأوفر حظا، واستطاع معظم افرادها ان يغيروا نمط حياتهم اما عن طريق الاعمال الحرة كالتجارة والمهن الأخرى، او عن طريق الاستفادة من العمالة في دول النفط الغنية، وما نود الاشارة اليه ان الكثير من افراد هذه الفئة قد تلقوا قدرا كبيرا من التعليم الاكاديمي والمهني في الداخل والخارج (الدول الاجنبية) مما أدى الى تغيير جذري في حياتهم.

وفيما يتعلق باللاجئين في قطاع غزة فانه يمكن القول ان عملية الحراك الاجتماعي محدودة بينهم الى حد كبير كما اشرنا سابقا، وتشير احدى الدراسات انه منذ العام ١٩٥٠ كانت معظم حالات الانتقال من حياة المخيمات الى خارجها تتم غالبا عبر القنوات التالية :

١. خلال العقد الأول من حياة التشرد بعد عام النكبة ١٩٤٨م، حصل بعض اللاجئين على وظائف من قبل وكالة الغوث الدولية اونروا، وعاش معظم هؤلاء خارج المخيمات ليكونوا قريبين من مراكز عملهم من ناحية، في حين تمكن البعض الآخر من تطوير انفسهم اجتماعيا وماليا معتمدين على رواتبهم ومكافأتهم وقروض من الوكالة الدولية اونروا UNRWA.

٢. استطاع بعض اللاجئين اقامة علاقات اقتصادية وانشاء مشاريع بالتعاون مع السكان الاصليين، وتمكن هؤلاء من البناء في حي الرمال الذي يعتبر من اشهر احياء

مدينة غزة السكنية.

٣. ترك قسم من اللاجئين حياة المخيمات واستقروا في رفح وخان يونس لانهم استفادوا من الاجراءات المصرية المتعلقة بالتجارة مع القطاع وجاء استقرارهم في المدينتين المذكورتين ليظلوا على اتصال بسكة الحديد التي كانت تربط رفح وخان يونس بالقاهرة لممارسة مهنهم واعمالهم التجارية، ويمكن القول ان اللاجئين انتشروا في مخيمات القطاع وخارجها قرب القرى والمدن لدرجة انه يمكن اعتبار قطاع غزة متصلا سكانيا وذلك بدء من مدينة غزة الى طريق رفح(٢١).

اللاجئون الفلسطينيون يعيشون حياتهم الأولى بعد النكبة عام ١٩٤٨ في عزلة اجتماعية ونقص في الاحترام والتقدير

لقد عانى اللاجئون الفلسطينيون من عزلة اجتماعية كبيرة ونقص في الاحترام والتقدير وذلك على المستويين الفردي والجماعي وخاصة خلال السنوات الأولى التي تلت نكبة عام ١٩٤٨م. ومن المعروف ان الغالبية العظمى من اللاجئين استقرت في الدول العربية المجاورة بعد مأساة الاقتلاع من الوطن الأم. ولا بد من الاشارة هنا الى مركزية الحكم في الاقطار العربية بشكل عام، ودور العواصم والمدن الكبيرة وتمتعها بحظ وافر من التطور والجاه خاصة في تلك الفترة من الزمن، في حين تظل الارياف والمناطق البعيدة عن العواصم (وحتى الآن الى حد ما) محرومة من الثروة والنفوذ والتطوير(٢٢)، وهذا أدى بدوره الى حرمان القطاعات الريفية العربية مع انها اغلبية جغرافية وسكانية، ادى الى حرمانها من الاستفادة والاسهام في مشاريع تنموية على مستوى كبير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد أدى ذلك الى نوع من التمييز بين الريفيين والحضريين في المجتمع العربي، وخلق بعض الحساسيات التي لا تزال آثارها ماثلة حتى الآن، وتطفو على السطح بين حين وآخر في مجالات الحياة العملية العديدة رغم كل الجهود والمحاولات لاذابتها لانها من عوامل التجزئة التي يعاني منها المجتمع العربي عامة.

ويرى البعض ان البلدان العربية بشكل عام لا تعرف الا بالعاصمة ومدينة اخرى او مدينتين غيرها، فتعرف الاردن على سبيل المثال بعمان والرزقاء، وسوريا بدمشق

وحلب، ومصر بالقاهرة والاسكندرية وهكذا(٢٣)، ومن هنا اصبح من اليسير علينا فهم العزلة الاجتماعية التي عانى منها اللاجئون الفلسطينيون في البلدان المضيفة باعتبارهم في اغلبيتهم من سكان المناطق الريفية اصلا، واستقروا في مخيمات تعتبر بشكل عام اقل وادنى مرتبة من الارياف وخصوصا في نظر السكان الاصليين في الدول العربية المضيفة للاجئين، ناهيك عن النظرة العامة لهم على انهم غرباء ومشردون. وتعود الحواجز والمسافات الاجتماعية التي قامت بين اللاجئين الفلسطينيين وسكان الاقطار العربية المضيفة لهم في قسم منها الى الفوارق الثقافية البسيطة مثل اللهجة واللباس وبعض العادات رغم ان الطرفين ينتمون الى ثقافة رئيسية واحدة. ولعل الوضع الشاذ الذي وجد فيه اللاجئون باعتبارهم من المشردين، وضحايا كارثة، غرباء، لا يعرف عنهم اي شيء باستثناء قلة تتمتع بحظ وافر نسبيا من التعليم تستطيع على الأقل قراءة الصحف والقيام بأعمال مكتبية بسيطة، كل ذلك اسهم في ازدياد عزلتهم وتحفظ السكان الاصليين حيالهم. وقد عبر لاجيء فلسطيني عن ذلك بقوله(٢٤).

"كان الناس يطردوننا لانهم يخافون ان نجلب لهم الحظ السيء، وعندما كنا نغادر المخيم كانوا يحلقوننا ويشيرون الينا ضاحكين، وغالبا ما كنا نعود ونحن نبكي".

ومن العوامل التي زادت من عزلتهم وخاصة في الفترة الأولى والمبكرة من اللجوء، شعورهم بالخجل والعار والخسارة والضعف، وهذا دفعهم بدوره الى الانطواء على انفسهم والتقوقع وعدم الرغبة في الاتصال والمبادرة لانشاء واقامة علاقات اجتماعية مع الغير من السكان الاصليين في المناطق التي وجدوا انفسهم فيها. لقد كان المخيم نفسه عاملا من اهم عوامل العزلة ودواعي التقوقع، فهو مقام على بقعة من الارض بعيدة نسبيا عن الناس الاصليين، له حدوده ونمط حياته وقوانينه الادارية والمحلية ومدارسه وامداداته العينية، وسيادات الامم المتحدة التي تجوبه صباح مساء، كل ذلك جعل من السكان الاصليين ينظرون الى اللاجئين على انهم "اناس مختلفون" لهم هويتهم الخاصة (لاجئون)، حتى ان كلمة "لاجيء" كانت في البداية تحمل معنى الذل والفقر والعوز نظرا لإرتباطها بحصص الاعاشة المخصصة من قبل وكالة الغوث الدولية، ويذكر لاجيء في مخيم ما : "لم يكن احد من السكان الاصليين في المنطقة التي كان بجوارها مخيمنا يقبل بأن يتزوج من بناتنا او يزوج ابناءنا من بناته الا

القليل القليل، وكان الناس من السكان الاصليين ينظرون لمن يفعل ذلك منهم على انه اقل مرتبة من غيره ويعيبونه على مسامعنا لانه تزوج من "لاجئة" او "مهاجرة" او "لبنة مخيم"."

لقد كان اللاجئون يشعرون بالضيق من رموز السخرية منهم رغم انهم اخذوا يوما بعد يوم يقبلون وضعهم الشاذ على انه قدرهم الذي لا مفر منه.

وتجدر الاشارة الى ان اللاجئين الفلسطينيين الذين لم يستقروا في المخيمات مباشرة بعد النكبة الأولى عام ١٩٤٨م، لم يعانوا نفس القدر من العزلة الاجتماعية والنقص في الاحترام والتقدير مثل سكان المخيمات، وربما يعود ذلك الى تمتعهم بقدر اوفر من الثراء مما جعلهم يسكنون في بيوت لا تختلف كثيرا عن مساكن السكان الاصليين، اضف الى ذلك اتساع المدن التي استقروا فيها مما أدى الى بعثرتهم هنا وهناك، ومزاولتهم مهنا حرة واعمالا لا تختلف عن اعمال غيرهم ومهنهم، وقد تبين ذلك من جراء مقابلة حوالي ١٣ من اللاجئين الفلسطينيين الذين عاشوا في احدى مدن الضفة الغربية اثر نكبة عام ١٩٤٨ حيث افادوا جميعا تقريبا بانهم لم يعانوا نفس القدر من العزلة التي واجهها سكان المخيمات، واضاف معظم الذين تمت مقابلتهم (١١ على الأقل) ان السكان الاصليين كانوا يبادرون لاقامة علاقات اجتماعية واقتصادية معهم، وكانوا يستوضحون منهم في كثير من الامور الحياتية ويستشيرونهم فيها، وقد حصل بين عدد من هؤلاء (٥ على الأقل من أصل ١١) وبين عدد من السكان الاصليين تعاون في مشاريع اقتصادية أتت اكلها فيما بعد. ويذكر الباحث ان ٣ عائلات من اللاجئين الفلسطينيين نزحت واستقرت في القرية التي كان يعيش فيها، منها عائلة كبيرة العدد نسبيا (حوالي ٩-١١ من الأفراد) عاشت في مضافة تابعة لاحدى حارات القرية مكونة من غرفة واحدة فقط دون وحدة صحية، ويفتح باب المضافة مباشرة على شارع من شوارع القرية، فقام رب الاسرة اللاجئة باحضار الواح من المعدن الخفيف "زينكو" وأقام حاجزا امام الباب تاركا مساحة ضيقة بين باب المضافة والسور المعدني الذي اقامه ليحجب انظار المارة عما يدور داخل الغرفة التي اتخذها مسكنا لاسرة كبيرة، ويذكر الباحث ايضا ان اختلاط الناس بافراد الاسرة كان محدودا جدا، وينظر اليهم بحذر وشك، فلم تقم بينه وبين اهل القرية علاقة اجتماعية لها اهمية تذكر، وكثيرا ما كان يردد بعض اهالي القرية بأنه باع ارضه وارتحل الى القرية ويحلفون الايمان الغليظة بأن اليهود لم يتعرضوا له بشيء،

والحق يقال ان الرجل كان يتحمل الاساءة ويصبر على جرح الكلم، كما انه كان يقدم النصائح والارشادات لاهل القرية في مجال الزراعة وخاصة ما يتعلق منها بزراعة الخضار مثل البندورة البعلية والذي يعترف اهل القرية حتى الآن بأنه من اوائل من نبه اهل القرية الى ذلك وقدم لهم النصح والارشاد، وامضى قرابة ١٧ سنة في القرية لم تقم بين اسرته وغيرها اية علاقة مصاهرة او صداقة قوية او تعاون في مشروع يتصف ببعض الديمومة، وارتحل الرجل واسرته في اواسط الستينات ولما حلت بالفلسطينيين النكبة الثانية عام ١٩٦٧م، لم يمض وقت طويل حتى أدرك اهل القرية الظلم الذي لحق بتلك الاسرة اللاجئة من قبلهم، وادركوا ان سياسة الصهيونية وخططها ابعد بكثير مما كانوا يتصورون وربما مما يتصورون الآن.

لقد كانت القيم الفلسطينية المتعلقة بالمنزلة الاجتماعية والتقدير تشكل جزء من نظام اشمل للعلاقات الاجتماعية يتم بواسطته ضبط السلوك الفردي دون اجهزة رسمية كبيرة تفرض القانون، فقد كان يفترض ان ينصب كل فرد من نفسه رقيبا على نفسه، وارتبط الاحترام وتقدير الآخرين بغيره من القيم في نسيج من العلاقات الاجتماعية كالحفاظ على العرض والشرف الأسري والامانة، هذا النسيج المتكامل الذي أكدته انماط الانتماء الى الحمولة والحي والقرية التي عاش فيها فلسطينيوا الشتات قبل النكبة التي حلت بهم عام ١٩٤٨م، وجاءت النكبة وجاء معها التشرد وتهتك نسيج القيم المتكامل عندما فقد اللاجئون ارضهم وبيوتهم وحارات قراهم واحياء مدنهم، ومصادر رزقهم الثابتة، واصبحت الاسس المادية والفيزيقية للقرية والحي والحمولة غير قائمة بالفعل. لقد ظل اللاجئون متمسكين بقيمهم قدر الامكان ولكن هويتهم الجديدة "كلاجئين" ادت الى وضعهم في مصاف ومراتب "الغجر" في نظر الآخرين، حتى أخذوا يشعرون بأن فقدان الاحترام والتقدير والمكانة يرتبط ارتباطا وثيقا بفقدان الارض، ومن الصعب تحقيق ذلك دون الانخراط في ممارسات نضالية ونشاطات ثورية لاعادة الارض التي سيعود معها كل ما فقدوه. وتشير الدراسات الى ان انماط السلوك التي خبرها فلسطينيوا الشتات والمخيمات بالذات في لبنان كانت تدل على فقدان الاحترام من قبل السكان الاصليين، كما وتشير الى انهم كانوا محاطين بعزلة اجتماعية شديدة، وفيما يلي عرض لبعض انماط السلوك تلك والتي لها دلالة واضحة(٢٥).

"الاستثناء من لعب الاطفال، الاشارة اليهم بالاصابع، الاستهزاء بهم والسخرية منهم، غياب الاحترام الطبيعي لهم مثل استدعاء احدهم مثلا باشارة من اليد بدلا من المناداة عليه باسمه، عدم الابتسام على رد التحية منهم، عدم الاجابة على احاديثهم، تجنب تعابير الترحيب المعتادة، الصاق بعض التصرفات السلبية بهم، كالسرقة مثلا، اعتماد الغش في المعاملات التجارية معهم، كانوا يتبعون القوانين ومع ذلك يعاقبون، يعملون بجد ومع ذلك يحصلون على اجور سيئة، يعاملون الآخرين بالتأدب فيعاملهم الآخرون بالسوء."

تفكك العائلة وسوء الاحوال الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين

لم يكن فقدان الارض ونزع اصحابها منها هو الخسارة الوحيدة للاجئين الفلسطينيين، فقد تحطمت البنية الاجتماعية للقرية والحي والحمولة، فهناك من استشهدوا في حرب ١٩٤٨م، والذين يقدر عددهم بحوالي ١٥ الف من الناس، ومعظمهم من المناطق الريفية، وهناك الاقلية التي بقيت في الجزء المحتل من فلسطين والذي اقيمت عليه دولة اسرائيل، وهناك من اصيب بعاهة جسمانية او نفسية او عقلية، وهناك الذين استقروا في مناطق شاسعة ومتعددة، ولا شك ان الاتصال بين السكان في ظل ظروف الشتات والغربة كان في غاية الصعوبة، فالفقر والحدود بني الدول والاجراءات الرسمية وضعف وسائل الاتصال . . . الخ، كل ذلك من العوامل التي حالت دون التئام شمل الكثير من العائلات. لقد حرص اللاجئون على التمسك بالروابط العائلية والقروية قدر الامكان رغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاشوا تحت وطأتها، كما ان القوى السياسية التي طردتهم من اراضيهم استمرت بالضغط عليهم حتى بعد عملية اقتلاعهم من وطنهم. لقد تعرض الكثير من افراد الاسر التي لجأت الى البلدان العربية المجاورة، الى السجن والايقاف والابعاد والتعذيب واحيانا الموت، في حين كانت الظروف الاقتصادية القاسية تؤدي الى هجرات بحثا عن لقمة العيش او مواصلة التعليم، وقد وصف لاجيء في مخيم عين بيت الماء ذلك بقوله :

"لقد توزع افراد عائلتنا في مناطق مختلفة، لنا أقارب في اسرائيل، وآخرون في الاردن وسوريا، وبعض آخر في الولايات المتحدة الامريكية، وقلائل يعيشون في السعودية".

ويقول لاجىء آخر من نفس المخيم :

"في بداية النكبة عام ١٩٤٨م، لم يكن احد يعرف اين اقاربه الذين لم ينزحوا معه، وبعد ذلك اصبح الراديو وسيلة شبه وحيدة للاتصال، فكنا نلازم المذياع لسماع البرنامج الخاص باخبار اللاجئين واماكن تواجدهم علنا نعرف شيئا عن مكان اقامة اقارب لنا او معارف دون ان نتمكن من رؤيتهم او الحديث معهم."

وثالث يعيش في احدى مدن الضفة الغربية يضيف :

"اولادي يبعثون لي النقود ولكن لا استطيع رؤيتهم والعيش معهم، ومضت سنوات طويلة وانا لا اعرف احفادي الا من خلال الصور."

لقد عانى اللاجئون الفلسطينيون من شدة الفاقة والعوز وخاصة في السنوات الأولى التي تلت النكبة عام ١٩٤٨م، ولا شك ان المساعدات والاعانات التي قدمتها الوكالة الدولية اونروا والمؤسسات والجمعيات الأخرى المحلية والدولية حالت دون تعرض اللاجئين الى خطر المجاعة بشكل كامل، ولكن يمكن القول ان تلك المعونات ادت الى خلق الانطباع بان الفلسطينيين الذين شردوا من وطنهم عام ١٩٤٨م، يعتمدون اعتمادا كبيرا وربما تاما على الصدقات والتبرعات التي يقدمها المجتمع الدولي، وادى ذلك بدوره الى تناسي أو اهمال الحقيقة الاساسية والتي تتمثل في تدمير وتحطيم وانتهاء الاقتصاد الفلسطيني المستقل، وتحويل هذه الآلاف من اللاجئين الى قطعان من العمال الغير مدربين في دول تعتبر بشكل عام مصدره للايدي العاملة (الاردن، سوريا، لبنان)، بعد ان كانوا يكسبون رزقهم من مصادر ثابتة الى حد كبير، ولما كانت مساعدات وكالة الغوث الدولية اونروا لا تكفي معظم الحاجات الضرورية، وخاصة في مراحل النكبة المبكرة، حيث كانت في المتوسط لا تزيد عن ٢٠ سنتا امريكيا في اليوم للفرد الواحد، اضطر اللاجئون للعمل في اي مجال وبأية اجرة مهما

كان العمل مهينا ومهما كانت اجرته زهيدة وظروفه غير لائقة، ويصف احد اللاجئين والذي كان ما يزال في طفولته عام ١٩٤٨م، تلك الحالة بما يلي(٢٦):

"وعندما انتقلنا الى نهر البارد من "عنجر" بدأت اشتغل، في البداية اشتغلت في نقل اكياس البصل بأجر قدره ربع ليرة لبنانية في اليوم، وبعدها عملت في مصنع سكر، حيث كنت امشي ٧-٨ كيلومترات يوميا حتى اصل الى مكان عملي، في تلك الايام كان العامل يحصل على حوالي ١,٥ ليرة لبنانية في اليوم، وكنا اذا اكلنا لحما مرة واحدة في السنة كنا نظن ان ذلك شيء عظيم."

ويذكر لاجيء آخر مستعيدا ذكرياته التي تعود الى العام ١٩٤٨م، وعندما كان عمره حوالي ١٢ سنة،

"عملت غالبيتنا في الزراعة بسبب عدم وجود صناعة بالقرب من المكان الذي نزلنا فيه، العمل الزراعي موسمي، فانت تعمل هذا الشهر ولا تعمل الشهر الذي يليه، يوجد اكثر من موسم حصاد، ولكن ايضا هناك فترات من دون موسم حصاد، وبسبب التغير المستمر في اعمالنا، كنا مضطرين للعمل مثل الحمير لكي نثبت جدارتنا لكل رب عمل جديد(٢٧)."

ولا بد من الاشارة الى انعدام التنظيم في العلاقة بين العامل ورب العمل في البلدان المضيفة للاجئين آنذاك، وان وجد مثل ذلك التنظيم لم يكن يطبق في اماكن بعيدة عن العواصم والمدن الكبيرة وخاصة في وضع يتكدس فيه العمال العاطلين عن العمل، كانت ساعات العمل طويلة ولا تقل بأي حال من الأحوال عن ١٢ ساعة في اليوم، كما ان الاجرة كانت زهيدة، لان رب العمل هو وحده المتحكم بها، بالاضافة الى عدم مراعاة اي شيء من ظروف العمل المعروفة الآن كالتأمين الاجتماعي والصحي وعامل السن وفترات الاستراحة والحوافز وحقوق العامل في المستقبل او في حالات الاصابة في العمل . . .الخ، وفيما يلي بعض المقتطفات مما يرويه لاجيء فلسطيني عمل في مشروع كفر جلدا الذي بلغت تكاليفه حوالي ١٠ ملايين ليرة لبنانية في منتصف الخمسينات.

"أتذكر مشروع كفر جلدا، وعندما حفروا هذا النفق الذي زاد طوله على ٥ كيلومترات، لم يكن لدى عمالنا سوى ادوات حفر بدائية جدا، كانت

النساء والبنات يحملن الحجارة على رؤوسهن، والرجال يجرون العربات المحملة بالحجارة بايديهم المجردة، عملوا ليلا ونهارا، وكأنهم يعملون في منجم فحم، كانوا عادة ينامون في العراء، ولم يكن ثمة تحديد لساعات العمل، ولكنها لم تقل ابدا عن ١٢ ساعة في اليوم(٢٨)."

وفي دراسة اجريت لمعرفة الوضع الاقتصادي الذي عاشه اللاجئون اثناء السنوات الأولى من النكبة عام ١٩٤٨م، تشير الدلائل الى ان متوسط الدخل السنوي للفرد منهم بما في ذلك الطبقات المتوسطة بلغ ٢١٠٧ دولار عام ١٩٥١م - ١٩٥٢م، او ما يعادل انذاك ٨٠٩ جنيها فلسطينيا، بالمقارنة مع ٤١ جنيها فلسطينيا عام ١٩٤٤م اي قبل النكبة باربع سنوات، ومن الجدير بالذكر ان ارتفاع معدل الدخل السنوي للفرد اللاجيء الى ما يعادل ٨٠٩ جنيها فلسطينيا جاء نتيجة المبالغ الكبيرة نسبيا والتي قامت بدفعها الحكومة البريطانية على شكل اتعاب لموظفين فلسطينيين سابقين عملوا لديها، اضف الى ذلك ارباح وعوائد رجال الاعمال والذين يمارسون المهن الحرة من الفلسطينيين الذين نزحوا والذين حالفهم الحظ في اخذ اموالهم النقدية معهم، لان الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين كانوا يتصورون ان غيابهم عن بيوتهم لن يطول بل سيكون مؤقتا، وعندما حاول الكثيرون منهم العودة ثانية لأخذ اموالهم ومجوهراتهم النقدية والتي كانوا قد دفنوها او خبأوها في اماكن خاصة قرب منازلهم او داخلها، تعرض قسم كبير منهم للقتل والتعذيب والسجن، في حين لم يتمكن البعض الآخر من الوصول الى بيوتهم التي اصبحت بأيدي الصهاينة بعد سقوط قراهم، ويجب الا يفوتنا التنويه الى ان العائلات العمالية الفلسطينية الفقيرة كانت اكثر من العائلات التي تنتمي الى الطبقة المتوسطة عند اجراء الدراسة المذكورة آنفا(٢٩)، وخلاصة ما نود الاشارة اليه في هذا الخصوص هو انه لو استبعدت العائلات الميسورة من الدراسة السابقة والتي لا تمثل السواد الاعظم من الاسر الفلسطينية اللاجئة آنذاك، لما وصل متوسط الدخل السنوي للفرد الواحد من اللاجئين الفلسطينيين الى ما يعادل ٨٠٩ جنيها فلسطينيا. وفي ظل اوضاع اقتصادية صعبة ودخل منخفض جدا كان لا بد من وجود حالات مأساوية كثيرة من حيث السكن ومجريات الحياة اليومية والاعتيادية، ويبدو ذلك واضحا في ذكريات امراة فلسطينية سكنت اسرتها اول نزوحها في المدينة وبعد ذلك اضطرت للانتقال والسكن في المخيم(٣٠).

"كان في كل جزء من البراكية ست عائلات، ولم يفصل بين العائلات اكثر من خيط تعلق عليه بطانية، كنا نقوم بكل شيء امام اعين الآخرين،

الأكل والنوم والاستحمام، والذين كان عندهم ستة اطفال، لم يجدوا مكانا كافيا ليمدوا ارجلهم في الليل."

ولقد اضاف الاضطهاد السياسي الذي تعرض له الفلسطينيون الى حجم المعاناة والتي لو لم يكن فيها سوى فقدان مصدر الرزق الثابت وهو الارض لكفى، لقد لجأت الانظمة العربية الى اتباع سياسة مترددة ومتناقضة بشكل عام، وغالبا ما كنت ترى وجهين متناقضين لهذه السياسة اتجاه الفلسطينيين، الذين اجبروا على ترك بلادهم واستقروا فيها، كان ظاهر تلك السياسة يختلف عن باطنها وجوهرها، ففي الوقت الذي كانت فيه الانظمة العربية حريصة على حقن الفلسطينيين بالروح القومية والوطنية وضرورة الانتماء الى فلسطين عبر وسائل الاعلام والتصريحات، كانت تمارس القمع والاضطهاد ضدهم في الخفاء وتحت جنح الظلام واحيانا علانية متذرعة بأن ذلك لصالح المسألة الفلسطينية ذاتها، وان الفلسطينيين لا يدركون تماما مجريات الأمور ومصلحة قضيتهم. لقد عاش اللاجئون خاصة والفلسطينيون عامة تلك الايام بكل ما فيها من مرارة وقسوة، وكان مثلهم كمثل من استجار من الرمضاء بالنار، وتحملوا جراء هذه السياسات المتناقضة المزيد من الارهاق والعنت، ويذكر الكثير منهم عشرات الحوادث من سجن وضرب وتعذيب ومراقبة شديدة واقامة جبرية لفترات طويلة، وطرد من الوظيفة وحرمان من تصاريح المغادرة والسفر والاقامة حتى لاغراض مواصلة التعليم الجامعي في كثير من الاحيان، وحرمان من تصاريح وتراخيص تسمح للبعض منهم مزاولة الاعمال الحرة لكسب لقمة العيش . . . الخ، متهمين اياهم انهم لا يريدون العمل من اجل فلسطين وانما من اجل القضاء والتآمر على الانظمة القائمة، واخلال الأمن ومعارضة المصلحة العامة والحاق الضرر بها، ويقول احد اللاجئين معبرا عن ذلك :

"كنا نعجب مما نقرأ ونسمع، لقد كانت ممارساتنا النضالية من اجل فلسطين في كثير من الاحيان اقل حجما مما تطلبه منا وسائل الاعلام العربية، واذكر انه في احدى المظاهرات انهال علينا الجنود بالضرب وقنابل الغاز وفرقونا بطريقة مؤلمة وقاسية، وبعد انتهاء المظاهرة جرت حملة تحقيقات ثم طرد عدد من المدرسين من وظائفهم على اثرها، ونقل عدد آخر الى

مدارس اخرى نائية، في حين منع آخرون من زيارة اصدقاء لهم ومعارف بحجة ان هذه الزيارات كانت تتم لاغراض سياسية."

وفي رواية اخرى للاجيء آخر :

"لقد داهمت اجهزة الأمن بيت جيراننا في اوائل الخمسينات، وكانت تسكنه ارملة قتل زوجها عام ١٩٤٨م، ولها ٣ اولاد من الذكور، و ٤ من الاناث، كان اكبرهم يبلغ من العمر ١٧ سنة ويعمل في البنيان ولما لم يجدوه في البيت ربطوا رجلي والدته بالبندقية واخذ احدهم يضربها على قدميها متهمين اياها بأنها تعلم مكان اختفاء ابنها المتهم بالتحريض وممارسة النشاط السياسي."

ليس بالامكان اعطاء صورة مفصلة وتامة لما تعرض له الفلسطينيون من مضايقات، لان ذلك ليس هدفا في حد ذاته من اهداف الدراسة التي بين ايدينا، وانما اوردنا القدر الذي يمكن معه في نظرنا فهم الظروف التي تكون فيها معنى الانتماء الفلسطيني ونشأته.

*　　*　　*

هوامش الفصل الثالث

1. Refugee Studies Programme, Queen Elizabeth House, University of Oxford, "Selected Socio-Economic Aspects of Palestinian Agriculture with special Reference to the Role of Refugees and camp population", A Report prepared for the society for Austro-Arab Relations, August, 1992, p. 51.

٢. صايغ روزماري، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة (بالانكليزية)، تقديم د. ابراهيم ابو لغد، ترجمة خالد عايد، وكالة ابو عرفة للصحافة والنشر، القدس، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

3. Refugee Studies Programme, Queen Elizabeth House, University of Oxford, opcit, p. 52.

4-7. Ibid.

٨. ابو سمرة محمد "السياسة الاسرائيلية اتجاه قضايا اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٨-١٩٤٩م"، مجلة قضايا، العدد الثالث، ايار (مايو)، ص. ٢٦، (١٩-٤٩).

٩. صايغ روزماري، نفس المصدر، ص. ١٢٢.

١٠-١٢. المصدر السابق (ص. ١٢٩، ١٠١، ١٠١).

13. Refugee Studies Programme, Queen Elizabeth House, University of Oxford opcit, p. 16.

١٤-١٩. أخذت الارقام الاحصائية عن منشورات دائرة الاعلام التابعة لرئاسة وكالة الغوث، اونروا، في فينا، عام ١٩٨٦م.

٢٠. المصدر السابق.

21. Refugee Studies Programme, Queen Elizabeth House, University of Oxford, opcit.

٢٢. بركات حليم، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٤م.

٢٣. المصدر السابق.

٢٤. صايغ روزماري، نفس المصدر، ص. ١٥٦.

٢٥-٣٠. المصدر السابق (ص. ١٥٨، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٣).

الفصل الرابع

مخيم عين بيت الماء للاجئين الفلسطينيين

تعريف بالمخيم

يقع مخيم عين بيت الماء غربي مدينة نابلس وعلى بعد لا يزيد عن ١,٥كم عنها على الطريق الرئيسي الذي يصل نابلس بطولكرم، ويمكن القول ان الطريق المذكور يقسم المخيم الى قسمين غير متساويين من حيث الحجم، قسم كبير يكون حوالي ثلاثة ارباع مساحة المخيم، يقع الى الشمال من الخط المذكور المؤدي الى مدينة طولكرم، والقسم الآخر يشكل ما تبقى من المخيم وهو صغير مقارنة بالقسم الأول، ويقع هذا القسم الى الجنوب من الشارع الرئيسي الواصل بين مدينتي نابلس وطولكرم، وقد عرف المخيم موضوع الدراسة بثلاثة اسماء وهي كما يلي:

١. مخيم عين بيت الماء، وذلك نسبة الى وجود عين ماء والتي هي عبارة عن ينبوع طبيعي تسمى "عين بيت الماء"، وهي من الينابيع الهامة الواقعة في الجبل الشمالي لمدينة نابلس (جبل عيبال والذي يرتفع حوالي ٩٤٠م عن سطح البحر)، وقد كان لها اهمية كبيرة بالنسبة للسكان قبل انشاء وتأسيس شبكات الماء في المدينة، ويعتبر وجود هذا الينبوع من الاسباب الرئيسية التي جعلت قسما من اللاجئين الفلسطينيين يقيمون في هذا المكان ويكونون المخيم المذكور، بالاضافة طبعا الى قرب المكان من مدينة نابلس.

٢. مخيم العين : ويبدو ان هذه التسمية جاءت اختصارا للتسمية الأولى، وانتشرت بين الناس لانهم بطبعهم يميلون نحو التخفيف والتسهيل في اللفظ، فبدلا من ترديد "مخيم عين بيت الماء" كلما دعت الضرورة لذلك، اخذ الناس يقولون "مخيم العين" وليس مثل ذلك غريبا في المجتمع الذي نعيش فيه، فنجد على سبيل المثال تداول كلمة "المشاريق" للدلالة على مجموعة من القرى تقع شرقي مدينة نابلس كما ويقال "الجماعينيات" ويقصد بها مجموعة القرى المحيطة بقرية "جماعين" في منطقة

نابلس ثم "الكفريات" اشارة الى عدد من القرى في منطقة طولكرم تبدأ اسماؤها بكلمة "كفر" مثل : كفر عبوش، وكفر زيباد، وكفر جمال . . . الخ.

٣. "مخيم رقم ١" وهذا الاسم اقل الاسماء تداولا بين الناس في المنطقة المحيطة بالمخيم او حتى بين سكان المخيم نفسه، على الرغم من ان هذه التسمية هي التسمية الرسمية للمخيم والمستخدمة في سجلات وكالة الغوث الدولية اونروا UNRWA، ويبدو ذلك واضحا في الخرائط المرفقة بالبحث من ناحية، وفي الجداول الاحصائية التي مصدرها وكالة الغوث الدولية، ويذكر ان هذه التسمية جاءت لكون المخيم اول مخيم تم تأسيسه في منطقة نابلس او حول المدينة على الأقل عام ١٩٤٨م، ومما تجدر الاشارة اليه ان بعض الذين تمت مقابلتهم من سكان المخيم ومن بينهم مدير المخيم ذكروا انه في بعض الاحيان تصلهم مراسلات من مكاتب الوكالة الدولية في مدينة نابلس تحمل اسم "مخيم عين بيت الماء" وليس "المخيم رقم ١"، ونحن نرى ان مثل هذه المراسلات لا تعتبر دقيقة الى حد كبير من حيث استخدام الاسم الرسمي والمطابق تماما للواقع، وان مثل هذه المراسلات مردها للانطباع العام السائد لدى هؤلاء خاصة وانها تعتبر من المراسلات المحلية الى حد ما، وتبقى الوثائق الرسمية من خرائط وسجلات وجداول والصادرة عن مكتب الخدمات الرئيسي في مدينة "فينا" التابع لوكالة الغوث اونروا هو المعتمد رسميا. ونود الاشارة الى اننا سنستخدم التسمية الأولى في الدراسة "مخيم عين بيت الماء" بالاضافة الى التسمية الثالثة "المخيم رقم ١"، والخارطة التالية توضح مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وفي الدول العربية المجاورة (الاردن، سوريا، لبنان)، وقد وضعت دائرة حول "مخيم رقم ١" موضوع الدراسة.

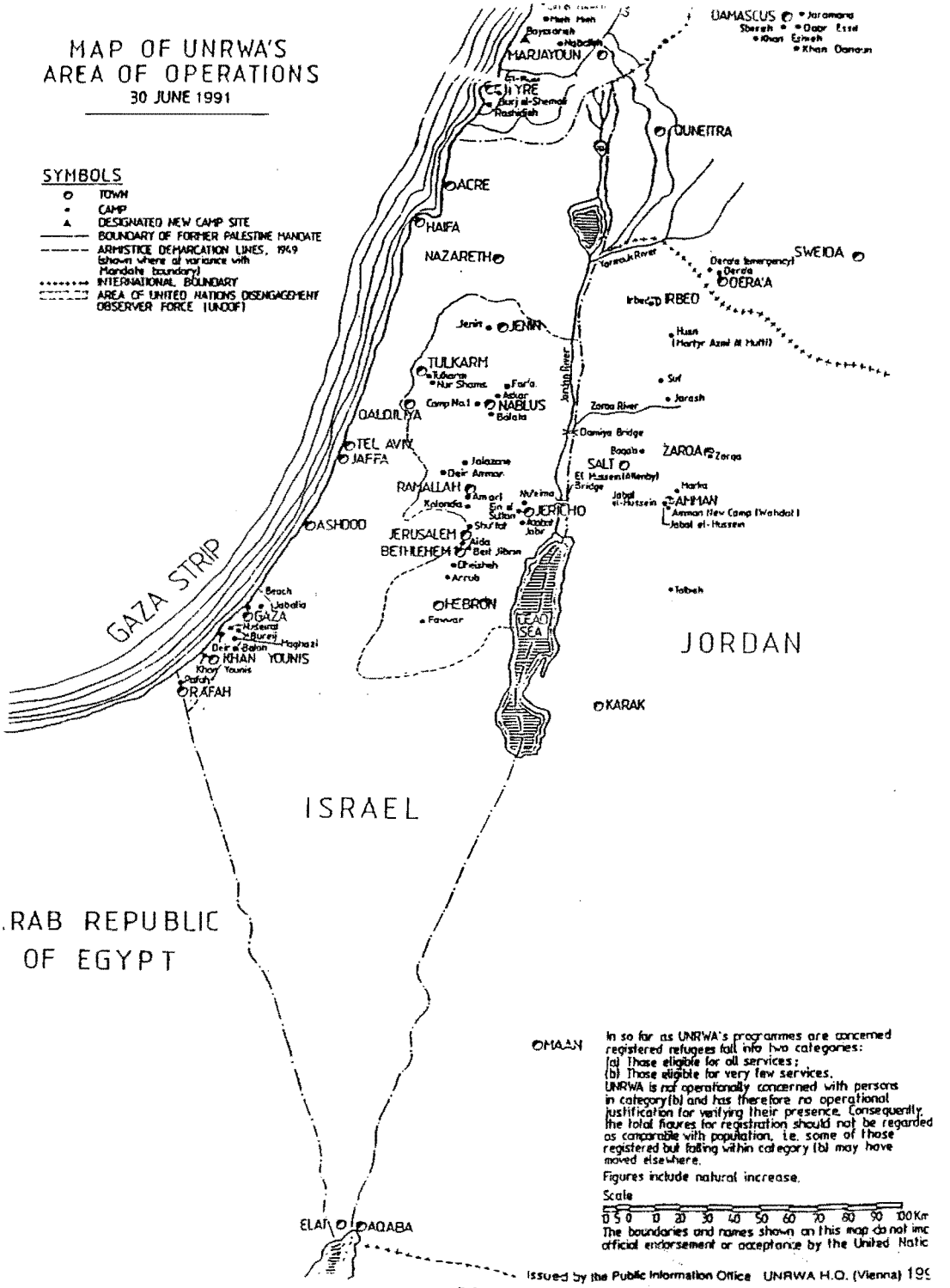
MAP OF UNRWA'S
AREA OF OPERATIONS
30 JUNE 1991
SYMBOLS
TOWN
CAMP
DESIGNATED NEW CAMP SITE
BOUNDARY OF FORMER PALESTINE MANDATE
ARMISTICE DEMARCATION LINES, 1949 (shown where at variance with Mandate boundary)
INTERNATIONAL BOUNDARY
AREA OF UNITED NATIONS DISENGAGEMENT OBSERVER FORCE (UNDOF)
DAMASCUS
MARJAYOUN
TYRE
QUNEITRA
ACRE
HAIFA
NAZARETH
SWEIDA
DERA'A
IRBED
JENIN
TULKARM
NABLUS
QALQILYA
TEL AVIV
JAFFA
ASHDOD
RAMALLAH
JERICHO
JERUSALEM
BETHLEHEM
HEBRON
SALT
ZARQA
AMMAN
GAZA STRIP
GAZA
KHAN YOUNIS
RAFAH
DEAD SEA
KARAK
JORDAN
ISRAEL
ELAT
AQABA
MAAN
In so far as UNRWA's programmes are concerned registered refugees fall into two categories:
(a) Those eligible for all services;
(b) Those eligible for very few services.
UNRWA is not operationally concerned with persons in category (b) and has therefore no operational justification for verifying their presence. Consequently, the total figures for registration should not be regarded as comparable with population, i.e. some of those registered but falling within category (b) may have moved elsewhere.
Figures include natural increase.
Scale
0 5 0 10 20 30 40 50 60 70 80 90 100 Km
The boundaries and names shown on this map do not imc official endorsement or acceptance by the United Natic
Issued by the Public Information Office UNRWA H.Q. (Vienna) 19

ومن حيث تاريخ تأسيس المخيم فيذكر انه بعد عام ١٩٤٨م، وبعد النكبة التي حلت بالفلسطينيين مباشرة لجأ الى موقع المخيم الحالي عدد من الفلسطينيين الذين اجبروا على ترك اراضيهم ومنازلهم واستقروا في البقعة من الارض التي يقوم عليها المخيم الآن قرب عين الماء التي سبق الحديث عنها، ولا شك ان مصدر الماء وتوفره يعتبر من الأمور الأساسية لتواجد الجماعات السكانية، وتشير الروايات الى ان الأفواج الأولى من اللاجئين الذين وصلوا الى مكان المخيم الحالي عام ١٩٤٨م كان معظمهم يفترش الأرض ويلتحف السماء في بداية الأمر، ومنهم من أقام خيمة على نفقته الخاصة الى ان قامت وكالة الغوث اونروا بتزويدهم بالخيام على نفقتها عام ١٩٥٠م، وبقي سكان المخيم يعيشون في الخيام الى عام ١٩٥٨م حيث اخذوا يبنون مساكن صغيرة ومتواضعة بمساعدات من وكالة الغوث.

وتجدر الاشارة الى ان مساحة الارض التي اقيم عليها المخيم تبلغ ٤٥ دونم تم استئجارها اساسا من قبل الحكومة الاردنية لمدة ٩٩ عاما ثم استؤجرت بعد ذلك من قبل وكالة الغوث الدولية بنفس الشروط ولا تزال مساحتها حتى الآن كما هي دون ان يتم توسيعها افقيا رغم مرور اكثر من اربعين عاما على ذلك.

ولا يعرف على وجه التحديد عدد سكان المخيم آنذاك اي عام ١٩٤٨م، ويسود الاعتقاد لدى السكان بأن عددهم كان يتراوح بين ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ نسمة، جاء معظمهم من منطقة الجليل شمال فلسطين ومن يافا واستقروا في هذا المكان، وتشير الدلائل الى وجود قدر كبير من التجانس العائلي بين افراد المخيم بشكل عام من حيث رابطة الدم، ويبدو ان مجموعات العائلات والأسر التي ارتحلت وتركت منازلها مكرهة جاءت معا ونزلت في هذا المكان، وقد أفادت المعلومات المستقاة من المقابلات ان عملية اختيار العائلات لنفسها والنزول في المكان الحالي للمخيم كان عملية مقصودة ولم تكن مجرد صدفة. ومما يؤيد هذا الرأي الى حد ما هو عدم وجود الكثير من الأفراد من سكان المخيم لا يعود نسبهم الى هذه العائلة او تلك داخل المخيم، مما يؤكد ان العائلات التي قررت النزول والعيش معا في المكان المذكور بقيت تشكل العمود الفقري لاهالي المخيم وانها لا تزال رغم التزايد السكاني تمثل الغالبية العظمى من السكان، وقد تبين من المقابلات ان اهم العائلات التي سكنت المخيم هي :

عائلة حميدان من مجدل الصادق، وعائلة الداموني من الدامون، وعائلة القاطوني من الخيرية، وعائلة بسيوني وبركات من يازور، وعائلة صنع الله من دير الأسد، وعائلة خالد من سلمة وهناك جماعة من سكان المخيم يعودون في اصلهم الى البدو وقد جاؤوا من قيسارية، كما وينتشر اقارب هذه العائلات في الضفة الغربية والاراضي المحتلة قبل عام ١٩٤٨م، وفي الاردن وبعض دول النفط خاصة السعودية والكويت.

وقد افاد مدير المخيم ان جماعة جاءت الى المخيم مؤخرا من قطاع غزة وعددها يتراوح بين ٥٠ - ٦٠ شخصا، وقد التحق هؤلاء بأقارب لهم داخل المخيم قبل حوالي سنتين بعد ان كانوا اصلا قد اختاروا الذهاب الى قطاع غزة، ويبدو انهم فضلوا العيش مع اقاربهم في المخيم نظرا لكونهم قلة ولم تستطع التكيف داخل قطاع غزة. ولا بد من الاشارة الى ان الزائر اكثر من مرة للمخيم ومن يتردد عليه عدة مرات يشعر ان هناك قدر من الترابط والانسجام والتفاهم بين افراد المخيم سواء بين افراد العائلة الواحدة او بين افراد العائلات المختلفة، ولعل ذلك يعود حسب رأي مدير المخيم ومعظم الذين تمت مقابلتهم من وجهاء وكبار سن من أهالي المخيم، لعله يعود الى علاقات الصداقة والمصاهرة والتعاون التي تحكم السكان بشكل عام. كما ودلت مراجعة سجلات اسماء طلبة المدارس والمراجعين لعيادات الصحة داخل المخيم على انضواء معظم سكان المخيم تحت لواء العائلات التي ورد ذكرها فيما سبق.

السكان والمسكن

يبلغ عدد سكان المخيم حوالي ٥ آلاف نسمة، موزعين على نحو يقرب من ٩٩٣ اسرة، ويعيشون في بقعة من الارض مساحتها ٤٥ دونم فقط، وبعملية حسابية بسيطة يستدل على ان نصيب الفرد الواحد من مساحة الارض يبلغ ٩م مربع فقط، وهذا يعني انه على ابن مخيم عين بيت الماء ان يأكل ويشرب وينام ويتسوق ويتنزه ويقضي وقت فراغه ويتعلم ويمارس شعائره الدينية ويتعالج ويدفن بعد موته في تسعة امتار مربعة فقط، وذلك يدل على شدة الازدحام في المساكن من ناحية وشدة الاكتظاظ السكاني داخل الوحدة السكنية الواحدة في ناحية ثانية مما يجعل ممارسة الفرد لحياته اليومية العادية امرا في غاية الصعوبة، واذا ما قارنا ما يخص الفرد الواحد في مناطق اخرى من مساحة افقية بما يخص ابن مخيم عين بيت الماء من

المساحة ذاتها وجدنا فرقا شاسعا في ذلك، وتصورنا مدى الصعوبة وحجم المشكلة التي يعانيها ابن المخيم موضوع الدراسة بشكل خاص، وابناء المخيمات الأخرى بشكل عام، ففي مدينة رام الله مثلا يبلغ نصيب الفرد حوالي نصف دونم اي ما يعادل (٥٠٠م مربع) من الارض لتصريف شؤون حياته العامة والخاصة، وفي مدينة ايلات ٤،١٦ دونم اي (٤١٦٠م مربع)، وفي العفولة ١،٣ دونم اي (١٣٠٠م مربع)، وفي مدينة القدس والتي تعتبر مزدحمة نسبيا بالسكان يبلغ نصيب الفرد حوالي ٠،٢٤ دونم اي حوالي (٢٤٠م مربع) من الارض، وفي صفد (١،٧ دونم) اي (١٧٠٠م مربع)(١). كما ان مساحة المخيم والتي تبلغ ٤٥ دونم كما ذكرنا لم تزد منذ عام ١٩٤٨م، حيث لم يطرأ اي توسيع من الناحية الافقية على المساحة المذكورة والتي خصصت للمخيم منذ نشأته، في حين يتكاثر السكان ويزدادون بنسبة عالية مقارنة بسكان المدن كما سنبين لاحقا، ولو نظرنا الى نصيب الفرد في المخيمات الأخرى والواقعة في منطقة نابلس وهي المنطقة التي يتبع اليها مخيم عين بيت الماء، لوجدنا ازدحاما سكانيا ملحوظا بالنسبة لمساحة الارض المخصصة لها، ولكن لا يصل ذلك الى الحد الذي يصل فيه الوضع داخل مخيم عين بيت الماء، والجدول التالي يوضح ذلك(٢).

"جدول احصائي يبين الكثافة السكانية في مخيمات منطقة نابلس/ في شهر كانون ثاني عام ١٩٨٨".

المخيم	عدد السكان	المساحة بالدونم	الكثافة السكانية للدونم الواحد	نصيب الفرد من المساحة بالمتر المربع
مخيم بلاطة	١٢،١٠٠	٢٥٢	٤٨	٢٠،٨
مخيم عسكر	٨،١٤٣	٢٠٩	٣٩	٢٥،٦
مخيم رقم ١	٣،٦٩٢	٤٥	٨٢	١٢،٢
مخيم الفارعة	٤،٣٣٦	٢٢٥	١٩،٣	٥١،٨
جنين	٨،٧٨٦	٣٧٠	٢٣،٨	٤٢
طولكرم	٩،٩٢٩	١٦٣	٦٠،٩	١٦،٤
نور شمس	٤،٥٠٨	٢٢٦	٢٠	٥٠

وقبل ابداء ملاحظاتنا المتعلقة بالازدحام السكاني داخل مخيم العين مقارنة بغيره من المخيمات نعرض الجدول التالي والذي يبين الكثافة السكانية لبعض مخيمات قطاع غزة لعام ١٩٩٢م(٣).

المخيم	عدد السكان	المساحة بالدونم	الكثافة السكانية في الدونم الواحد	نصيب الفرد من المساحة بالمتر المربع
المغازي	١٥،٠٣١	٥٩٩	٢٥	٤٠ م مربع
النصيرات	٣٥،٤٧٦	٥٥٩	٦٣	١٦ م مربع
البريج	٢٢،٤٦٦	٥٢٨	٤٢	٢٤ م مربع

وبعد عرض الجداول الاحصائية والارقام السابقة نود توضيح ما يلي :

١. ان نصيب الفرد من سكان مخيم العين من المساحة الافقية والبالغ ١٢،٢ م مربع كما ورد في الجدول الأول يمثل الوضع عام ١٩٨٨م، عندما كان عدد سكان المخيم حوالي ٣،٦٩٢ نسمة، أما الآن وحيث يبلغ عدد سكان المخيم حوالي ٥ آلاف نسمة حسب احدث احصائيات وكالة الغوث، وحسب افادة مدير المخيم، فان نصيب الفرد من مساحة الارض يبلغ ٩م مربع فقط.

٢. اذا قارنا ما يخص الفرد في مخيمات منطقة نابلس من المساحة بما يخص الفرد في مخيم العين نجد ان الفرق شاسع في ذلك، ففي مخيم الفارعة مثلا يخص الفرد حوالي ٥١،٨م مربع وهذا أعلى معدل في مخيمات المنطقة المذكورة كلها، في حين يخص الفرد في مخيم طولكرم حوالي ١٦،٤م مربع وهو اقل معدل بعد مخيم عين بيت الماء، وهذا يعني ان نصيب الفرد من المساحة في مخيم طولكرم يبلغ حوالي ضعف نصيب الفرد من المساحة في مخيم العين تقريبا.

٣. وعندما ننظر الى بعض مخيمات قطاع غزة، والمعروف عنها بالازدحام السكاني الشديد نجد ان نصيب الفرد من المساحة المخصصة في مخيم النصيرات

(وهي اقل مساحة مخصصة من بين المخيمات المثبتة في الجدول) يبلغ حوالي ١٦م مربع، وهو بدوره أعلى بكثير من نصيبه داخل المخيم رقم ١ والذي يبلغ حوالي ٩م مربع فقط، وهذا يعني ببساطة ان الازدحام السكاني داخل مخيم عين بيت الماء يكاد يكون اكثر منه داخل مخيمات القطاع هذا اذا افترضنا أن نصيب الفرد من المساحة في مخيمات القطاع هو اقل ما يكون في مخيم النصيرات.

٤. هذا عن المخيمات فيما بينها، ولكن اذا نظرنا الى ما هو مخصص للفرد من مساحة في المدن الأخرى داخل الضفة الغربية والجزء الذي اقيمت فيه اسرائيل عام ١٩٤٨م من فلسطين، نجد ان الأمر يختلف تماما بحيث لا يكون هناك معنى للمقارنة نظرا لكون الفرق يكاد يكون خياليا، ففي مدينة رام الله مثلا يبلغ نصيب الفرد من المساحة حوالي ٥٠٠ م مربع مقابل ٩م مربع في مخيم العين، وحتى في مدينة القدس والتي تعتبر مكتظة بالسكان نسبيا مقارنة مع غيرها من المدن داخل الضفة، يبلغ نصيب الفرد فيها من المساحة حوالي ٢٤٠م مربع كما اسلفنا، اما داخل الخط الأخضر فيختلف الأمر عنه في مدن الضفة الغربية والمخيمات، حيث يبلغ نصيب الفرد من المساحة ١٣٠٠م مربع في مدينة العفولة، وحوالي ١٧٠٠م مربع في مدينة صفد، و ٤١٦٠م مربع في مدينة ايلات، وهذه الارقام ان دلت على شيء فانها تدل على مدى الاكتظاظ السكاني الذي تعاني منه مدن الضفة الغربية مقارنة بالمدن داخل الخط الأخضر، ومن ناحية اخرى تدل على مدى ما يعانيه سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام، وما يعانيه سكان مخيم عين بيت الماء بشكل خاص في هذا الخصوص.

ولا بد من الاشارة الى ان البلديات والهيئات والمؤسسات الأخرى تأخذ بعين الاعتبار مسألة التوازن النسبي بين عدد السكان ومساحة رقعة الارض التي تقوم عليها المدينة، فتعمل هذه المؤسسات والجهات المختصة على توسيع هذه الرقعة من المساحة بين فترة زمنية واخرى عن طريق اعداد المخططات التنظيمية والهيكلية لحل مشكلة الازدحام السكاني ونقص الوحدات السكنية، في حين يواجه سكان مخيم عين بيت الماء على سبيل المثال وسكان المخيمات الاخرى الصعوبات الكبيرة من اجل توفير الوحدات السكنية المتواضعة للازواج الشابة والتي تتزايد عاما بعد عام. ومن ابرز هذه الصعوبات القيود التي تفرضها وكالة الغوث الدولية اونروا UNRWA، على اقامة

الابنية السكنية حيث تمنع قوانينها اهالي المخيم من اقامة طابق ثالث مما يحد من عملية التوسع الرأسي والتي هي بمثابة المتنفس الوحيد تقريبا لحل ازمة الاسكان في المخيم في حالة استحالة او صعوبة امكانية التوسع الافقي، ويبدو ان قوانين الوكالة وتعليماتها المتعلقة بعدم السماح باقامة طابق ثالث تعود في جزء اساسي منها الى الخوف من اقامة طابق ثالث من قبل السكان دون ترتيب هندسي ومواصفات هندسية ضرورية وسليمة لا بد من مراعاتها مسبقا من قبل من يرغب في ذلك من اهالي المخيم، لا شك ان مثل هذه المواصفات والمخططات وتنفيذها والتقيد بما تتطلبه من مواد بناء باهظة التكاليف، وتفوق امكانيات معظم السكان من الاهالي المخيم مما يدفعهم الى اقامة طابق ثالث على اسس غير سليمة وذلك يؤدي الى تهديد سلامة الساكنين مستقبلا، ومما يؤكد ذلك ما تبين من البيانات والمعلومات الأولية التي تم التوصل اليها عن طريق المقابلات حيث اتضح ان معظم الابنية المكونة من طابقين داخل المخيم لم تتم اقامتها على اسس هندسية صحيحة وهي بدورها غير مؤهلة لاقامة طابق ثالث عليها، اذ من المعروف ان سكان المخيم كانوا قد اقاموا الطابق الأول من مسكنهم في وقت مبكر ودون اعتبارات مستقبلية وفي ظل اوضاع اقتصادية ومعيشية سيئة، وقد فعلوا ذلك لاستبدال خيامهم دون التفكير في ذلك الوقت بأنهم سيقيمون عليها طوابق اخرى، او كما عبر عن ذلك مدير المخيم بقوله : "يتم البنيان في معظم الحالات حسب الحالة المادية الراهنة من ناحية، ثم حسب الحاجة الى الوحدة السكنية من ناحية اخرى"، وهذا يعني على سبيل المثال انه اذا احتاجت اسرة ما داخل المخيم الى غرفة بسبب زواج احد ابنائها فان هذه الاسرة تقوم بانشاء الغرفة واقامتها كيفما اتفق لتسد حاجاتها الآنية دون الأخذ بعين الاعتبار ان ما قاموا ببنائه سيكون جزء من بناء متكامل في المستقبل ويصلح لاقامة بنيان فوقه. وهذا يعني ان من يرغب في اقامة طابق ثالث لا بد من اعادة ترميم او تسليح الطوابق الاساسية اذا كان ذلك ممكنا من الناحية الهندسية، والا فلا بد من هدمها واعادة البناء من جديد بشكل هندسي وقوي ومتكامل، وهذا لا يستطيع ان يتحمل تكاليفه المالية الا القليل القليل من سكان المخيم، وفي نظر الكثيرين من سكان المخيم فان تلك التكاليف تمكن صاحبها من الانتقال الى خارج المخيم وتكوين حياة جديدة في اطراف المخيم ذاته او في ضواحي المدينة القريبة من المخيم والابقاء على مسكنه الاصلي داخل المخيم لاسرته الاصلية المتمثلة في والديه واخوته، علما بأن البيانات الأولية اشارت الى ان القليل (حوالي ٣-٥) من العائلات داخل المخيم قامت بعمليات تتراوح بين الترميم

والهدم واقامة ابنية متكاملة وجديدة على انقاض ما سبق، واشار معظم الذين تمت مقابلتهم ان هذه الاسر بشكل عام كانت مدفوعة ومشجعة بعامل موقع ابنيتها الاصلية حيث يقع بعضها على الشارع الرئيسي الذي يربط نابلس بطولكرم، والبعض الآخر على الشارع الرئيسي داخل المخيم وفي الجزء الشمالي منه كما اسلفنا حيث يكون هذا القسم غالبية سكان المخيم، وقد استفادت هذه الاسر من البناء الجديد من النواحي التجارية والاستثمارية، علاوة على ان هذه الاسر اصلا كانت قادرة على انجاز ذلك من الناحية الاقتصادية. ولا يعني هذا ان اهالي المخيم يتقيدون تماما بتعليمات الوكالة الدولية UNRWA في اقامة الابنية وخاصة فيما يتعلق بالطابق الثالث، لذا يقوم البعض وخاصة من يكون منهم في حاجة ملحة لمساكن اضافية، يقومون بانشاء ابنية جديدة مخالفين قوانين الوكالة وخاصة في الآونة الأخيرة، ويبدو ان هذا الحل يلجأ اليه الذين لا يجدون امامهم الا القيام بذلك او تكديس العديد من الأفراد داخل غرف قليلة وضيقة دون ان يجد عونا من الوكالة الدولية او غيرها من الجهات لحل جذري لمشكلة الاسكان التي يعاني منها هو وسواه.

ولا بد من الاشارة الى الدور الذي لعبته وكالة الغوث الدولية اونروا في مجال السكن والاسكان في المخيم منذ تأسيسه، اذ تشير البيانات الاحصائية الى انه حتى العام ١٩٨٨م كان عدد سكان المخيم حوالي ٣،٦٤٢ نسمة يعيشون في ثلاثة انماط من المساكن حسب الجهة التي قامت ببنائها(٤).

١. مساكن قامت الوكالة بتأسيسها وبنائها: وهذه المساكن غالبا ما تكون مبنية من اللبن، وغرفها صغيرة الحجم تتراوح مساحة كل منها بين ٩-١٢م مربع، وتوزع على الاسر بمعدل غرفة واحدة لكل ٥ افراد.

٢. مساكن بنيت على نفقة الافراد: لقد جرت ضغوطات كبيرة لتوسيع حدود المخيم والمساحة المخصصة له وذلك لاستيعاب عدد السكان المتزايد، ولكن لم تنجح تلك الضغوطات الى حد كبير، لذا اخذت وكالة الغوث تقتطع قطعا صغيرة من الارض وتوزعها على قسم من العائلات داخل المخيم بحيث تقوم الاسرة بالبناء على نفقتها الخاصة، وقد اقامت الاسر الفقيرة تلك المنازل مستخدمة اللبن في بناء الجدران

والصفيح كسقوف لها، وكثيرا ما حصل مثل ذلك في الفترة الأولى والمبكرة من اللجوء حيث كانت احوال الناس بشكل عام في غاية السوء.

٣. مساكن تبنى من قبل الافراد وتقوم الوكالة بسقفها، وفي مثل هذه الحالة كانت الوكالة تقوم بسقفها بالاسمنت اذا كانت الجدران مبنية على اسس سليمة، والا فان الوكالة كانت تزود اصحابها بسقوف من الزنك او الصفيح.

ويمكن القول ان وكالة الغوث الدولية اونروا تعترف بحقيقة ازمة المساكن في المخيم بشكل عام، ولكن تتذرع على حد قول سكان المخيم بعدم وجود الامكانيات المالية اللازمة لذلك وخاصة في الفترة الأخيرة حيث زادت من عدد المستفيدين من الخدمات الضرورية جدا والمتعلقة بالطعام والشراب، وقد اشار البعض الآخر من سكان المخيم الى مسألة اخرى، وتتلخص في رفض اهالي المخيم اجراء تغييرات اساسية وجوهرية في المخيم لان الكثيرين منهم يعتبرونه مكانا مؤقتا ويأملون في العودة الى موطنهم الأصلي من ناحية، ومن ناحية اخرى فهم غير مستعدين لانفاق مبالغ كبيرة لانهم يعتبرونه مكانا غير مريح من حيث نظام الحياة فيه ويأمل من يتحسن وضعه المالي الخروج منه والعيش خارجه.

وفي محاولة منها للتخفيف من ازمة المساكن داخل المخيم، عمدت وكالة الغوث الدولية الى اعطاء قروض او مساعدات عينية احيانا لمن يرغب في اقامة وحدة سكنية جديدة على اساس سليم، او يريد هدم غرفته المتداعية للسقوط وبناء غرفة بدلا منها وفي مثل هذه الحالة غالبا ما تعطي الوكالة قدرا مناسبا من مواد البناء كالاسمنت والحديد ونحو ذلك كمساعدة منها، في حين يقوم الفرد صاحب العلاقة باتمام الباقي على نفقته الخاصة، ويرى الاهالي ان هذه المساعدات مشروطة بامور صعبة (وخاصة من يريد مساعدة نقدية)، مما يجعل عدد المستفيدين منها محدودا جدا، وابرز الشروط التي تطلبها الوكالة ما يلي :

١. ان يكون رب الاسرة قد تعدى الـ ٦٠ سنة من العمر.
٢. الا يكون لديه من يعيله، كأن يكون اطفاله في المدرسة على سبيل المثال وان يكونوا غير منتجين.

٣. الحصول على مخطط خاص بالبناء من الوكالة نفسها.
٤. ان يكون احد هذه الشروط سببا وجيها لتقديم المساعدة، وهذا يعني ان من تتوفر فيه الشروط السابقة جميعها لا يلزم الوكالة باعطائه قرضا ماليا او مساعدة نقدية، اذ يخضع المتقدمون الى عملية انتقائية دقيقة لان القروض والمساعدات النقدية محدودة جدا مقارنة بعدد الذين يتقدمون للحصول عليها، ويبدو ان هذه الشروط التي تطلبها الوكالة الدولية في مجال تقديم المساعدات للتخفيف من حدة ازمة المساكن داخل المخيمات، يبدو انها شروط عامة لديها وتطلبها من سكان المخيمات بشكل عام وليس من سكان مخيم عين بيت الماء وحدهم، لذلك لنا ان تتصور ارتفاع عدد المتقدمين لها وقلة عدد اولئك الذين يحصلون عليها.

ولقد دلت البيانات والمعلومات الميدانية والمتعلقة بالاسكان وبناء المساكن داخل المخيم ان عوامل عديدة ومتشابكة ادت الى الوضع الحالي، حيث يتعلق ذلك بمشكلة متعددة الابعاد من النواحي السياسية والقومية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن نورد الملاحظات التالية لمزيد من الوضوح :

١. يؤكد الاهالي في مخيم عين بيت الماء من خلال المقابلات التي جرت انه ومنذ العام ١٩٤٨م وحتى الآن، لم تمكنهم اوضاعهم المادية (في معظم الحالات) من اقامة مساكن كافية وسليمة وعلى اسس هندسية صحيحة، ولو استطاعوا ذلك على نفقتهم الخاصة لفعلوا دون انتظار وكالة الغوث الدولية او غيرها من المؤسسات لتقدم المساعدة لهم، ويعطون الامثلة على ذلك ولو انها قليلة على حد تعبيرهم، حيث قام البعض (القليل كما اسلفنا) بانشاء مساكن لهم على نفقتهم الخاصة، في حين ارتحل آخرون عن المخيم عندما تحسنت اوضاعهم المادية وتركوا حياة المخيم، فهم بذلك قاموا بالاسهام في حل ازمة الاسكان من حيث لا يشعرون، حيث لم يعملوا على زيادة الضغط على رقعة الارض والتي تكون مساحة المخيم والتي هي صغيرة الى حد كبير كما سبق وان اشرنا، وهذا النمط من الناس رغم قلتهم بشكل عام الا انهم اكثر عددا من الذين أقاموا ابنية سليمة على نفقتهم الخاصة بما فيها الدور الثالث.

٢. يرى معظم الأهالي في المخيم ان سياسة وكالة الغوث الدولية UNRWA، في اعطائهم المساعدات والقروض وفي اقامة مساكن لهم والمتبعة منذ عام ١٩٤٨م هي سياسة غير سليمة، وهي التي اوصلتهم الى ما هم فيه الآن، ويرى هؤلاء ان ضعف امكانيات الوكالة المالية من جهة وعدم استقرار سياستها من جهة اخرى اضر بهم من الناحية السكنية، فضعف الامكانيات المادية حرمهم من الحصول على المساعدات والقروض الكافية لاقامة مساكن مناسبة في حين تردد سياسة الوكالة وتذبذبها وعدم استقرارها منعها من التخطيط السليم وطويل المدى، وسبب ذلك كما يراه البعض ان السياسة الدولية ودور الولايات المتحدة والدول القوية التي تدور في فلكها هي التي ترسم وتسيطر على سياسة وكالة الغوث الدولية UNRWA، ويبدو ان هذه القوى مجتمعة لا تريد ان تستثمر وأن تنفق اموالا طائلة في مجال الاسكان داخل مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، اما لانها تأمل في حل مشكلتهم على نحو ما، واما لانها تخطط لتنفيذ بعض المشاريع القاضية باعادة توزيع هؤلاء اللاجئين من سكان المخيمات اما في مناطق داخل الضفة الغربية او في مناطق خارجها (في الدول العربية المجاورة)، ولا شك ان ذلك يتطلب وقتا طويلا وليس سهل التطبيق من الناحية العملية، وقد عبر احد اللاجئين من سكان مخيم عين بيت الماء عن ذلك بقوله : "فلا هي حلت مشكلتنا واعادتنا الى ديارنا، ولا هي اعطتنا لنبني بيوتا مناسبة وها نحن ننتظر ومعاناتنا تزداد يوما بعد يوم ولا احد عنده خبر".

ويعكس هذا القول على لسان لاجيء في المخيم رقم "١" في منطقة نابلس، يعكس في نظرنا ليس رأيه الشخصي فقط، وليس رأي اهالي المخيم رقم "١"، والذين يقبع الفرد الواحد منهم الآن في تسعة امتار مربعة فقط فيها يأكل وينام ويتعلم ويمشي ويقضي وقت فراغه، فيها يولد احفاده وفيها يدفنون ومنها يبعثون انشاء الله، وانما يعكس ذلك القول رأي الآلاف المؤلفة من لاجئي الشعب الفلسطيني والذين يعيشون في نحو يقرب من ٦٣ مخيما داخل المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) وخارجها. يعبر قول هذا اللاجيء الفلسطيني من مخيم عين بيت الماء، عن مرارة وحزن وألم تعصر قلبه، كما ويعبر عن تنكر الناس له ولقضيته وحقه، اولئك الاناس الذين (القوه مكتوفا في البحر وطلبوا منه الا يبتل بالماء)، ان مثل هذا القول والذي نعتبره كما اسلفنا لسان حال السواد الأعظم من اللاجئين الفلسطينيين داخل

المخيمات هو من العناصر الاساسية التي تسهم في فهم الظروف التي تشكل في ظلها الانتماء الفلسطيني والذي ستتحدث عنه بشيء من التفصيل لاحقا.

أما بالنسبة للسمات الديموغرافية لسكان مخيم عين بيت الماء فيمكن اجمالها كما يلي:

١. يكون سكان مخيم عين بيت الماء مجتمعا محليا فتيا بشكل عام، حيث تشير الدلائل الى ان حوالي ٤١,٣٪ من سكان المخيم تقل اعمارهم عن ١٥ سنة ففي دراسة سكانية شملت عينه عشوائية مكونة من ١٠٠ اسرة في المخيم تبين ما يلي(٥).

"جدول احصائي يبين النسبة المئوية للذكور والاناث حسب فئات العمر المختلفة".

فئة العمر	ذكور	اناث
اقل من ١٥ سنة	٣٩,٩٪	٤٢,٦٪
من ١٥ - ٦٤	٥٧,٩٪	٥٥,١٪
٦٥ فما فوق	٢,٢٪	٢,٣٪

يتضح من الجدول اعلاه ان نسبة صغار السن عالية نسبيا، وهي الفئة الواقعة تحت سن ١٥ سنة، وهذه الفئة غير منتجة كما هو معروف، كما انها بحاجة الى مزيد من الخدمات التعليمية والصحية وغيرها، مما يشكل عبئا اقتصاديا كبيرا على كاهل الفئات المنتجة، ومن الملاحظات التي تسترعي الانتباه في الجدول السابق انخفاض نسبة من هم فوق الـ ٦٥ سنة بشكل ملحوظ اذا ما قورنت بالفئات الاخرى مما يدل على ان عدد المعمرين والذين يعيشون اكثر من ٦٥ سنة قليلون جدا في المخيم، ويبدو ان هذه الميزة موجودة في مجتمعات العالم العربي بشكل عام، حيث يعتبر المجتمع العربي بصفة عامة مجتمعا فتيا ولكن معدل العمر فيه مقيد، اذ يبلغ معدل توقعات العمر بعد الولادة في العالم العربي ٥٢ سنة متراوحا بين ٤٢ سنة في اليمن ٦٩ سنة في الكويت، في حين يزيد هذا المعدل في البلدان المتقدمة على ٧٢ سنة(٦).

وربما يعود ذلك الى نقص في الرعاية الصحية والاجتماعية اثناء مراحل العمر المختلفة، بالاضافة الى المتاعب الجسمانية والنفسية المتزايدة التي يقومون بها اثناء حياتهم في سبيل تحصيل رزقهم خاصة وان غالبتيهم من العمال الغير مهرة وانصاف المهرة، كما ان الاعتماد لا يزال كبيرا في مثل مجتمعاتنا على العنصر البشري في اداء الاعمال لان الآلة والتكنولوجيا المتعلقة بمتطلبات الحياة لا تزال محدودة الاستخدام في مجالات العمل، اضف الى ذلك قلة الاهتمام بمرحلة الشيخوخة مثل توفير الراحة النفسية اللازمة لكبار السن واماكن قضاء وقت الفراغ، ومن الملاحظ في مجتمعاتنا بشكل عام استمرار الافراد في العمل حتى في مراحل السن المتقدمة وبعد الحصول على التقاعد والاحالة الى المعاش.

٢. يتراوح معدل افراد الاسرة الواحدة في المخيم بين ٦ - ٦،٥ فرد لكل اسرة، علما بأن معظم الاسر تتكون من افراد يتراوح عددهم بين ٥ - ١٠ افراد، فقد دلت الدراسات على ان ٦٦،٧٪ من اسرة العنية العشوائية (مئة اسرة) تتكون كل اسرة منها من ٥ - ١٠ افراد كما اشرنا، في حين وجد ان ٢٩،٣٪ من اسر العينة تضم الواحدة منها اقل من ٥ افراد، وأما الاسر التي يزيد عدد افرادها على ١٠ فهي قليلة اذ بلغت ٤٪ من مجموع اسر العينة(٧).

٣. يبدو ان مخيم عين بيت الماء لا يعاني من خلل في التوازن القائم بين عدد الذكور والاناث كما هو الحال في كثير من التجمعات الحضرية او غيرها من التجمعات السكانية التي تعاني من هجرة الذكور بشكل كبير، فقد تبين ان نسبة الذكور من فئة العمر بين ١٥ - ٦٤ سنة هي ٥٧،٩٪ في حين بلغت نسبة الاناث لنفس الفئة من العمر ٥٥،١٪، ويدل ذلك على ان مجتمع المخيم لا يعاني من هجرة واسعة، وان متوسطي العمر والذين غالبا ما يعملون خارج المخيم في اسرائيل أو غيرها هم في الواقع مقيمون في المخيم ويعودون الى مازلهم كل يوم او بعد فترة غياب قصيرة ربما تتطلبها ظروف العمل، كما ان معظم العمال الذين يتركون المخيم للعمل خارجه هم في الحقيقة من انصاف المهرة وعديمي المهارة، وان مداخيلهم الاقتصادية ليست عالية بحيث لا تمكنهم من ترك المخيم والبحث عن حياة افضل خارجه، اي ان المخيم لا يشهد هجرة واسعة للشباب من الذكور بحيث يجعل الفارق بين عددهم وعدد الاناث كبيرا جدا.

٤. يتميز المخيم بظاهرة الازدحام السكاني على صعيدين اساسيين : الأول ارتفاع معدل الكثافة السكانية بالنسبة للدونم الواحد من الارض، حيث بلغت الكثافة السكانية داخل المخيم في العام ١٩٨٨م حوالي ٨٢ شخصا للدونم الواحد، في حين تبلغ الآن حوالي ١٠٠ شخص للدونم الواحد، وقد اشرنا الى ذلك بالتفصيل في مجال سابق، وأما الصعيد الثاني من الازدحام السكاني الذي يعاني منه اهل المخيم فهو ارتفاع عدد الافراد الذين يسكنون المنزل الواحد والغرفة الواحدة، فقد تبين أن ١٪ فقط من اسر المخيم تضم كل اسرة منها مسكنا مكونا من ٥ غرف، وان ٤٣٪ من الاسر تتكون مساكنها من غرفتين فقط للمسكن الواحد، وان حوالي نصف اسر المخيم لا تملك الاسرة الواحدة منها الا منزلا مكونا من غرفة واحدة فقط، ولو نظرنا الى الوضع ذاته في مدن الضفة وارياقها على سبيل المثال لوجدنا فرقا واضحا في ذلك، اذ تشير الدلائل الى ان حوالي ١١،٣٪ من الاسر في مدن الضفة الغربية يتكون مسكن كل منها من ٥ غرف، وان ٢١٪ منها تملك مسكنا مكونا من غرفتين، في حين بلغت نسبة الاسر الريفية التي تملك مسكنا يتكون من ٥ غرف حوالي ٨،٣٪، والتي تتكون مساكنها من غرفتين حوالي ٢٦،٥٪(٨)، وفي دراسة اخرى تتعلق بالاوضاع الديموغرافية لسكان المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، تبين انه في العام ١٩٧٥م كان اكثر من نصف سكان اسرائيل يعيشون بمعدل غرفة واحدة لكل فرد منهم حيث بلغت نسبة الاسر الاسرائيلية التي تعيش بمعدل غرفة واحدة لكل فرد ٥٢،٢٪، في حين بلغت ٣،٦٪ في قطاع غزة، ٣،٧٪ في الضفة الغربية، كما تبين ان نسبة الاسرائيليين الذين يعيشون بمعدل ٣ افراد وأكثر في غرفة واحدة هي ٤،٣٪ مقابل ٥٢،٥٪ في الضفة الغربية، ٤٧،٢٪ في قطاع غزة(٩). تدل الارقام التي ورد ذكرها سابقا على امور هامة كثيرة اهمها هو الازدحام السكاني في المسكن داخل الضفة الغربية مقارنة باسرائيل، ثم الازدحام السكاني في المسكن داخل مخيم عين بيت الماء مقارنة بالضفة الغربية وباسرائيل.

ومن المفيد في هذا الصدد بل ومن الضروري أيضا الاشارة الى أن المسكن يمثل حاجة اساسية من حاجات الانسان، فهو ليس مجرد حماية ووقاية من قسوة الطبيعة المتمثلة اساسا في الحر والبرد الشديدين، وانما يهيء للفرد عالما خاصا مميزا يشعر فيه بالاستقرار والطمأنينة، وتشير لجنة صحة المساكن التابعة للجمعية الصحية الامريكية ان المسكن المناسب يشبع الحاجات الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية

لقاطنيه(١٠)، كما دلت الدراسات الاجتماعة والنفسية العديدة ان الازدحام السكاني داخل المساكن يؤثر على نمو شخصية الفرد وتطورها وعلى صحته النفسية كذلك في المستقبل وخاصة بالنسبة للاطفال، ذلك لان وجود فئات متفاوتة من حيث العمر والجنس داخل غرفة ضيقة او مسكن غير كاف من حيث الاتساع ولفترة طويلة يحد من تطوير الاعتماد على النفس عند الاطفال، ويولد الحقد والكراهية والحسد بين افراد الاسرة، كما انه غالبا ما يؤدي الى التسلط والعدوان، حيث غالبا ما يتسلط الكبار على الصغار، والأقوياء على الضعفاء، والذكور على الاناث وخاصة في المجتمع الذي نعيش فيه والذي يعتبر مجتمعا تسوده الذكورة (سيطرة الذكور على الاناث) الى حد كبير، اضافة الى ذلك فان وجود عدد كبير من الاطفال داخل غرفة واحدة يحرمهم من ان يعيشوا حياة الطفولة الخاصة بكل منهم، وان يتمتعوا بالالعاب التي تناسبهم من حيث المستوى العمري والجسماني والعقلي، لانه في مثل هذه الاجواء غالبا ما يتم نقل الطفل من عالم الاشياء على عالم الاشخاص بسرعة كبيرة، ولعل الأخطر من ذلك كله هو خلط الذكور والاناث معا في غرفة واحدة وخاصة في مرحلة المراهقة والتي هي عبارة عن مرحلة النمو المتسارع والمتزايد في النواحي الجسمانية والانفعالية والعاطفية للجنسين على حد سواء بحيث يصبح الفرد ذكرا كان ام انثى اشد حساسية اتجاه كثير من الأمور، فلا يستجيب للنقد او تعليمات الآخرين بسهولة، كما ان هذه المرحلة تمثل مرحلة الانتباه المتزايد والتنبه للاعضاء التناسلية، ولا يختلف اثنان من الباحثين ان ذلك غالبا من يؤدي الى اتجاهات جنسية متطرفة وعادات جنسية شاذة لها مضاعفاتها في المستقبل. ولقد اشارت لجنة صحة المساكن التابعة للجمعية الصحية الامريكية كما اسلفنا الى ان المسكن المناسب يشبع الحاجات الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية لقاطنيه، وتزداد اهمية المسكن في المناطق الحضرية والصناعية حيث يعيش معظم السكان وسط ضجيج الآلات والمصانع وفي اجواء ملوثة بالدخان والغبار، ولا شك ان هناك صلة وثيقة بين البيت المناسب وبين ارتفاع معدل الكفاية الانتاجية والأداء، وتدل دراسة اجريت في مجتمعات عدة انه توجد علاقة وثيقة بين الاصابة بالامراض الجسمانية والنفسية والعقلية من جهة وسوء المساكن من جهة اخرى، ووجد الباحثون انه كلما تحسنت احوال السكن والظروف البيتية تضاءل منسوب الاصابة بتلك الامراض وارتفع معدل انتاج افراد الاسرة وتحسن اداؤهم لاعمالهم(١١).

وقد بنيت دراسة قام بها الدكتور حسن الساعاتي عن العلاقة بين التصنيع والعمران في مدينة الاسكندرية ان عمال الصناعة الذين يعيشون في بيوت سيئة وأحياء متخلفة تقل كفايتهم الانتاجية عن كفاية اولئك الذين يعيشون في بيوت افضل، وتفيد الدراسة ذاتها ان العامل الذي يسكن في غرفة مكتظة بالافراد (اربعة على سبيل المثال) يفقد قدرا كبيرا من حريته وفرديته وراحته، وتزداد الخلافات والمشاكل بين القاطنين مما يؤثر سلبيا على نفسيته ويعاني من القلق وقلة النوم فيقل الانتباه والتركيز على العمل علاوة على امكانية تعرضه للاصابة بالامراض الجسمانية، ولقد اشارت دراسة اخرى اجريت على مناطق مختلفة من العالم العربي الى ان سوء الحالة الصحية للافراد يرتبط ارتباطا كبيرا بازدحام المساكن وتخلفها من حيث سوء التهوية وانعدام المرافق الصحية ونحو ذلك، فقد تبين من الدراسة ان الدرن وبعض امراض الجهاز التنفسي تصيب الاجسام التي اضناها الجهد والسكن المزدحم الذي لا تتوفر فيه المواصفات الصحية السليمة (في الريف المصري)، وتتكرر نفس الصورة تقريبا في قرية قرب بغداد حيث حوالي ٩٤٪ من الافراد في اكواخ لا تتوفر فيها الشروط الصحية، ويبلغ متوسط عدد الافراد الذين يسكنون حجرة واحدة ٤،٧(١٢)، ودلت الدراسة ايضا ان قرية المنصف اللبنانية ليست اوفر حظا من الريف المصري بشكل عام او القرية العراقية الواقعة قرب بغداد، اما في المناطق الحضرية والمكتظة بالسكان والمزدحمة حجرات مساكنها بالافراد (عينات الدراسة اخذت من القاهرة والخرطوم) فقد لوحظ ارتفاع نسبة انحراف الاحداث والجريمة والطلاق بشكل ملحوظ(١٣).

٥. يمتاز سكان مخيم عين بيت الماء والمخيمات بشكل عام بارتفاع نسبة المواليد الخام حيث يقدر ذلك بحوالي ٣٨ - ٤٥ بالألف سنويا، في حين يبلغ معدل المواليد الخام في الضفة الغربية بشكل عام حوالي ٣٩،٧ بالألف (عام ١٩٨٣م)(١٤)، هذا وينخفض معدل المواليد في المدن عنه في المخيمات والمناطق الريفية، وقد بلغ معدل ذلك في الريف ٤٩،١ بالألف وفي المدن ٣٨،١ بالالف، وفي احدث احصائية حول معدل المواليد الخام في المخيمات داخل المناطق المحتلة، تبين ان ذلك قد بلغ ٣٨ بالألف في مخيمات الضفة الغربية، مقابل حوالي ٥٢ بالألف في مخيمات قطاع غزة (الاحصائية لسنة ١٩٩٢م)(١٥)، وهذا يؤكد ما يذهب اليه الديموغرافيون بشكل عام من ان ذوي الدخل المتوسط والمنخفض وذوي المستويات التعليمية والثقافية

المنخفضة ينجبون اكثر من ذوي الدخل المرتفع والذين يتمتعون بمستويات تعليمية وثقافية اعلى، ويبدو ان القول الشائع والذي مفاده ان "الفقير وثير الفراش، فقير المائدة" على قدر كبير من الصحة، وبالمقابل فان نسبة الوفيات، وخاصة وفيات الاطفال مرتفعة في المخيمات مقارنة بغيرها من المناطق، فقد دلت الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية ان معدل وفيات الاطفال لمن هم اقل من ١٥ سنة تبلغ حوالي ٢٤ - ٣٠ بالألف في المخيمات، في حين بلغت في اسرائيل اقل من ٧ بالألف عام ١٩٧٧م(١٦)، ويبدو ان الخدمات الصحية التي تقدمها وكالة الغوث الدولية اونروا UNRWA، لا تكاد تفي بحاجة السكان، وخاصة من ناحية الكيف وهو ما اكدته المقابلات التي تمت مع افراد داخل المخيم. ان المراكز الطبية التابعة لوكالة الغوث الدولية لا تتوفر لديها الاجهزة الحديثة والعدد الكافي من الاطباء ذوي الاختصاص في كافة الامراض او حتى اكثرها، كما ان تكاليف العلاج في مستشفيات الضفة الغربية (الحكومية والخاصة) وفي اسرائيل باهظة جدا ولا يستطيع ابناء المخيم الوفاء بها، ناهيك عن الاجراءات والتعقيدات الادارية اللازمة لدخول المستشفيات الاسرائيلية، هذا وسنوضح ذلك بشكل اوفى في باب الرعاية الصحية.

التعليم

توجد في مخيم عين بيت الماء حاليا مدرستان تابعتان لوكالة الغوث الدولية اونروا UNRWA، الأولى اعدادية للذكور، اي توفر التعليم الاساسي للطلبة الذكور ابتداء من الصف الأول وحتى نهاية الصف التاسع، والأخرى ابتدائية للاناث، اي انها توفر التعليم الاساسي للطالبات من الصف الأول وحتى نهاية الصف السادس، بالاضافة الى روضة اطفال تضم حوالي ٤٣ من الاطفال ذكورا واناثا، وتعمل فيها معلمتان.

والجدول الاحصائي التالي يبين اعداد طلبة المدارس في المخيم للعام ٩٢/٩١م :

مدرسة الذكور الاعدادية				مدرسة الاناث الابتدائية			
الصف	شعبة١	شعبة٢	المجموع	الصف	شعبة١	شعبة٢	المجموع
الأول الابتدائي	٢٩	٢٩	٥٨	الأول الابتدائي	٢٩	٢٩	٥٨
الثاني الابتدائي	٢٣	٢٣	٤٦	الثاني الابتدائي	٢٥	٢٧	٥٢
الثالث الابتدائي	٤١	ـ	٤١	الثالث الابتدائي	٢٠	٢١	٤١
الرابع الابتدائي	٢٤	٢٤	٤٨	الرابع الابتدائي	٢٣	٢٨	٥١
الخامس الابتدائي	٢١	٢١	٤٢	الخامس الابتدائي	٢٢	٢٠	٤٢
السادس الابتدائي	٢٦	٢٣	٤٩	السادس الابتدائي	٢١	٢٢	٤٣
الأول اعدادي	٢٢	٢٣	٤٥				
الثاني اعدادي	٢١	٢١	٤٢				
الثالث اعدادي	٣٤	ـ	٣٤				
المجموع			٤٠٥ طلاب	المجموع			٢٨٧ طالبات

يتضح مما سبق ان مدرسة الذكور تضم حوالي ٤٠٥ من الطلبة في حين تضم مدرسة الاناث الابتدائية حوالي ٢٨٧ طالبة، ويتلقى الطلاب والطالبات في المخيم تعليمهم حسب نظام الفترتين، الصباحية والمسائية، وذلك لضيق غرف التدريس من ناحية وقلة عددها من ناحية ثانية، وهذا يبدو واضحا حيث ينقسم الصف الواحد في معظم الحالات الى شعبتين، وتضم مدرسة الذكور الاعدادية ١٦ مدرسا بالاضافة الى مدير المدرسة، في حين تعمل ١٢ مدرسة في مدرسة الاناث بالاضافة الى مديرة المدرسة. (لقد تم استبدال التسمية "اعدادي" "وابتدائي" مؤخرا بتسمية جديدة وهي "اساسي"، وتعني المرحلة الاساسية من بداية الصف الأول وحتى نهاية الصف التاسع، اي المرحلتين الابتدائية والاعدادية سابقا).

ومما يسترعي الانتباه عدم وجود مدرسة اعدادية للاناث رغم وجود العدد الكافي من الطالبات في الصف السادس والذي يعتبر بمثابة نهاية التعليم للطالبة داخل مخيم عين بيت الماء. ويمكن اجمال اسباب ذلك فيما يلي :

١. وجود مدرسة حكومية قريبة من المخيم تتوفر فيها المرحلة الاعدادية للطالبات وقد ذكر ان طالبات هذه المدرسة التابعة للحكومة وذات المستوى الاعدادي قليلة العدد ويخشى ان يتم اغلاقها من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية ونقل طالباتها الى مدرسة اخرى داخل المدينة (نابلس) ربما تكون بعيدة نسبيا عن مساكن الطالبات لذا فقد تم تحويل طالبات المخيم بعد نهاية المرحلة الابتدائية، الى تلك المدرسة لتبقى مفتوحة ولابعادها عن خطر الاغلاق المحتمل، ولقد أدى هذا بدوره الى حرمان العديد من طالبات المخيم من مواصلة الدراسة بعد نهاية المرحلة الابتدائية، وذلك لعدم رغبة كل اولياء الأمور داخل المخيم في ارسال بناتهم الى تلك المدرسة الحكومية لاسباب مادية واجتماعية وعائلية، ومهما كانت الاعباء المالية المترتبة على ارسالهن الى المدرسة الحكومية بسيطة من وجهة نظرنا يفيد معظم الذين تمت مقابلتهم بانها ثقيلة عليهم، حيث تضم الاقساط المدرسية والقرطاسية والتنقل . . . الخ. ونحن نرى انه بالاضافة الى ذلك فان الاهالي لا يتحمسون لتعليم الفتاة بنفس القدر الذي يبدونه حيال تعليم الذكر، وهذا يعيدنا الى ظاهرة تفضيل الذكور على الاناث والمتمثلة بشكل عام في المجتمع العربي وليس في مخيم عين بيت الماء وحده، وبالنسبة لاهالي مخيم عين بيت الماء وموقفهم من تعليم الفتيات بعد نهاية المرحلة الابتدائية، فقد لوحظ ان العوامل المثبطة اكثر من العوامل المشجعة في ذلك بالنسبة لهم، حيث تقدم وكالة الغوث التعليم المجاني في مدارسها لطلبة المخيمات عادة ذكورا واناثا حتى نهاية المرحلة الاعدادية، اي ان الاهالي اعتادوا الا يدفعوا شيئا من التكاليف المالية حتى نهاية الصف التاسع اي نهاية المرحلة الاعدادية، لذا لا يوجد لديهم الاستعداد من النواحي المالية وحتى النفسية لمواصلة تعليم الفتاة وتحمل نفقات اضافية هي في رايهم من واجبات الوكالة الدولية وخاصة عندما يتعلق الأمر بالبنات كما اسلفنا. وفي حالات قليلة نسبيا، (٥-٧) حالات كان العامل الرئيسي الذي حال دون مواصلة تعليم هؤلاء الفتيات وجود امراض مزمنة لاحد افراد الاسرة مما يستوجب رعاية دائمة، ومن الطبيعي ان تكون البنت هي اقوى المرشحين للقيام بذلك في ظل اوضاع وظروف سكان المخيم.

٢. الزواج المبكر : لقد اسهمت هذه الظاهرة، ظاهرة الزواج المبكر للفتاة، اسهمت في عدم تشجيع الكثيرين من اولياء الأمور لمواصلة تعليم بناتهم وخاصة خارج الاماكن التي يعيشون فيها، ولعل ذلك يعود الى ادراك هؤلاء وتصورهم ان مصير البنت هو الزواج عاجلا ام أجلا، وتشير الدلائل الى ان ظاهرة الزواج المبكر للبنت قد ازدادت في المجتمع الذي نعيش فيه عما كانت عليه من قبل وخاصة منذ بداية الانتفاضة، ويبدو ان اغلاق المدارس والمعاهد والجامعات فترات طويلة نسبيا، بالاضافة الى بطالة الخريجيين من حملة الشهادات الجامعية وأنصاف الجامعيين كل ذلك جعل حجة الانثى في الدفاع عن موقفها الرافض للزواج المبكر واهية، فهي غير ملتحقة بمدرسة او جامعة، ثم ماذا لو التحقت او تخرجت، انها من وجهة نظر اهلها ستنضم الى مئات الخريجيين والخريجات العاطلين عن العمل، لذا اصبح الزواج هو المخرج شبه الوحيد قبل ان "يفوتها القطار" على حد تعبير الكثيرين من اولياء امور الطالبات. هذا عن الوضع بشكل عام فيما يتعلق بهذه الظاهرة المتزايدة في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال (الضفة الغربية وقطاع غزة)، أما فيما يخص سكان مخيم عين بيت الماء، فقد دلت المقابلات على ان فتح مدرسة اعدادية في المخيم من قبل وكالة الغوث من المتوقع ان يسهم بشكل ملحوظ في ارتفاع مستوى التعليم الانثوي الى نهاية المرحلة الاعدادية على الأقل، وعلى حد تعبير مدير المخيم : "إن العذر الذي يقدمه اولياء امور الطالبات كمبرر لعدم ارسال بناتهم لمواصلة التعليم خارج المخيم يصبح واهيا عند افتتاح مدرسة اعدادية ولا بد وأن تتغير الأمور مع مرور الزمن" كما وأفاد مدير المخيم ومعظم الذين تمت مقابلتهم من وجهاء المخيم ان الجهود مستمرة من اجل ذلك. ومن حيث الوضع التعليمي بشكل عام داخل المخيم والمستوى التعليمي لاهالي المخيم فقد بينت الارقام انه حوالي ١٢٪ من السكان هم الآن في مراحل الدراسة المختلفة داخل المخيم وخارجه (١٣،٧٪ منهم من الذكور و ١١٪ من الاناث)، وانه بالمقابل تبلغ نسبة الامية في المخيم حوالي ٢٥٪، وهي نسبة قليلة اذا ما قورنت بنسبة الأمية في المجتمع العربي بشكل عام حيث بلغت حوالي ٧٠٪ في اوائل السبعينات (للذكور والاناث معا)، في حين وصلت الى ٨٥٪ بين الاناث في الفترة الزمنية المشار اليها. وبالنسبة لاهالي مخيم عين بيت الماء فقد بلغت نسبة الامية بين الذكور حوالي ١٦،٤٪، مقابل ٣٤٪ عند الاناث، وهذا يدل على ان نسبة الامية بين اناث المخيم عالية مقارنة بما هي عليه بين الذكور، ويمكن القول بشكل عام ان تفضيل الذكور على الاناث في مجتمعنا يلعب دورا هاما في ارتفاع نسبة الامية

بين الاناث كما اشرنا من قبل، ولو ان هذه النظرة اخذت بالتناقص التدريجي في بعض الاوساط الاجتماعية الميسورة الحال والمثقفة، ولكن عندما لا يتمكن رب الاسرة من تعليم ابنائه الذكور وبناته معا لاسباب مادية، فانه يميل في الغالب لتعليم الذكور لاعتبارات تقليدية واجتماعية موروثة. أما فيما يتعلق بابناء مخيم عين بيت الماء، والمخيمات عامة، فانه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ما تعرض له هؤلاء من طرد وتشرد واضطهاد منذ العام ١٩٤٨م، وانتقالهم من مساكنهم الاصلية وفقدانهم مصادر رزقهم الثابتة ولجوئهم الى اماكن جديدة عليهم التكيف معها بيئيا واجتماعيا ونفسيا، كل ذلك دفعهم الى الاهتمام أولا وقبل كل شيء بتوفير مصادر رزق لهم، وقد اضطر الكثيرون منهم في البداية الى عدم تعليم ابنائهم الذكور وذلك لمساعدتهم في تحصيل لقمة العيش، ولا يزال البعض منهم حتى الآن لا يواصل تعليم ابنه الذكر اذا كان بحاجة الى من يعيله او يساعده في عمله لتوفير احتياجات اسرته، ولعل ذلك يفسر انخفاض نسبة حملة الشهادات الجامعية والكليات الجامعية المتوسطة بين ابناء المخيم حيث بلغت بين الذكور ١٥،٢٪ وبين الاناث ٩،٤٪، وهي نسبة منخفضة اذا ما قورنت بما هو عليه الأمر في المدن وكثير من الارياف في المناطق المحتلة، علما بأن حوالي ٤٠،٤٪ من ذكور المخيم حصلوا على تعليم اعدادي وثانوي و ٢٨،٢٪ من الاناث فيه حصلن على مثل ذلك(١٧)، وهذا يدل على ان نسبة الذين يواصلون تعليمهم الجامعي منخفضة للاسباب التي اسلفناها. كما وتتمثل ظاهرة التسرب من المدرسة بشكل ملفت للنظر بين طلبة المدارس في المخيم، ولقد اوضحنا فيما سبق العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالاسرة داخل المخيم، ونود ان نضيف الاتجاهات المتزايدة لدى الطلبة، وخاصة الذكور منهم والرامية الى ترك المدرسة ومواصلة التعليم والزج بانفسهم في اسواق العمل الرخيصة خاصة في اسرائيل او في المستوطنات المنتشرة في الضفة الغربية، ولقد أفادت المقابلات ان الأجيال الجديدة بشكل عام تفضل الاستقلال المادي عن الوالدين والاسرة منذ وقت مبكر، وان أولياء الأمور فقدوا شيئا هاما بل وقدرا كبيرا من السيطرة على ابنائهم، بحيث اصبح ترك المدرسة من قبل الابناء والغياب عن البيت فترة زمنية، والعمل في سن مبكرة دون علم الوالدين من الأمور الغير مستهجنة في حالات عدة، وقد تبين انه في العام ٩٢/٩١ فقط ترك المدرسة بعد نهاية المرحلة الاعدادية حوالي (٧-٩) من الطلاب الذكور دون مبررات منطقية ودون رغبة ذويهم ودون عجز مالي لدى اسرهم وانما رغبة منهم في العمل وعدم مواصلة التعليم، ومن ينظر ويتأمل الجدول الاحصائي

الخاص باعداد الطلبة الذكور من الأول الابتدائي الى الثالث الاعدادي يلحظ امرا له دلالته، حيث بلغ عدد طلبة الصف الأول الابتدائي حوالي ٥٨ طالبا، في حين يوجد ٣٤ طالبا فقط في الصف الثالث الاعدادي، ولا نعتقد ان هذا النزف الكمي في عدد الطلبة يعود كله الى اسباب بعيدة عن التسرب من المدرسة، ومما يجلب الانتباه ان تناقص عدد الطلبة لا يكون كبيرا في الصفوف الابتدائية، ولكن عندما يصل الأمر الى صفوف المرحلة الاعدادية يصبح التناقص واضحا حيث هي على التوالي ٤٥، ٤٢، ٣٤، وتجدر الاشارة الى ان القوانين الاكاديمية المتعلقة بفصل الطلبة من المدرسة في هذه المرحلة بالذات ليست صارمة، بل على العكس من ذلك يمكن اعتبارها في مجملها لمصلحة الطالب وذلك حتى يتمكن من اتمام هذه المرحلة على الأقل والتي تدل اسماؤها على ضرورتها ونظرة اجهزة التعليم لها، فهي "الزامية" او "اساسية" كما هو معروف الآن.

الرعاية الصحية

يوجد في المخيم المراكز الطبية التالية لخدمة السكان :

١. عيادة تابعة لوكالة الغوث الدولية UNRWA.
٢. عيادات خاصة عدد ٢.
٣. مراكز امومة وطفولة من لجنة الخدمات الطبية.

بالنسبة لعيادة الوكالة فانها تفتح ابوابها يومين فقط في الاسبوع، في حين تقوم قابلة قانونية بعمل رعاية الأمومة والطفولة باقي ايام الاسبوع، وتستقبل القابلة الامهات وتقوم بعملية التطعيم للاطفال وقياس الوزن والطول ودرجات الحرارة واعطاء الارشادات اللازمة للعناية بالاطفال، وتعاني العيادة من ضغط وازدحام شديدين لان العلاج والكشف الطبي بالمجان، أما العيادات الخاصة فهي تابعة الى لجنة العمل الصحي التي تأسست عام ١٩٨٨م، في شهر نوفمبر، حيث تقوم بتقديم العلاج والكشف الطبي برسوم رمزية وتحول الحالات الضرورية الى مقرها في المجمع الطبي، كما انها تقوم بالقاء المحاضرات بين حين وآخر للتوعية والتثقيف الصحي، وأما العيادة التابعة للجنة الخدمات الطبية فهي تداوم ٣ ساعات يوميا فقط، وتقدم العلاج والكشف الطبي برسوم رمزية ايضا، ولقد دلت البيانات والمعلومات ان هذه الخدمات

قد تكون كافية الى حد ما من الناحية الكمية، بمعنى انها تلبي حاجات المراجعين من ابناء المخيم والذين لا يعانون من امراض لها طبيعة وكيفية معينة، وفي مثل هذه الحالات تقف هذه المراكز عاجزة لا حول لها ولا قوة في معظم الاحيان، فهي على سبيل المثال تفتقر الى المختصين من الاطباء في امراض عديدة، كالعيون، والاذن والانف والحنجرة، والباطنية والقلب، ونحو ذلك، والخدمات التي تقدمها المراكز الموجودة في المخيم لا تخرج كثيرا عن ما هو معروف وشائع لدينا باسم "الطب العام"، وأما في حالات الامراض المستعصية او العمليات الجراحية حتى البسيطة منها فان الأمر يستدعي الخروج للعلاج خارج المخيم وهو ما يترتب عليه تبعات مالية باهظة لا يستطيع سكان المخيم تحملها او الوفاء بجزء منها على الأقل. ولقد تبين ان سكان المخيم فخورون بما تقدمه هذه المراكز لهم، وهم بشكل عام يقدرون الدور الذي تقوم به من اجل المحافظة على صحتهم ورعاية اطفالهم، ولكن تبقى المسألة المتعلقة بالأمراض المستعصية والخطيرة والأمراض التي تتطلب اختصاصا معينا، تبقى قائمة دون حل، ومما يدل على اقبال الناس على المراكز التي ذكرناها عدد المراجعين لها، حيث قدمت عيادة الوكالة اونروا خدمات لحوالي "١٢،٠٧٧" مراجعا في العام ١٩٩٠م علما بأنها تضم طبيبا واحدا فقط وممرضتين ومساعد صيدلي واحد، وفي العام ١٩٩١م ارتفع عدد مراجعيها حتى وصل الى حوالي "١٧،٤٨٤" من المراجعين، ولقد حاولت وكالة الغوث الدولية بالتنسيق مع دائرة الشؤون الاجتماعية في مدينة نابلس تقديم العون والمساعدة لمن يحتاج الى علاج خارج المخيم سواء في مستشفيات الضفة الغربية او في المستشفيات الاسرائيلية، ويرى اهالي المخيم ان هذه المساعدات لا تعدو عن كونها "اسمية" او "رمزية" او "لرفع العتب" وانها تشمل عددا بسيطا جدا من المحتاجين للعلاج خارج المخيم، وتتراوح هذه المساعدات وتتنوع من حيث الكيف، فمن الممكن مثلا ان تكون على شكل دفع رسوم تأمين صحي للفرد المريض، او على شكل دفعة نقدية غالبا ما يجري تقديرها حسب المرض الذي يعاني منه وحسب الاوراق الرسمية التي يقدمها مثل وصولات طبية تثبت انه دفع مبلغا معينا من المال مقابل كشف طبي او تحاليل او اشعة . . . الخ، وفي مثل هذه الحالة لا يتم دفع اكثر من ثلث التكاليف، وقد تأتي المعونة على شكل دفع جزء من التكاليف لمستشفى ما، وبالنسبة لوكالة الغوث الدولية فان لها بعض الاسرة محجوزة باستمرار لمرضاها في المستشفيات الخاصة مثل المستشفى الانجيلي ومستشفى الاتحاد النسائي في مدينة نابلس، (من ٣-٥ اسرة فقط)، ويعتقد اهالي المخيم ان هذه الاسرة تحجز

عادة لمن هم بحاجة الى عمليات جراحية تتطلب اقامة طويلة في المستشفى، ولديهم تصور ان معظم المستفيدين منها هم من الموظفين التابعين لوكالة الغوث الدولية والذين يشملهم نظام التأمين الصحي الاجباري من قبل الوكالة، وقد دلت البيانات والمعلومات ان قليلا من سكان مخيم عين بيت الماء استفادوا من هذه الميزة في العام ١٩٩١م (٣ حالات فقط)، ويبدو انه في حالات الولادة المستعصية فان التسامح والتساهل غالبا ما يكون اكثر من قبل وكالة الغوث والشؤون الاجتماعية، علما بأن دائرة الشؤون الاجتماعية لا تقدم معونة مادية او نقدية الا بعد دراسة تفصيلية وشاملة يقوم بها باحثون اجتماعيون مختصون بذلك (يبلغ عددهم حوالي ١١-١٣)، ويفيد الاهالي بأنه غالبا ما تستقبل مستشفيات مدينة نابلس حالات الولادة المستعصية التي يتم تحويلها من قبل القابلة القانونية في مركز الامومة، وعندما تتم الولادة تغادر الام المستشفى وبعد ذلك تبدأ المساومات حول كمية المبلغ الذي يجب ان يدفع والجهة التي تدفعه . . . الخ، وينتهي الأمر في نهاية المطاف في الغالب دون ان يدفع ولي الأمر شيئا، ولكن في غير حالات الولادة المستعصية فان ادارة المستشفى تطلب مبلغا من المال يدفع سلفا قبل دخول المريض. أما بالنسبة لدخول المستشفيات الاسرائيلية فان ذلك في غاية الصعوبة لاسباب كثيرة معقدة ومتشابكة اهمها عدم توفر المالي الكافي الذي تطلبه تلك المستشفيات، وتشير الدلائل الى ان المستشفيات الاسرائيلية لا تستقبل سوى امراض الكلى وسرطان الدم وخاصة "اللوكيميا" والذي هو بحاجة الى زراعة نخاع عظمي، والقليل من مرضى السرطانات الاخرى، وفي مثل هذه الحالات تقوم وكالة الغوث بدفع رسوم التأمين الصحي الحكومي كاملة عن المريض ليتمكن من تلقي العلاج داخل المستشفيات الاسرائيلية، كما وتوفر له المواصلات للمراجعة بعد مغادرته المستشفى، وغالبا ما يتم توفير المواصلات بواسطة سيارة اسعاف تابعة لوكالة الغوث الدولية، تنطلق من مدينة نابلس مرة كل اسبوع او مرتين حسب الحاجة، وتحمل كل المرضى الذين يريدون المراجعة داخل الخط الأخضر وتعيدهم الى منازلهم في المساء وبعد اتمام المراجعة، وتقوم الخدمات الطبية التابعة لوكالة الغوث بتسيير رحلات لهذا الغرض بعد ان تصنف المرضى الى مجموعات حسب المنطقة التي يريدون المراجعة فيها، فهناك رحلة اسبوعية الى منطقة القدس، واخرى الى تل ابيب . . . وهكذا، وبالنسبة لاهالي مخيم عين بيت الماء فان مريضا واحدا فقط يستفيد من هذه الميزة ويقوم بالمراجعة في مستشفيات منطقة القدس بعد ان تلقى العلاج فيها، وتجدر الاشارة الى ان عدد افراد المجموعة التي تذهب كل اسبوع تقريبا

للمراجعة في مستشفيات القدس تبلغ ٧ مرضى فقط، كلهم مصابون بشكل او بآخر من السرطان، كما انهم جميعا من مخيمات : بلاطة، عسكر، عين بيت الماء.

الماء والكهرباء والصرف الصحي

لم يتبين من تحليل البيانات والمعلومات الأولية والتي اخذت بشكل اساسي بواسطة المقابلات، لم يتبين من ذلك ان هناك مشكلة بالنسبة للماء والكهرباء بالذات، فالماء والكهرباء يتوفران بشكل جيد ويكاد يكون منتظما باستمرار نظرا لوقوع المخيم على مقربة من مدينة نابلس او بالأحرى نظرا لكونه اشبه بحي من احياء المدينة من حيث القرب منها، وقد دلت المعلومات في هذا الشأن ان المشتركين في الماء والكهرباء يتبعون نظام "الوحدات" على حد تعبير مدير المخيم، فهناك على سبيل المثال حوالي ٣٧٢ وحدة اشتراك في الماء تضم الوحدة منها اكثر من اسرة، اي انه حتى العام ١٩٩٢/١٩٩١م تكون كل اسر المخيم والبالغ عددها ٩٩٣ اسرة حوالي ٣٧٢ وحدة اشتراك بالماء و ٣٥٤ وحدة اشتراك بالكهرباء، اما من حيث مسألة الصرف الصحي فيمكن اعتبارها مشكلة اساسية وكبيرة في المخيم ويعاني منها الأهالي منذ زمن طويل نظرا لعدم وجود شبكة مجاري مركزية سليمة، وتفيد المعلومات انه تم اقامة شبكة مجاري في اوائل الخمسينات ولكنها لم تبن في ذلك الوقت على اسس هندسية صحيحة، حث تمت اقامتها بشكل عشوائي ودون تخطيط سليم وشامل، وكانت تمتاز بقلة وضيق "نقاط التفتيش" مما أدى الى الانسداد في معظم اجزائها، وهي الآن مهدمة ومهترئة في كثير من اجزائها مما يجعلها غير صالحة، وبعض الأهالي يحلون مشكلة الصرف الصحي عن طريق اقامة حفر امتصاصية خاصة بكل وحدة سكنية، وغالبا ما تكون هذه الحفر صغيرة الحجم، وتقوم عادة مضخات متنقلة باخراج محتوياتها بين حين وآخر، وأهم سلبيات هذا الاسلوب في التعامل مع مشكلة الصرف الصحي هو انعدام المساحة الكافية والمخصصة لكل حفرة امتصاصية من هذا النوع، لان المساحة من الارض والمخصصة للمسكن نفسه غير كافية في الأصل، وذلك ادى الى قيام معظم الاهالي بحفر تلك الحفر الامتصاصية على الارصفة واطراف الشوارع خارج المنازل، حيث يقومون بسقفها بطبقة هشة وخفيفة من الاسمنت الذي سرعان ما تظهر فيه الثقوب والفتحات بسبب المارة والسيارات،

وتنبعث منها الروائح الكريهة وتصبح مأوى للجراثيم والميكروبات، والبعض الآخر من سكان المخيم لا يزال يستخدم بعض الاجزاء الصالحة من الشبكة القديمة وخاصة اذا كانت هذه الاجزاء السليمة قريبة من مكان سكناه، والمهم عند هؤلاء من الناس ان تبتعد عنهم مياه الصرف العادمة بضعة امتار فقط وليكن بعد ذلك ما يكون، وتقوم الاجهزة التابعة لوكالة الغوث احيانا برش الجزء المكشوف من الشبكة القديمة على نفقتها الخاصة، وفي حالات قليلة يقوم بعض السكان برش الأجزاء المكشوفة منها والقريبة من مسكنه بالمبيدات الحشرية والادوية المعقمة والقاتلة للجراثيم التي تنقل المرض، وهناك جزء ثالث من اهالي المخيم يلجأ الى أبسط الطرق في التخلص من مياه الصرف الصحي واكثرها خطرا في الوقت ذاته، حيث يقوم صاحب المنزل بفتح "مصرف" صغير نسبيا في جدار من الجدران المؤدية الى الشارع العام، وتخرج كل المياه العادمة من المصرف هذا الى الشارع، وعادة ما تقوم ربة المنزل بكنس السوائل بحيث تبعد قليلا عن المسكن وتظل مطروحة في الشارع العام كمصدر من مصادر الامراض والمكارة الصحية، ومن هؤلاء الافراد من يقوم بعمل قناة ضيقة مكشوفة تصل المصرف بمكان بعيد نسبيا عن مسكنه، وتكون هذه القناة محاذية لرصيف الشارع، واحيانا تكون موازية وملاصقة تقريبا لجدران المسكن الخارجية خاصة اذا كان الشارع ضيقا (زقاق)، وبذا تبقى القناة موطنا للامراض قرب البيت الذي تعيش فيه الاسرة، بقي ان نشير الى ان مثل هذه الفئة من الناس تقوم بحفر حفر امتصاصية صغيرة جدا داخل المساحة المخصصة لها للسكن، بحيث تكون فقط لقضاء حاجات التبول والغائط، وهناك فئة اخرى من الناس (وهم الأقل من حيث العدد) يقومون بجمع المياه العادمة في دلاء خاصة واوعية مستعملة مخصصة لذلك، ثم يقومون بالقائها خارج المنزل وفي الشارع العام، وغالبا ما يتم ذلك في الصباح الباكر او في ساعة متأخرة من الليل حيث يقل المارة من الشوارع، وفي بعض الاحيان تظل هذه الصفائح والدلاء مليئة بالمياه العادمة ساعات طويلة (احيانا حوالي ٢٤ ساعة) داخل المنزل تنبعث منها الروائح الكريهة قبل ان يتمكن اصحاب المنزل من القائها في الخارج، والجدير بالذكر ان هذه الطريقة من التعامل حيال مشكلة الصرف الصحي تتبع من قبل الاسر الفقيرة جدا وقليلة العدد، والتي عادة ما يتجمع لديها القليل من المياه العادمة كل يوم.

ان الحديث عن مشكلة المجاري والصرف الصحي داخل المخيم يطول، كما ان المشكلة شائكة وتاريخية كما يقول المسؤولون المحليون في المخيم، وسكان المخيم لا يستطيعون حلها بشكل جذري لان ذلك يتطلب امكانيات مالية كبيرة لا يستطيعون توفيرها، وفي الوقت ذاته لا يستطيعون الاستمرار في هذا الوضع المأساوي بالنسبة لهذا المرفق الهام والاساسي من مرافق الخدمات العامة، ومن يزور المخيم، حتى في فصل الصيف، ويتجول في شوارعه وخاصة الازقة الضيقة والمتشعبة بين المساكن المكتظة يشهد ما يمكن اعتباره مأساة صحية حقيقية، حيث مستنقعات المياه العادمة والقذره تنتشر هنا وهناك، والقنوات المكشوفة المحاذية لجدران المنازل والمليئة ببقايا الاطعمة والدهون وافواج الذباب، والروائح الكريهة . . . الخ، كل ذلك يدل على مدى الضرورة والحاجة الماسة لاقامة شبكة قوية ومتكاملة للمجاري والصرف الصحي السليم، ولقد تبين من خلال المقابلات ان مشكلة المجاري تحتل الصدارة في الاولويات عند سكان المخيم، لانها المشكلة التي يعاني منها الكل تقريبا بغض النظر عن الطريقة التي يتبعها في التخلص من المياه العادمة كما اسلفنا، ويبدو ان هذه المشكلة ليست مشكلة ابناء مخيم عين بيت الماء وحدهم، وانما مشكلة ابناء المخيمات بشكل عام، فقد دلت دراسة اجريت على بعض المخيمات في قطاع غزة تتعلق بالمشكلات التي يواجهها ابناء تلك المخيمات، دلت الدراسة على ان مشكلة النظافة العامة للشارع في المخيم هي اهم نقص تفتقر اليه المخيمات، حيث تلقى النفايات والمياه العادمة في الشوارع، هذا علاوة على اكوام الزبالة والاوساخ التي تهدد السلامة العامة داخل المخيمات، وقد افادت الغالبية العظمى من ربات البيوت اللواتي تمت مقابلتهن (٨٠ ربة بيت) ان المشكلة الآنفة الذكر هي المشكلة الاساسية ورقم واحد بالنسبة لهن ولابناء المخيمات بشكل عام، في حين كانت المشكلة التي تلتها في المرتبة والتي يعاني منها السكان، هي انعدام اماكن اللهو واللعب في المخيمات نظرا لضيق مساحة الارض المخصصة لكل مخيم مما يحول دون تخصيص مساحة كافية للاطفال يقضون فيها وقت فراغهم كالمنتزه او الملعب او الساحة العامة او القاعات التي تكون عادة تابعة لرياض الاطفال او النوادي والجمعيات ونحو ذلك.

ومرة اخرى نعود للحديث عن امكانية حل مستقبلي لمشكلة المجاري وشبكة الصرف الصحي في مخيم عين بيت الماء. فقد افاد مدير المخيم والوجهاء فيه بأن الاتصالات مستمرة وكذلك الجهود من اجل حل هذه المشكلة الكبيرة، ويأمل الأهالي

بأن تتدخل هيئات وجمعيات خارجية ومحلية او دولية لتقديم المساعدة والعون في ذلك، وقد اشار مدير المخيم بالذات واكد ان ادارة المخيم قد حصلت على وعد من مؤسسة للتنمية والتطوير تابعة للامم المتحدة وهي الـ UNDP بتمويل انشاء شبكة مجاري حديثة داخل المخيم.

الوضع الاقتصادي لسكان المخيم والمهن التي يزاولونها

يعتمد سكان المخيم الى حد ما على ما تقدمه وكالة الغوث الدولية UNRWA من معونات عينية بشكل عام ونقدية في قليل جدا من الحالات، حيث تقدم المعونات النقدية في الدرجة الاساسية لمن يعاني من حالة مرضية مزمنة او نحو ذلك، وجدير بالذكر ان تقديم المعونة النقدية (المتواضعة في معظم الحالات) لا يتعارض مع نصيب الاسرة من المساعدة العينية والتي هي عبارة عن مواد تموينية مثل الدقيق والسكر والارز وزيت الصويا (الذرة) والمعلبات (في بعض الاحيان)، والحليب الجاف . . .الخ، بالاضافة الى بعض المساعدات في فصل الشتاء والتي تكون اساسا على شكل حرامات بسيطة التكلفة وبطاطين، ولا يوجد دليل كاف على ان هذه المساعدات تكفي حاجة السكان او على الأقل تفي بمعظم حاجاتهم ونود الاشارة الى ان اقامة مثل هذا الدليل والوصول اليه ليس من الأمور اليسيرة ولا يتم بسهولة، لذا اعتمدنا في ذلك على المقابلات التي اجريناها بشكل اساسي، ورغم التفاوت في المعلومات التي حصلنا عليها والتباين في ذلك وخاصة فيما يتعلق بمدى كفاية المعونات المقدمة من الوكالة الدولية الا انها في مجملها تفيد بأن تلك المعونات ليست كافية، فهناك من يذكر من الأهالي ان المعونات تتناقص عن ذي قبل في بعض الأشهر، واذا زادت فان الزيادة تكون بسيطة، وهناك من يقول بأن الزيادة التي تحصل في مخصصات الاعاشة غالبا لا تشمل كل اصناف المواد التموينية المقررة، وقد يحدث على سبيل المثال حسب رأي هؤلاء ان الزيادة في السكر ربما يقابلها نقص في زيت الذرة وهكذا، وهذا يعني ببساطة انه لا تتم زيادة حقيقية في كمية المخصصات للاسرة الواحدة. ومن الأمور الملموسة في هذا الصدد ان معظم الذين تمت مقابلتهم يؤكدون ان متطلبات الحياة تتزايد باستمرار، وتكاليف المعيشة ترتفع، في حين تظل المخصصات التي تقدمها الوكالة ثابتة، وهي ان زادت تزداد بنسبة بسيطة جدا، لذا

يضطر السكان للبحث عن مصادر اخرى للدخل ويأتي في مقدمتها العمل خارج المخيم نظرا لانعدام فرص العمل داخله، والعمل في اسرائيل يحتل المركز الأول من حيث مكان العمل خارج المخيم، وتؤكد المعلومات ان العمل في اسرائيل قد تعرض لنكسة ملحوظة في الآونة الأخيرة، وبالتحديد منذ بداية الانتفاضة، فالقيود التي فرضتها سلطات الاحتلال على دخول المناطق داخل الخط الأخضر منعت العديد من سكان الميخم من مواصلة عملهم في اسواق العمل الاسرائيلية، فهناك القيود المتعلقة بالحصول على تصاريح عمل والشروط التي يجب توفرها لمن يرغب في ذلك، والتي هي عبارة عن "شهادة حسن سلوك" على حد تعبير قسم كبير من الاهالي، واذا ما اخذنا بعين الاعتبار نظرة سلطات الاحتلال الاسرائيلية بشكل سلبي لسكان المخيمات ادركنا مدى الصعوبة في الحصول على مثل تصاريح العمل تلك، فابن المخيم من وجهة نظر الاحتلال الاسرائيلي يتصف بشكل عام بأنه مشاكس، مشبوه، مندفع، مغامر لا يؤمن من جانبه، لا يوجد ما يخشاه بشأن مستقبله في كثير من الاحيان، بالاضافة الى كونه يائسا وحاقدا نظرا لفقدانه ارضه ووطنه، وانه غالبا ما يشعر بالمرارة عندما يذهب للعمل خادما في ارض كان سيدها، هذه هي صورة ابن المخيم في نظر الاحتلال كما يراها ويتصورها سكان مخيم عين بيت الماء من خلال المقابلات التي اجريت مع عينة منهم.

وتشير المعلومات الى ان عدد العمال من ابناء المخيم والذين يعملون الآن في اسرائيل قد تناقص بشكل كبير عما كان عليه الوضع قبل بداية الانتفاضة، وقد دلت المقابلات على انه كان يتوجه الى العمل في اسرائيل يوميا قبل بداية الانتفاضة بين ٣٩٠ - ٤٢٠ عاملا يمكن القول انهم كانوا يعملون بشكل دائم معظمهم في قطاع البناء، في حين لا يتوجه في الوقت الحاضر للعمل بشكل دائم من ابناء المخيم اكثر من ٩٠ - ١٢٥ عاملا، اي ان عدد العاملين في اسرائيل من ابناء المخيم قد انخفض بنسبة ٦٥ - ٧٠٪ تقريبا، وأما من حيث عمل نساء المخيم في اسرائيل فقد دلت البيانات والمعلومات الأولية على انه منذ العام ١٩٦٧ وحتى الوقت الحاضر (١٩٩١/١٩٩٢م) لم تعمل اي من نساء المخيم في اسرائيل رغم سوء الحالة الاقتصادية وانعدام المعيل الذكر في حالات عديدة، ويمكن القول ان دور المرأة داخل المخيم واسهامها في اقتصاد الاسرة وميزانيتها لا يزال محدودا جدا، حيث لا تتوفر الارض على سبيل المثال للقيام ببعض الاعمال الزراعية على غرار المرأة في الريف،

كما ان المراكز المهنية الخاصة بالعمل النسوي كالتطريز والخياطة واعمال الابرة والحياكة . . . الخ غير موجودة داخل المخيم، وبالرغم من ذلك فان القليل من نساء المخيم يقمن بممارسة مهنة الخياطة والنسيج (خاصة باستخدام خيطان صوفية) داخل المنازل مما يسهم في دخل الاسرة ولو على نطاق محدود، وقد أفادت البيانات أن حوالي ٣ - ٥ من نساء المخيم يقمن بذلك وأن ماكنتين على الأقل تعملان في حياكة ونسيج ملابس مستخدمة خيطان صوفية في حين تحترف باقي النساء النسيج اليدوي، بالاضافة الى حوالي ٦ - ٧ من الأسر داخل المخيم تقوم النساء فيها بالمساعدة والاشراف على تربية بعض الحيوانات وخاصة الابقار والدواجن وبالاضافة الى العمل في اسرائيل والذي تناقص الى حد كبير كما اسلفنا، يعمل قسم من ابناء المخيم في مدينة نابلس والمناطق المحيطة بها، وغالبا ما يعمل هؤلاء في البلدية والحسبة والمسلخ والبنيان، كما ويعمل قسم آخر من ابناء المخيم في ورش وحوانيت داخل المخيم، اي في مجال الاعمال الحرة، وخاصة على الطريق الرئيسي الذي يربط نابلس بطولكرم، حيث نشطت بعض الورش الفنية والميكانيكية المتعلقة بالخدمات الكهربائية والسيارات (٣ ورش للسيارات، ورشة للخدمات الكهربائية) وغير ذلك من الحوانيت والدكاكين داخل المخيم، ومن حيث عدد المحلات التجارية والحوانيت فقد دلت المعلومات على ان ذلك في تناقص عما كان عليه من قبل رغم ان عدد السكان قد ارتفع، وربما يعود ذلك الى صعوبة الحصول على تراخيص جديدة من سلطات الاحتلال الاسرائيلي لممارسة العمل التجاري من ناحية، والى ارتفاع الضرائب المفروضة على اصحاب المحلات التجارية من ناحية اخرى، وتشير البيانات الأولية الى ان معدل ارتفاع الضريبة قد تضاعف كثيرا بل وعدة مرات وخاصة منذ بداية الانتفاضة، علما بأن كل دكاكين المخيم من النمط المتواضع ذات رأس المال القليل نسبيا، ولا تعدو عن كونها محلات صغيرة تحتوي على بضائع ضرورية لسكان المخيم ويحتاجونها يوميا وبشكل دائم تقريبا، كالمواد التموينية، والادوات المنزلية البسيطة والقرطاسية لطلبة المدارس، وقد ذكر بعض العاملين في هذا المجال (خمسة منهم)، انهم قبل بداية الانتفاضة لم يدفعوا اية ضريبة تذكر، وكان كل ما هو مطلوب منهم تجديد التراخيص السنوية لحوانيتهم ودفع رسوم متواضعة مقابل ذلك، (حوالي عشرة دنانير اردنية تقريبا في السنة)، بالاضافة الى ما اكده هؤلاء حول الحصول على تراخيص جديدة لممارسة هذا العمل الحر المتواضع من حيث رأس المال المستثمر فيه والربح المتوقع منه، ويبدو ان التراخيص الجديدة تحتاج الى اجراءات روتينية كثيرة

ومعقدة بالاضافة الى ارتباطها بنواحي امنية عدة ومراجعات متكررة من قبل صاحب الطلب المتقدم لاجهزة الأمن والاستخبارات الاسرائيلية، وبذلك قامت سلطات الاحتلال بربط كل السبل تقريبا والتي من الممكن ان تؤدي باصحابها الى حياة كريمة باجراءات جديدة يتحفظ العديد من السكان القيام بها لصعوبتها وتعقيدها وارتباطها بنواحي لا علاقة لها بالمهن الحرة، وانما فرضت عليهم من اجل زيادة الضغط والتضييق المادي، وليس ادل على ذلك من انخفاض عدد الدكاكين الى ٢٣ في العام ١٩٨٨م بعد ان كان عددها حوالي ٣٢ في العام ١٩٦٧م(١٨)، اي قبل الاحتلال الاسرائيلي، علما بأن زيادة ملحوظة حصلت على عدد سكان المخيم خلال الـ ٢١ سنة الماضية. وهذا ينطبق ايضا على الذين يمارسون مهنة سائق سيارة تكسي "سرفيس" من ابناء المخيم، والذين يعملون من المخيم الى مدينة نابلس، او داخل مدينة نابلس، والذين لا يتجاوز عددهم عدد اصابع اليد الواحدة الآن علما بأنهم كانوا يزيدون عن "١٣" قبل بداية الانتفاضة، واجراءات الحصول على رخصة خاصة لممارسة هذه المهنة أصعب بكثير من تلك المتعلقة بالحصول على اذن لممارسة التجارة، حيث رخصة السائق الشخصية ورخصة المركبة كلها تصدر من دائرة السير، وارتفاع رسوم التأمين، خاصة اذا كان الهدف تجاريا من اقتناء المركبة، كل ذلك يجعل من المهنة امرا غير مجد اذا اراد صاحبها ان يتبع الخطوات القانونية بالكامل من وجهة نظر سلطات الاحتلال، ومما يزيد من خطورة هذه المهنة، ان صاحبها دائم الحركة والتنقل فهو معرض باستمرار لملاحقة الشرطة، واذا حدث وان وجد مخالفا ولو مخالفة من الدرجة البسيطة، فان الغرامة تكون باهظة جدا، عدا عن اجراءات اخرى مترتبة على ذلك مثل سحب الرخص لفترة زمنية معينة، محكمة عسكرية، حرمانه من السواقة لمدة معينة، اجباره على حضور "دورة مانعة" في دائرة السير . . . الخ، ولا ينتهي الحديث في مثل هذه التفاصيل المتعلقة بالمضايقات التي تمارسها سلطات الاحتلال اتجاه سكان المخيم والمتعلقة بتضييق الخناق حولهم فيما يتعلق بمصادر رزقهم. ومن حيث الوظائف داخل المخيم فقد دلت المعلومات على انه توجد حوالي ٥١ وظيفة ومهنة داخل المخيم معظم الذين يشغلونها هم من ابناء المخيم نفسه، ولا تقوم الجهات المعنية بتوظيف اي شخص من خارج المخيم ليعمل داخله الا في حالة عدم وجود كفاءة تقوم بتلك المهمة، ويدير الموظفون عادة المرافق التعليمية والصحية داخل المخيم ويرتبطون بمدير المخيم من حيث الاشراف العام والاجمالي عادة والذي هو بدوره من

ابناء المخيم ويقيم داخل المخيم، ويتواجد باستمرار في المخيم للاسهام في حل المشاكل المتعلقة بالاهالي، ولتصريف الشؤون العادية واليومية والمكتبية المترتبة على مهنته. والجدول التالي يبين عدد الموظفين داخل المخيم والوظائف التي يشغلونها :

المرفق	عدد الموظفين
العيادة	٨
مدارس	٣٣
شؤون صحية وتنظيفات	٧
روضة اطفال	٢
حراسة	١
المجموع	٥١ وظيفة

وفي دراسة اجريت على عينة عشوائية من المخيم تبين ان نسبة العاطلين عن العمل من الذكور من فئة العمر ١٥ - ٦٤ سنة بلغت حوالي ١٢،٦٪ في حين بلغت بين الاناث في نفس الفئة العمرية حوالي ٧٧،٢٪، وهذا يدل على الدور المحدود الذي تلعبه المرأة في المخيم من حيث الاسهام بالدخل الاسري وهو ما كنا قد اشرنا اليه في البداية، ومن ناحية اخرى تؤكد هذه الارقام مدى الحاجة الماسة الى انشاء مراكز لتدريب الفتيات داخل المخيم، وتعليمهن مهنا يمكن الاستفادة منها في الحياة العملية، مثل التطريز، الخياطة، الطباعة، وغيرها من المهن التي لا تستغرق وقتا طويلا من حيث اتقانها والتي ايضا تكون نسوية في طابعها العام.

مخيم عين بيت الماء والانتفاضة

اننا لا نذيع سرا اذا قلنا بأن الانتفاضة الفلسطينية اثرت على كافة التجمعات السكانية في المناطق المحتلة بغض النظر عن كون هذه التجمعات تعيش في المدينة او الريف او المخيم، ولا شك ان تأثيرها كان متفاوتا من مكان لآخر لانها اسلوب حياة اتخذ ابعادا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية متعددة، ومخيم عين بيت الماء شأنه في ذلك شأن غيره من أماكن التواجد الفلسطيني لم يبق في منأى عن فعاليات الانتفاضة وفي معزل عن مجرياتها وأثارها، ففي مجال التضحية بالنفس فقد قدم ابناء مخيم عين بيت الماء حتى الآن سبعة شهداء قربانا على ضريح الحرية منذ بداية الانتفاضة وهم :

١. محمد محمود سليمان خالد "الكلس"	١٩ سنة.
٢. محمد فوزي عبد القادر "الجذاب"	٢٣ سنة.
٣. جمال جودت قدومي	٢٥ سنة.
٤. مروان صالح بركات	٢٦ سنة.
٥. احمد حسن شعلان	١٥ سنة.
٦. جلال طالب صنع الله	١٢ سنة.
٧. احمد ابراهيم بركات	٢٤ سنة.

يستدل من القائمة اعلاه، قائمة الشهداء، استشهاد اثنين من الاطفال والذين تبلغ اعمارهم ١٥، ١٢ سنة، ولا بد من الاشارة الى بعض التحفظات المتعلقة بالتفصيلات الخاصة باستشهاد كل شاب من ابناء المخيم، لذا فاننا نحاول عرض بعض التفاصيل الممكنة لمزيد من الوضوح، فبالنسبة للشهيد الأول محمد خالد والملقب "بالكلس"، فقد اعتقل عدة مرات من قبل سلطات الاحتلال، وكان من المطلوبين الذين رفضوا تسليم انفسهم، وقد قام جنود الاحتلال بتحذير اهله بقتله اذا لم يقم بتسليم نفسه ولكنه رفض، وقد نصب جنود الاحتلال له كمينا قرب المخيم وذلك بالتعاون مع بعض الجهات والعيون التي تسرب الاخبار الى سلطات الاحتلال، وتم اطلاق النار عليه عندما لم ينصاع لامر التوقف الصادر من دورية عسكرية كانت جزء من الكمين المذكور مما ادى الى جرحه، وبد ذلك انهال الجنود عليه بالضرب وسحبوه الى مسافة

٥٠٠ متر تقريبا بعيدا عن مكان الحادث والدماء تنزف من جسده، ثم نقلوه الى الادارة المدنية حيث استشهد، وبعد ذلك قام الجنود بالقاء جثته قرب احدى المدارس.

وأما الشهيد الثاني محمد فوزي، والملقب "الجذاب"، فقد كان صديقا حميما للشهيد الأول والذي سبق الحديث عنه، فقد اعتقل عدة مرات حتى قبل الانتفاضة، وفي بداية الانتفاضة ايضا تم اعتقاله ثم قضى ٦ شهور في السجن، واستشهد صديقه وهو داخل السجن، وبعد خروجه باسبوع واحد من السجن اصيب بعيار ناري في رأسه فتم نقله الى مستشفى المقاصد في القدس، واستشهد بعد ذلك بفترة قليلة متأثرا بجراحه. وتدل المعلومات على ان الشهيد الثالث جمال القدومي كان متزوجا ويعمل سائقا لسيارة اجره يكسب من وراء عمله قوت عياله، كما انه اب لثلاثة اطفال، وفي احد الايام وبينما كان يسوق سيارته في منطقة قريبة من مخيم الفارعة اوقفه جنود الاحتلال، وكانت المواجهات شديدة وعنيفة بين شباب الانتفاضة وجنود الاحتلال في ذلك اليوم وفي مخيم الفارعة بالذات، فطلب منه الجنود ان يقف بسيارته كحاجز عند مدخل المخيم وان يكون موقعه بين جنود الاحتلال والمتظاهرين الذين يرشقونهم بالحجارة، فرفض ذلك وحاول الهرب الا ان الجنود اطلقوا النار عليه فاصيب برأسه اصابة خطيرة ثم نقل الى المقاصد واستشهد متأثرا بجراحه. واستشهد الطفل احمد الشعلان من جراء مهاجمة جنود الاحتلال له ولمجموعة من الشباب غربي المخيم، وأما الشهيد احمد بركات فقد استشهد في معتقل مجدو اثر اطلاق النار عليه من احد الجنود داخل السجن، ويذكر ان الشهيد احمد بركات كان يعمل في حسبة نابلس لمساعدة والديه واهله قبل ان تم اعتقاله، والطفل الأخر الذي تم استشهاده هو جلال صنع الله والبالغ من العمر ١٢ سنة، وقد تم اطلاق النار داخل المخيم على مجموعة من المتظاهرين، واصابته رصاصة بشكل عشوائي مما ادى الى استشهاده، وكذلك الشهيد مروان بركات الذي اطلقت النار عليه واستشهد وعمره حوالي ٢٦ سنة. وقد قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية باغلاق وهدم عشرة منازل داخل المخيم على خلفية النشاطات التي قام بها رجال الانتفاضة.

ومن حيث عدد جرحى المخيم اثناء الانتفاضة، فقد تبين انهم حوالي ٩٠-١١٥ منذ بداية الانتفاضة، وان بعضهم كانت جروحهم خطيرة ولم يتم شفاؤها حتى الآن وانتهت بعاهات دائمة، فقد فقد شابان عينين من عيونهما (عين لكل شاب)، بسبب

اطلاق عيارات مطاطية، كما اصيب حوالي ٨-٩ اشخاص بكسور في ارجلهم وسيقانهم، بالاضافة الى عدد غير قليل من الاهالي الذين تعرضوا الى ضرب مبرح من قبل جنود الاحتلال، كما وحصلت ٣ حالات اجهاض بين نساء المخيم الحوامل بسبب الغازات المسيلة للدموع، بالاضافة الى قيام السلطات الاسرائيلية بابعاد المواطن حسن علي بركات ٢٤ سنة من سكان المخيم ابعادا تعسفيا وفوريا دون اية محاكمة، وحتى دون ان يفسح له المجال لتقديم اي اعتراض امام اية لجنة قانونية او محكمة مهما كان نوعها واختصاصها، ويقدر عدد الذين دخلوا السجن من ابناء المخيم وقضوا فترات زمنية مختلفة بحوالي ٣٢٠ شخصا بين معتقل اداري وآخر تمت محاكمته، ويوجد حوالي ٦٥ سجينا من ابناء المخيم داخل السجن في الوقت الراهن بعضهم من بين المعتقلين الاداريين، هذا بالاضافة الى عدد من الافراد قامت سلطات الاحتلال باستبدال هوياتهم العادية (حمراء اللون) باخرى خضراء دلالة على انهم لا يزالون موضع شك بالنسبة لسلطات الاحتلال، وهذا يمنعهم من دخول المناطق داخل الخط الأخضر للعمل، كما انه يشكل كابوسا نفسيا متعبا بالنسبة لهم طوال الوقت، حيث مجرد ابراز الهوية الخضراء لجنود الاحتلال وقت الحاجة يعطي المبرر لدى الكثيرين من هؤلاء الجنود بضرب حاملها او ايقافه فترة من الوقت، لذا نجد ان هؤلاء الافراد والذين يحملون البطاقة الخضراء يحرصون على البقاء في منازلهم او داخل المخيم، ونادرا ما ينتقلون او يسافرون او يعملون خارجه الا في الحالات الضرورية كالمرض مثلا.

ومن حيث منع التجول، فقد عاش سكان المخيم مدة ٢٣٣ يوما تحت نظام منع التجول منذ بداية الانتفاضة وحتى بداية العام ١٩٩٢م، وتفيد المعلومات ان المصاعب التي صادفها الاهالي من جراء ذلك كانت كبيرة وقاسية، حيث هناك الاطفال والشيوخ، والنساء الحوامل والمرضى، وحاجتهم الملحة الى العناية الخاصة والحليب والغذاء والادوية، اضف الى ذلك النقص الكبير في المواد التموينية لدى الاسر بشكل عام داخل المخيم خلال ايام منع التجول المتواصلة احيانا خاصة في العام ١٩٩١م حيث بلغت ايام منع التجول ٧٨ يوما منها ما تواصل مدة شهر كامل وهو شهر شباط من العام المذكور، بالاضافة الى فرض نظام منع التجول مدة ١٩ يوما في شهر كانون الثاني و ١٨ يوما في شهر آذار من العام نفسه، اي ان الاهالي داخل المخيم عاشوا مدة ٦٥ يوما تحت نظام منع التجول في ثلاثة اشهر متوالية من العام ١٩٩١م (كانون

ثاني ١٩ يوما، شباط ٢٨ يوما، آذار ١٨ يوما)، وبعض الافراد من سكان المخيم يسمون العام ١٩٩١م "عام منع التجول" وذلك من قبيل التندر، وقد وصل عدد ايام منع التجول في هذا العام (١٩٩١م) ٧٨ يوما كما هو مبين في الجدول التالي :

"جدول احصائي يبين عدد ايام منع التجول موزعة حسب الأشهر والسنوات الاربع منذ بداية الانتفاضة".

الرقم	الشهر	١٩٨٨م	١٩٨٩م	١٩٩٠م	١٩٩١م
١	كانون ثاني	٢	–	١	١٩
٢	شباط	٨	٢	–	٢٨
٣	آذار	–	٦	٤	١٨
٤	نيسان	١٤	٣	–	٩
٥	أيار	٢	٣	٩	٢
٦	حزيران	–	–	٤	–
٧	تموز	٨	–	–	–
٨	آب	٦	١	–	–
٩	أيلول	–	١٦	–	–
١٠	تشرين اول	٧	٧	١٠	–
١١	تشرين ثاني	٢	١٠	٣	–
١٢	كانون أول	٥	١٠	١٢	٢
	المجموع	٥٤	٥٨	٤٣	٧٨

إن معاناة السكان اثناء فترات منع التجول المبينة في الجدول السابق لا تقتصر على مجرد النقص في الغذاء والدواء، بل تتعدى ذلك الى المعاناة النفسية، حيث السأم والقلق والخوف والضجر، ان الانحباس داخل منازل ضيقة في الأصل معظمها لا يرى النور، وفي ظروف تزداد فيها المخاطر الامنية حيث المداهمات المستمرة واطلاق النار

في فترات زمنية متقطعة بين حين وآخر، وسيارات الدوريات العسكرية المسلحة تجوب شوارع المخيم ليل نهار، ومكبرات الصوت تفاجيء الاهالي بكل جديد بين الفينة والأخرى، كل ذلك يسبب المزيد من المخاوف والقلق وانعدام الراحة الجسمانية والنفسية وخاصة عند الأطفال الذين كثيرا ما كانوا يستيقظون فجأة على صوت قنابل الغاز او القنابل الصوتية، او اطلاق النار في الهواء للتحذير، او صوت مكبرات الصوت داعية الى تعليمات جديدة، والقصص التي يتناقلها الأهالي حول ذلك كثيرة وطويلة، كلها تدور وتتمحور حول معاناتهم ومخاوفهم وفزع الاطفال والذعر الذي كان يتملكهم في حالات كثيرة وخاصة عندما يدخل الجنود المنازل فجأة ليلا للتفتيش والبحث عن مطلوبين والأطفال نيام، اذ غالبا ما كان الطفل يفتح عينيه ليقع بصره على منظر جندي او جنود مدججين بالسلاح، يرتدون البزات العسكرية المخيفة، "يرطنون" بلهجة غريبة سرعان ما يدرك الطفل انها لجهة غريبة بالنسبة له، تحمل بين ثناياها الحقد والكراهية والخوف والفزع. وليس بالامكان عرض كل تلك القصص او غالبيتها ولكن نورد البعض منها على سبيل المثال لا الحصر. ذكر انه في يوم من ايام الشتاء والبرد شديد في شهر كانون الثاني من العام ١٩٩١م، وحوالي الساعة العاشرة مساء، طلب من الاهالي ان يذهب الرجال منهم من سن ١٥-٦٠ سنة الى ساحة المدرسة، وان تبقى النساء والأطفال داخل المنازل شريطة الا يغادر احد من المنزل، وتجمع الناس في الساحة المذكورة، والبرد شديد، وظلوا على تلك الحال اكثر من ساعتين وبعد ذلك جاء المسؤول واعطى التعليمات الخاصة بضرورة الالتزام بالهدوء والحفاظ على النظام وعدم رشق الحجارة على السيارات العسكرية والاسرائيلية، وخاصة المارة منها على الشارع الرئيسي الذي يصل مدينة نابلس بطولكرم، وعدم كتابة الشعارات الوطنية على الجدران، وان من يفعل ذلك سيتعرض لعقوبة شديدة وغرامات باهظة، وفي تلك الليلة اجبر الجنود السكان على مسح جميع الشعارات داخل المخيم وازالة كل الاطارات وبقاياها التي كانت مشتعلة من قبل، وكذلك تنظيف الشوارع من الحجارة التي كانت تستخدم كحواجز، كما تم اخذ عدد من الشباب جانبا، بعضهم اخذ بناء على منظره ومظهره الخارجي، والبعض الآخر تم اخذه بناء على النظر الى اسفل حذائه وشكله ووجود علامات معينة عليه ام لا، وغالبا ما كان يؤخذ من يلبس حذاء رياضيا "بوت رياضة"، وكان الجنود يشمون رائحة ايدي من يأخذونهم من أبناء المخيم، واحيانا يضع الجندي يده على صدر الشاب مكان موقع القلب ليحس نبض قلبه على رأي السكان، ويقرر ذلك الجندي فيما اذا كان ذلك الشاب من راشقي الحجارة

ام لا، وهل دقات قلبه متسارعة وتعني انه كان يركض هاربا من الدورية العسكرية ام انها عادية، وبينما الرجال يعانون مثل هذه العذابات وغيرها في الساحة المدرسية، كان قسم آخر من جنود الاحتلال يقومون بتفتيش المنازل (تم تفتيش حوالي ٩٠-١٠٠ منزل) بحثا عن مطلوبين، او مختبئين عند ذويهم او اصدقائهم او معارفهم، وكثيرا ما كان الجنود يقومون باتلاف بعض الاشياء اثناء التفتيش، ويلقون بالاثاث جانبا دون عناية او اهتمام، ويدخلون اماكن نوم الأطفال دون ان يتركوا ايا من الوقت لامهاتهم حتى يقمن بايقاظهم، وذكر احد سكان المخيم انه تم ايقاظه اكثر من ٣ مرات اثناء الليل من قبل الجنود، ليقوم بمسح الشعارات المكتوبة على الجدران قرب منزله ولا ذنب له حسب تعبيره سوى ان بيته يقع بالقرب من شارع يضم منازل وجدران تكتب عليها شعارات. وتذكر النساء كيف ان جنود الاحتلال كانوا يأخذون الاطفال في كثير من حالات رشق الحجارة والهرب، فكان الطفل الذي غالبا ما يتم اخذه هو الطفل القريب من مكان الحادث، وكان يتم استجوابه فيما اذا كان يعرف راشقي الحجارة، وفي بعض الحالات كانت تسند التهمة لذلك الطفل اذا لم يدل بمعلومات يستفاد منها، وقد افادت ثلاثة من الامهات انهن دفعن غرامات من جراء اخذ اولادهن (اعمارهم بين ١٤-١٦ سنة) وانهم كانوا ابرياء ولم يقوموا برشق حجارة. وذكر صاحب سيارة ان زجاج سيارته الامامي واضواءها الامامية تم كسرها لانه رفض ان يسوق سيارته امام دورية عسكرية ارادت دخول المخيم، وذكر آخرون انهم أجبروا مرتين على الأقل على شراء دهان لمسح الشعارات المكتوبة على الجدران داخل المخيم، وان الجنود رفضوا ان يقوم هؤلاء بمسح الشعارات مستخدمين مزيج الماء والتراب كما كان يتم ذلك في معظم حالات ازالة الشعارات عن الجدران. واضاف آخر انهم قاموا باجبار ابنه الذي لا يزيد عمره عن ١٢ سنة على القيام بانزال العلم "علم فلسطين" الذي كان مثبتا على عمود كهرباء رغم المخاطر المترتبة على ذلك.

تدل القصص والروايات السابقة ومثيلاتها الكثير على مدى الظلم والقهر والمعاناة الواقعة على اهالي المخيم، كما انها تدل على الأخذ بالشبهة في كثير من الاحيان دون اقامة الدليل، ومثل ذلك اخذ الشاب الذي تتسارع دقات قلبه بتهمة الرشق بالحجارة والهرب، علما بأن الكثير من الشباب يخافون من جنود الاحتلال ويهربون، كما ان البعض تتسارع دقات قلبه عندما يقترب منه الجنود حتى لو لم يكن قد قام بالركض وذلك بسبب خوفه منهم. وأخيرا نرى انه قبل اختتام الحديث عن مخيم عين بيت

الماء بالذات من المفيد ايجاز اهم المشاكل التي يعاني منها سكان المخيم والحلول التي يقترحونها لتلك المشاكل كما تبين من المقابلات التي تمت مع عدد منهم.

١. يعاني اهالي مخيم عين بيت الماء من نقص شديد في الوحدات السكنية لمواجهة متطلبات الاجيال الشابة في المخيم، وخاصة في حالات الزواج، اذ كثيرا ما يضطر الابناء المتزوجون الى العيش مع اسرهم داخل وحدات سكنية ضيقة ولا تكفي عدد افراد الاسرة الاصلية اساسا، في حين يضطر البعض الآخر الى تأجيل موعد الزواج فترة طويلة حتى يستطيع الحصول على مكان يسكن فيه بعد الزواج، لان معظم الاجيال الشابة داخل المخيم لا تستطيع العيش خارجه، ولا تستطيع تحمل الاعباء المالية المترتبة على استئجار مساكن في مدينة نابلس، ومن وجهة نظر اهالي المخيم، فان الحل يكمن في توسيع المساحة الافقية المخصصة للمخيم والتي لم تطرأ عليها اية زيادة منذ تأسيسه، لان زيادة مساحة رقعة الارض المقام عليها المخيم تؤدي الى زيادة نصيب الاسرة من المساحة المخصصة لها مما يمكنها بالتالي من البناء على نحو افضل.

٢. تبين ان الحاجة ملحة لاقامة شبكة حديثة من المجاري والصرف الصحي داخل المخيم، وقد سبق الحديث عن ذلك بالتفصيل، كما اوضحنا مدى الخطورة المترتبة على عدم وجود نظام سليم للصرف الصحي، وكيف ان اهالي المخيم يتعاملون حيال تلك المشكلة بشكل فردي وحسب مستوياتهم المادية ودون اي اعتبار للمصلحة العامة.

٣. رياض الاطفال وقضاء وقت الفراغ. توجد روضة اطفال واحدة في المخيم وهي بدورها ضيقة وصغيرة وغير كافية لاطفال المخيم، كما انها غير مزودة بما هو مناسب وكاف للاطفال من حيث الالعاب التي تسهم في تنميتهم جسديا وعقليا واجتماعيا، ويبدو ان اوضاع رياض الاطفال داخل مخيمات منطقة نابلس كلها تكاد تكون متواضعة جدا وينقصها الشيء الكثير، كما انها حديثة العهد، وليس ادل على ذلك من ان المخيمات السبعة الواقعة في منطقة نابلس والبالغ عدد سكانها حوالي ٥٣ الف نسمة تقريبا في العام ١٩٨٨م تضم حوالي ٤٤٢ طفلا وطفلة في رياض اطفالها فقط(١٩)، اذ من غير المعقول ان يكون هذا العدد من الاطفال الذين تضمهم رياض الاطفال في المخيمات كلها داخل منطقة نابلس هو العدد الفعلي والحقيقي للاطفال الراغبين في الانضمام الى رياض الاطفال، وبالنسبة لمخيم عين بيت الماء فقد اشار

الاهالي الى ان ضيق روضة الاطفال، وانعدام ساحة واسعة للعب، وعدم وجود اية مساحة خضراء كمتنفس للاطفال يجعل من جو روضة الاطفال نفسها امرا مملا وعديم الفائدة حتى بالنسبة للاطفال انفسهم، وليس الأمر افضل فيما يتعلق بالشباب من حيث قضاء وقت الفراغ، فقد تبين انه حتى النادي الرياضي الوحيد داخل المخيم قد اغلق منذ بداية الانتفاضة، كما وأشار معظم الذين تمت مقابلتهم انه حتى في المناسبات العامة والخاصة مثل الاعياد الدينية واحتفالات الزواج وحالات الوفاة . . . الخ لا يوجد مكان يجتمع فيه الناس للقيام بذلك، بل تكون المنازل الضيقة والتي لا تناسب العدد الكبير من الافراد هي مقر التجمع في مثل تلك المناسبات.

٤. دور المرأة في مخيم عين بيت الماء. سبق وأن اشرنا الى الدور المحدود جدا الذي تلعبه المرأة في المخيم سواء في المجالات الاقتصادية او الاجتماعية، واشرنا كذلك الى حرمانها (في معظم الاحيان) من اتمام دراستها حتى بعد نهاية المرحلة الابتدائية، والمرأة نصف المجتمع كما تعودنا ان نقرأ ونسمع منذ زمن بعيد، فهي الام والمدرسة والمربية باعتبار ان الاسرة هي اول وكالة اجتماعية للتنشئة، والمرأة في مخيم عين بيت الماء تعاني من نقص في التعليم ومن تطوير لقدراتها وامكاناتها وخاصة في النواحي الفنية والمهنية، لذا نرى ان اهالي المخيم بحاجة الى مدرسة تستطيع الطالبات فيها انهاء المرحلة الاعدادية على الأقل دون الانتقال الى مكان آخر خارج المخيم من اجل ذلك، كما ان المخيم بحاجة الى عدد من الورش والمراكز لتدريب الفتيات وتعليمهن بعض المهن النسوية مثل الخياطة والتطريز والحياكة وغير ذلك من المهارات التي تمكنهن من العمل خارج المخيم او داخله للاسهام في رفع مستوى الأسرة من النواحي المعيشية بشكل عام.

٥. ومن الناحية الصحية والعناية الطبية فان المخيم يفتقر الى طبيب مقيم بشكل دائم، كما ان الذين يصابون بأمراض مستعصية من ابناء المخيم لا يجدون ملاذا حيث التكاليف الباهظة المترتبة على العلاج في مستشفيات الضفة الغربية والمستشفيات الاسرائيلية، لذا يرى سكان المخيم انه يجب تعيين طبيب مقيم بشكل دائم في المخيم، كما انه من الضروري ان يزور المخيم بعض الأطباء من ذوي الاختصاص بين حين وآخر وبشكل دوري، وذلك حتى يتمكن الأهالي الذين يعانون من امراض معينة مراجعة هؤلاء الاطباء برسوم رمزية، كما ويقترح العديد من

الأهالي زيادة المساعدات المقدمة من وكالة الغوث الدولية ومن دائرة الشؤون الاجتماعية والمتعلقة بمرضى السرطان بشتى انواعه، وان يتم التنسيق بين هذه الجهات والجهات الطبية في المستشفيات الاسرائيلية من اجل تسهيل الاجراءات التي تمكن المريض من تلقي العلاج في المستشفيات الاسرائيلية، خاصة وان عدد المصابين بمثل هذه الامراض يزداد، وقد اشرنا من قبل ان مريضا واحدا فقط يتلقى الآن العلاج داخل المستشفيات الاسرائيلية ويستفيد من المساعدات المذكورة، وقد دلت المعلومات والبيانات ان عدد المرضى من ابناء المخيم والذين عولجوا في المستشفيات الاسرائيلية مستفيدين من المساعدات المذكورة لم يزد عن خمسة اشخاص في حين وصل عدد المرضى والمصابين بهذه الامراض الى حوالي ٢٧ شخصا في السنوات الأخيرة (آخر ٥-٧ سنوات).

*　　*　　*

هوامش الفصل الرابع

١. نشرة صدرت عن بلدية نابلس عام ١٩٩٠م وتتعلق بالمشروع التنظيمي للمدينة حتى عام ٢٠١٠م.

2. Jabr Hisham, "Housing conditions in the refugee camps of the West Bank," Journal of Refugee Studies, Volume 2, No 1, 1989, Oxford University, press, p. 81, (pp. 15-87).

3. Refugee studies programme, Queen Elizabeth House, University of Oxford, (August 1992), Selected Economic Aspects of Palestinian Agriculture with special eférence to the Role of Refugee and camp populations (report), prepared for the society for Austro-Arab Relations, p. 18.

4. Jabr Hisham, opcit, p. 81.

5. Zanun Faisal, Fertility preferences of the Arab population in the West Bank, Thesis submitted for the Degree of Doctors of Philosophy, Univ. of Glascow, Faculty of Geography and Topographic science, December, 1990, p. 148.

٦. بركات حليم، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٤م، ص ٢٦.

7. Zanun Faisal, opcit, p. 157.

8. Ibid., p. 188.

٩. مقبول هاني، الاوضاع الديموغرافية في الضفة الغربية، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٧م، ص. ١١١.

١٠. د. حسن عبد الباسط، التنمية الاجتماعية، مكتب وهبة.

11. Wilner, D, Walkley, R. Tayback, M, The Housing Environment and Family life Baltimore, 1962.

١٢. د. حسن عبد الباسط، نفس المصدر، ص. ٢٧٧.

١٣. المصدر السابق، ص. ٢٨٥.

١٤. مقبول هاني، نفس المصدر، ص. ١٦٨، ١٨٨.

15. Refugee studies programme, Queen Elizabeth House, University of Oxford, opcit.

١٦. مقبول هاني، نفس المصدر، ص. ١٩٠.

17. Zanun Faisal, opcit, p. 166.

18. Jabr Hisham, opcit, p. 84.

19. Ibid., p. 83.

* * *

الفصل الخامس

تشكل الذات الفلسطينية والانتماء الفلسطيني في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

قالت غولدا مئير رئيسة وزراء اسرائيل السابقة معبرة عن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة: "الكبار غدا يموتون والصغار ينسون"، لان اللاجئين من سكان المخيمات وكبار السن منهم خاصة هم في نظر رئيسة وزراء اسرائيل السابقة الشاهد الحي والماثل للعيان على ان فلسطين لم تكن خالية من السكان، ولم تكن ارضا بلا شعب ليسكنها شعب بلا ارض، كما جاء في دعوى الحركة الصهيونية. وهذا التصور ليس تصور غولدا مئير وحدها وانما تصور معظم اليهود والذين ينتمون الى الحركة الصهيونية بشكل عام(١)، فقد ظن هؤلاء انه مع مرور الزمن سوف تنسى الاجيال الفلسطينية ارض الأباء والاجداد بعد موت كبار السن، حيث يذوب الابناء في مجتمعات اكبر منهم وأشمل لها ثقافاتها ونظم حياتها، وتحصل لهم اشبه بعملية تمثيل حضاري Assimilation كما حصل لغيرهم من الشعوب والجماعات المهاجرة الأخرى، فتنطمس وتنقرض معالم الشخصية الفلسطينية، وينتهي الفلسطينيون كشعب متميز له ثقافته وهويته. ان مراهنة قادة اسرائيل والأجيال من رواد الحركة الصهيونية الذين يرسمون خططها على انتهاء العاطفة الوطنية ونضوبها لدى الأجيال الفلسطينية اللاحقة، وزوال الرابطة بالارض لمن لم يولد فيها ويدرج على ترابها من ابناء فلسطين ستظل مراهنة خاطئة. فقد أكدت الدراسات العديدة، كما دلت المقابلات على ان سكان المخيمات والأطفال منهم خاصة لم ينسوا ابدا انهم من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م، وانهم من ابناء اللد والرملة والجليل ويافا، ويدركون ان هذه المخيمات لا يمكن ان تكون بديلا لوطنهم وارضهم، ولعلنا لا نبالغ اذا قلنا ان الأجيال الشابة وصغيرة السن من اللاجئين الفلسطينيين اكثر حماسا وتعلقا واستعدادا للتضحية وحتى تطرفا في بعض الاحيان من ابائهم والذين يكبرونهم سنا، وليس ادل على ذلك من ان رجال الانتفاضة ونشطاءها هم من الفئة التي تتراوح اعمارهم بين ١٢-٢٥ سنة، كما ان معظم المظاهرات وفعاليات الانتفاضة يقوم بها ابناء المخيمات والذين يشكلون ١٧٪ فقط من سكان المناطق المحتلة على حد تعبير اسحق رابين وزير الدفاع ورئيس الوزراء الاسرائيلي الحالي، ونجد انه من المفيد ان نعيد الى الذاكرة ما

كنا قد اوردناه من قبل من ان سكان المخيمات بشكل عام يشكلون مجتمعا فتيا حيث ان حوالي ٦٠٪ من سكان قطاع غزة على سبيل المثال تقل اعمارهم عن ١٩ سنة، في حين ٤٢٪ تقريبا من سكان المخيمات بشكل عام تقل اعمارهم عن ١٥ سنة(٢). وخير دليل على ان ذوبان اللاجئين الفلسطينيين لم يحدث وليس من المتوقع ان يتم، هو وجود ما يمكن تسميته بثقافة المخيمات، وحياة المخيمات كنمط متميز فيه من الاماني والطموحات الى جانب المعاناة ما يشكل نسيجا متكاملا ومشتركا من مخيم عين بيت الماء في الضفة الغربية الى باقي المخيمات في قطاع غزة والاردن وسوريا ولبنان. ان مصطلح "العودة" يعني الكثير لكل لاجيء فلسطيني، والذات كما يراها كثير من الباحثين الاجتماعيين والنفسيين ليست مجرد تكوين عضوي ومادي يمكن ان ينمو ويتطور في اية بيئة اجتماعية او طبيعية مهما كانت، انهم يرونها علاوة على ذلك تركيبا ديناميكيا يعتبر جزء من البناء الاجتماعي الكلي بحيث يستحوذ هذا البناء بأمانيه واهدافه وطموحاته على جوهر الذات نفسها وتفكيرها فيصبح العقل الفردي جزء لا يتجزأ من العقل الجمعي لانه مستمد منه ونتيجة منطقية له(٣)، وبذلك تصبح العودة بالنسبة للاجيء الفلسطيني هي الحلم والهدف، وتعمل كمحرك وموجه لسلوك اللاجيء الفلسطيني وتحتل مركزا اساسيا في حياته، بحيث تصبح الأمل الذي يسبر الفجوة بين لذة الحلم ومرارة الواقع. ويرى ابناء المخيمات انهم يعيشون في غربة متعددة الجوانب، ولا سبيل الى خلاصهم من ذلك الا بالعودة، وليست العودة في نظرهم مجرد رجوع الى بقعة من الارض تسمى فلسطين، وانما هي عودة روحية ونفسية واجتماعية، انها التئام الذات المادية والمعنوية بشقيها والتي يتناغم فيها تحقيق الهوية الوطنية والاستقرار النفسي والاجتماعي جنبا الى جنب مع الخلاص من قسوة الحياة بمعناها المادي داخل المخيمات.

ويستدل من مقابلات ابناء المخيم موضوع البحث، ومن مقابلات لاجئين آخرين، والحديث معهم، والغوص في اعماق تفكيرهم وامنياتهم وتطلعاتهم، يستدل من ذلك كله ان قضيتهم ليست مجرد استبدال الخيمة او كوخ الصفيح ببيت من الحجر الفاخر، كما انها ليست مجرد فقدان دخل كانوا ينعمون به، ولو كان الأمر كذلك على حد تعبيرهم "لكان الحل سهلا"، ويضيف ابناء المخيم "لقد عمل الكثير منا هنا وهناك،

في داخل المخيم وخارجه، وحقق البعض دخلا مرضيا ولكنه لم يجد نفسه بعد، ولن نجد انفسنا الا بعودتنا".

ثم ترى وتسمع العديد من ابناء المخيم يرفض احدهم ان يوصف بأنه "لاجىء"، واللاجىء في نظر هؤلاء من الممكن ان يعيش في اي مكان غير وطنه الأصلي وربما يرضى ويقنع به، كما انهم يرون ان كلمة "لاجىء" تنطوي فقط على ضرورة ايجاد مأوى كيفما اتفق، وقد يوفره لنفسه او بمساعدة الآخرين، وفي ذلك مغالطة لحقيقة قائمة كما يرى هذا الفريق من سكان المخيمات، فهم يرون انفسهم "مقاتلين"، "ثائرين"، "مناضلين"، "مكافحين" . . .الخ من اجل استرداد ارضهم وبيوتهم التي اجبروا على تركها. ان الفرد من هؤلاء يرفض ان يكون مجرد موضوع للاحداث دون ان يكون له اي دور في تحريكها، ويبدو ان اسرائيل واغلب الظن في الآونة الأخيرة قد ادركت اسرار "الغربة" "والعودة" التي تحكم اللغز المتعلق بمعادلة اللجوء الفلسطيني، وبعد مرور عقدين من الزمن تقريبا ادرك قادة اسرائيل ان نبوءات غولدا مئير لم تتحقق، فتراهم ينظرون الى المخيمات وسكانها نظرة مختلفة، نظرة غريبة ومريبة، فهي في نظرهم المناطق التي تنطلق منها القلاقل والمظاهرات، وهي مراكز التخطيط للعنف وتنفيذه، وفيها اوكار التخريب وممارسة العدوان ضدهم، والدليل على ذلك انهم يرصدون لها من الدوريات والجنود ومحطات التفتيش والحواجز، اضعاف ما يفعلون ذلك في سواها من الأماكن، ولم يقف الحد عند هذا الأمر بل اخذوا يضيقون ذرعا بالمخيمات وأبناء المخيمات ونسوا او تناسوا عملية الارتباط بين الخيبة والعدوان، وان القمع والاضطهاد والقتل والتعذيب لن يزيد الأمر الا تعقيدا، فهذا اسحق رابين على سبيل المثال واثناء جلسة نقاش داخل الكنيست يضع اللوم في الدرجة الأولى على الحكومة لانها لم تنجح في معالجة مشكلة اللاجئين في المخيمات، وان الانتفاضة انطلقت من المخيمات، وذلك شارون الذي وصفه رابين بأنه اول وزير دفاع اسرائيلي يطرد من منصبه لتجاوزات لم يسبق لها مثيل، شارون يقترح على الحكومة ازالة المخيمات عن الوجود ومحو آثارها وتحويلها الى مناطق تقام عليها المصانع الاسرائيلية، في حين يقترح شامير حلا للمشكلة عن طريق عقد مؤتمر دولي لذلك، ومن قادة اسرائيل من هو مفرط في تطرفه امثال جاد يعقوبي وغيئولا كوهين الذين يرون ضرورة التخلص من اللاجئين الفلسطينيين عن طريق نقلهم في عملية "ترانسفير" واسعة الى الاراضي العربية المجاورة حيث يمكن استيعابهم في الدول

العربية(٤). والسؤال الذي يطرح نفسه هو : هل يمكن للاجئين الفلسطينيين ان يعيشوا في الدول العربية المجاورة او غير المجاورة، وهنا لا بد من ملاحظتين :

أ. هل نجحت عملية التمثيل الحضاري للاجئين الفلسطينيين الذين عاشوا في الاردن وسوريا ولبنان منذ العام ١٩٤٨م، وهل ذاب هؤلاء في المجتمعات التي انتقلوا اليها على الرغم من التشابه الى حد كبير في اللغة والدين والخلفية العرقية . . . الخ والجواب على هذا السؤال واضح كل الوضوح، فلو تمت عملية اذابتهم في تلك الدول المذكورة لما وجدت عشرات المخيمات ماثلة فيها حتى الآن، بل ان اللاجئين من الفلسطينيين الذين كانوا اوفر حظا من غيرهم من النواحي المادية وعاشوا في الدول العربية المجاورة ولكن خارج المخيمات لم تحصل لهم عملية اذابة في مجتمعات تلك الدول، لان الشعب الفلسطيني له هويته الخاصة وشخصيته المتميزة رغم كونه جزء من الامة العربية، وان ظاهرة التنوع والتجانس في الهوية العربية لا تعني بالضرورة ان يذوب مجتمع عربي في مجتمع عربي آخر.

ب. اذا كانت اسرائيل تعلن باستمرار وعن طريق قادتها وأجهزة اعلامها ان الفلسطينيين "مخربون"، "متطرفون"، "اصوليون" ومكروهون من قبل الانظمة العربية والشعوب العربية، فكيف ترى ان حل قضيتهم يكمن في ترحيلهم اليها واستقرارهم فيها، وهنا لا بد من عودة الى مراجعة المفاهيم والاسس التاريخية والثقافية والاجتماعية التي تشكل في ظلها الانتماء الفلسطيني، هذا الانتماء الذي يجب ان ينظر اليه كرد فعل انساني على حالة فريدة ومتميزة جاء نتيجة عوامل سياسية وطبقية وثقافية متداخلة، ان الانتماء الفلسطيني ليس معتقدا سياسيا وانما ظاهرة نمت وتشكلت في ظل القمع والمعاناة والاقتلاع الذي تعرض له سكان المخيمات بشكل خاص واللاجئون الفلسطينيون بشكل عام، ولا بد من التركيز على المسائل التالية لفهم الظروف التي تشكل فيها الانتماء الفلسطيني :

١. لقد سبق وأن اشرنا الى التناقض بين وعود الحكومات العربية المعلنة بشأن فلسطين من ناحية وبين ممارسات تلك الحكومات على ارض الواقع من جهة اخرى، واوضحنا كيف الدول أن العربية حرصت على تضخيم الدعم والتأييد للفلسطينيين وقضيتهم عبر وسائل الاعلام ومن قبل كبار المسؤولين فيها خاصة، ولكنها في الوقت

ذاته كانت تمارس القهر والقمع ضد مناضليهم، وهذا ادى بدوره الى اضفاء طابع خاص على فهم الفلسطينيين للسياسات المتبعة من قبل الدول العربية والمتعلقة بقضيتهم ويبدو ان هدف الزعامات العربية بشكل عام كان يكمن في كسب الثقة والتأييد الشعبي داخل الاقطار العربية لان الشعوب العربية تدرك تماما ان القضية الفلسطينية هي القضية الأولى والمعادلة الصعبة التي تواجه الامة العربية وتتحدى قادتها وحكامها سواء بشكل فردي او جماعي، بالاضافة الى رغبة القادة العرب في صرف انظار شعوبهم عن الممارسات التعسفية بحق تلك الشعوب وتبرير ذلك باستمرار بانه من اجل فلسطين، وانه بمثابة الخطوة الأولى على طريق تحريرها، لانه يهدف الى تطهير البلاد من الفساد والفوضى ويسعى الى ارساء القواعد المتينة على طريق الوحدة العربية والتي هي بدورها خطوة لا بد منها لتحرير فلسطين واعادة الحقوق لاصحابها الشرعيين. لقد عانى اللاجئون الفلسطينيون وسكان المخيمات منهم خاصة من جراء هذه السياسة ذات الوجهين، ووقع الكثير منهم ضحية تذبذب الانظمة العربية وترددها، وقدم العديد من ابناء فلسطين المخلصين لها ضحايا وقرابين وعلى ايدي اخوتهم في الدول العربية ومتهمين في الوقت ذاته بانهم يتآمرون على سلامة المسيرة من اجل فلسطين ويشكلون خطرا على امن المسألة الفلسطينية. لقد ادرك الفلسطينيون في المخيمات ابعاد هذه السياسة ومدى استغلالها من قبل احزاب المعارضة في الدول العربية، وادركوا كذلك ان كل ما يمكن ان تسمح به الانظمة العربة من اجل فلسطين لا يعدو عن كونه خطابا تمليه ضرورة معينة بعيدا عن الفعل والممارسة العملية بحيث لا ينسجم القول والعمل، وقد عبرت احدى النساء في احد المخيمات عن ذلك بقولها : "كل ما يريد ان يصبح مختارا يلقي خطابا عن فلسطين"(٥).

٢. لا بد من النظر الى تشكل الانتماء الفلسطيني ونمو الذات الفلسطينية وتأكيدها في ضوء ما تعرض له اللاجئون في المخيمات وغيرها من حملات دعائية الحقت بهم اذى نفسيا كبيرا كنا قد اشرنا الى شيء منه ونحن في معرض الحديث عن النتائج التي ترتبت على اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم الأصلي. ان ما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون من تشهير بأنهم خانوا وطنهم وباعوا ارضهم الحق بهم اعمق الاذى وأدى الى زيادة شعورهم بالضياع والحرمان، فالحركة الصهيونية تشرف على حملة دعائية مدروسة ومخططة باحكام تقوم دعائمها على ان الفلسطينيين تركوا ارضهم بناء

علىالأوامر العربية، وها هم اخوتهم وأشقاؤهم في الدول العربية يتهمونهم بأنهم هربوا بجبن تاركين قراهم ومدنهم ومنازلهم دون اية مقاومة، ويروي اللاجئون الفلسطينيون عشرات الحاكايات والقصص التي تعود الى عام النكبة ١٩٤٨م وما تبع ذلك من احداث، كلها تدل على مدى السخرية منهم والهزء بهم والتندر عليهم ومن اقرب الناس اليهم بسبب المفهوم الذي يجانب الصواب والذي مفاده ان الفلسطينيين باعوا ارضهم وخانوا وطنهم وتركوا ديارهم، فهذه سيدة عجوز لاجئة جاوزت السبعين من العمر تروي القصة التالية والتي تعود احداثها الى عام النكبة، نكبة ١٩٤٨م : "تركنا كفر سابا متجهين نحو الشرق، وكنا حوالي "١٥" شخصا بين كبير وصغير، وكان الحر شديدا" حيث كنا نسير على الأقدام، وبعد ان مشينا حوالي ٩ ساعات وجدنا انفسنا قرب قرية من قرى (الضفة الغربية الآن)، فجلسنا تحت شجرة زيتون قرب الشارع الرئيسي الذي يمر بتلك القرية وقد اصابنا من العطش والتعب ما اصابنا، فذهبت انا وامرأة اخرى الى بئر ماء قريب كانت بعض نساء تلك القرية يملأن "جرارهن" منه، وطلبنا من النساء (وقد كن حوالي خمسة) ان يملأن ما معنا من اباريق لنشرب، ولم يكن من الصعب تمييزنا فمظهرنا يدل علينا، كما ان القرية صغيرة والناس يعرفون بعضهم بعضا بشكل جيد، فقالت احدى النساء من القرية : "الظاهر انكم تعبانيين"، "من وين مشواركم". فقلنا لها اننا جئنا من كفر سابا، فقالت اخرى : "الى وين لحقوكم اليهود"، "وهل اطلقوا عليكم النار ام انهم كانوا يريدون ذبحكم بالسكاكين"، فاجابتها المرأة التي كانت معي: الله لا يري ما رأيناه لا لعدو ولا لصديق، فقالت المرأة التي تحدثت معنا اول مرة : من غير حكي ولا مسكنة، كل ابريقين ميه بتعريفه، (اي نصف قرش في ذلك الوقت)"، وتقسم السيدة العجوز مرة بعد مرة انها والمرأة التي معها دفعن ثمن الماء الذي اخذنه من البئر للشرب، ورب قائل ان مثل هذه الاتهامات كانت توجه للاجئين الفلسطينيين من قبل اشخاص غير واعين، تنقصهم الثقافة والعلم سواء من داخل الجزء الذي تبقى من فلسطين بعد نكبة عام ١٩٤٨م او من البلدان العربية التي حل فيها لاجئون فلسطينيون، ولكن يبدو ان هذا الرأي على جانب قليل من الصحة، فقد اشار لاجئون كثيرون الى انهم سمعوا مثل ذلك من اشخاص اوفر حظا من الثقافة والعلم ومن الاقطار العربية، وان من بين من كان يردد مثل هذه الاتهامات على مسامع اللاجئين العديد ممن كانوا موظفين نالوا قسطا لا بأس به من التعليم، ويذكر الباحث انه سمع مثل تلك الاتهامات عشرات المرات من اشخاص داخل الضفة الغربية، ومن الدول العربية المجاورة (من

مواطنين عرب في ثلاثة دول عربية مجاورة)، كما ويذكر احد الكتاب الفلسطينيين ان صحفيا معروفا في جريدة الاهرام المصرية كرر تلك التهم على مسامعه عام ١٩٦٨م(٦)، كما ان الرد شبه التقليدي تقريبا في اية منازعة تافهة بين لاجىء فلسطيني ومواطن عربي كان يدور فحواه حول تلك التهم وخاصة قبل النكبة الثانية عام ١٩٦٧م وقيام اسرائيل باحتلال اجزاء من مصر وسوريا والاردن، ويبدو ان نقص الوعي من ناحية وعدم تأريخ مأساة الاقتلاع التي تعرض لها الفلسطينيون بشكل صحيح، كل ذلك ادى الى بقاء قطاعات واسعة من الجماهير العربية لا تدرك تماما حقيقة ما حدث.

٣. وأما في لبنان، حيث التعددية العرقية والحزبية والطائفية، فقد ارتبط مفهوم الانتماء الفلسطيني الى حد كبير برد الفعل الذي كان يقوم به اللاجئون الفلسطينيون على ما يتعرضون له من اضطهاد وتمييز وسخرية من قبل العديد من الافراد والجماعات هناك، وما تجدر ملاحظته هو قدرة النظام في المجتمع الفسيفسائي اللبناني على خلق واذكاء روح العداء والحقد والكراهية بين الجماعات المتنافسة، ولبنان كما هو معروف له تحفاظاته الخاصة به نحو العرب والعروبة حتى قبل نزوح الآف اللاجئين الفلسطينيين اليه، وفجأة يجد اللاجئون الفلسطينيون انفسهم خدما وعمالا يستجدون لقمة العيش في مجتمع تنخر عظمة التعددية بشتى اشكالها بعد ان كانوا اصحاب ارض ومكانة، كل ذلك ادى باللاجئين الجدد ودفعهم الى تبني رد فعل يتخذ مظهرا دفاعيا وهجوميا في آن واحد، والمثال التالي من بين امثلة كثيرة يوضح ذلك:

> "صعد شرطي ال باص لدى وصوله نقطة تفتيش وقال : هل يوجد في الباص فلسطينيون اولاد عاهرة؟ فنهض فلسطينيان وقالا : نعم سيدي انا وأخي هذا، فقال الشرطي : انزلا، فأجابا: حاضر سيدي، ولكن بما انك لبناني محترم لازم تنزل قبلنا، وحالما استدار الشرطي وهم بالنزول، انقض عليه الفلسطينيان وركلاه في مؤخرته، أما الضابط المسؤول في نقطة التفتيش فقد وبخ الشرطي بسبب استعماله لغة بذيئة"(٧).

٤. وعلى الرغم من المعاناة التي تحملها سكان المخيمات في البلدان العربية التي حلوا فيها على المستويين الرسمي والشعبي، لم يكن الانتماء الفلسطيني يوما من الايام عنصري النزعة، ولم يكن ابدا رفضا للعروبة والهوية العربية الأم، لقد ادرك

الفلسطينيون مبكرا دور الأمة العربية في صراعهم مع اعدائهم، وقد قام بعض الفلسطينيين بالمبالغة بالدور الذي يلعبه الشعب الفلسطيني في الصراع مع اسرائيل، وان الفلسطينيين وحدهم هم الذين ينفردون بالمعاناة والنضال اكثر من غيرهم، ويمكن القول ان مثل هؤلاء من الفلسطينيين قلة من حيث الكم، كما انهم غالبا ما ينقصهم الوعي السياسي الكافي والتجربة السياسية، ومن الممكن ان تكون آراؤهم تلك والتي يشتم منها رائحة الزهو الفلسطيني جاءت كرد فعل على اضطهاد الانظمة العربية للفلسطينيين او من اجل ابراز وتأكيد الذات الفلسطينية التي تصارع من اجل البقاء وتواجه الكثير من التحديات، أو بسبب الأمرين معا.

إن الواعين والمجربين والمسيسين من الفلسطينيين يدركون ويعترفون بأنهم ليسوا وحدهم في مواقع النضال، انهم لا ينكرون ان عربا غيرهم ناضلوا وكافحوا ووقفوا الى جانبهم في مواجهة المخططات الصهيونية منذ بدايتها، فهم يدركون ان الشيخ المجاهد عز الدين القسام كان من سوريا، كما ان فوزي القاوقجي كان لبنانيا، وان بعض الموارنة قد وقفوا الى جانب الفلسطينيين عامي ١٩٧٥م، ١٩٧٦م، وان جانبا من الاردنيين فعلوا مثل ذلك في العام ١٩٧٠م، ويدرك الفلسطينيون ايضا ان قرى سورية ومصرية ولبنانية واردنية عانت من القصف العسكري الاسرائيلي مثل معاناتهم، ويكنون الاحترام والتقدير لشهداء بحر البقر وأبو زعبل وجزين والنبطية واربد وام قيس والقنيطرة . . .الخ، تماما كما يجلون شهداء القسطل ودير ياسين وشهداء الانتفاضة في غزة ونابلس والقدس والخليل، لقد ادرك الفلسطينيون كذلك ان المد الصهيوني المستشري في المنطقة يتطلب حشد العرب كلهم الى جانبهم ليقف الجميع في مواجهة الخطر الداهم.

* * *

هوامش الفصل الخامس

١. د. جبارة تيسير، الانتفاضة الشعبية الفلسطينية من النواحي السياسية والاعلامية، ط ١، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٩٨٩م، ص. ١٣٨.

٢. المصدر السابق، ص. ١٣٨.

3. Akel Abdullatif Ata, Agony in Limbo, Rubicon Books, phoenix, Arizona, 1979.

٤. د. جبارة تيسير، نفس المصدر، ص. ١٣٩.

٥. صايغ روزماري، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع بالثورة (بالانكليزية)، تقديم د. ابراهيم ابو لغد، ترجمة خالد عايد، الطبعة الثانية، وكالة ابو عرفة للصحافة والنشر، القدس، ١٩٨٣م، ص. ٥.

٦. المصدر السابق، ص. ٥.

٧. المصدر السابق، ص. ١٧٠.

* * *

Bibliography

1. Akel Abdullatif Ata, Agony In Limbo, Rubican Books, Phoenix, Arizona, 1979.
2. Abu-Zant Maher, Internation Migration and Development in Jordan: Migrants and Social Structure in IRBID, Thesis for the Degree of Doctor of philosophy in the university of wales, Cardiff, March, 1988.
3. Bogue, D,I, "Teachings and Hypotheses for the Study of Differential Migration," International Population Conference, paper No, 114, 1961.
4. Berkowitz Leonard, A Survey of Social Psychology, Holt, Rinehart and winston, second Edition, 1980.
5. Benny Morris, "The Causes and Character of the Arab Exodus from Palestine: The Israeli Defence Intelligence Branch Analysis of June 1948", Journal of Middle Eastern Studies, January, 1986, volume 22, No 1.
6. Baker, R, The Psychological Problems of Refugees, The British Refugee Council, London, 1983, pvii.
7. E, Harrel Bond Barbara, "The Sociology of Involuntary Migration: An Introduction," Current Sociologicial Association (ISA), sage publications, volume 36, No 2, Summer 188, p, (1-6).
8. Jabr Hisham, "Housing Conditions in the Refugee Camps of the West Bank," Journal of Refugee Studies, Oxford Univ. press, volume 2, No 1, 1989, pp. (75-87).
9. Jonathan Jurner, "Toward a Sociological Theory of Motivation," American Socological Review, 52 (1), 1987, p. (15-27).
10. Parsons Talcott, The Structure of Social Action, New York, McGraw-Hill, 1937.
11. Richmond Antony H, "Theories of Involuntary Migration: The Case of Refugees", Current Sociology: International Sociological Association (ISA), volume 36, No 2, Summer, sage publications, 1988, pp (7-25).
12. Refugees and Human Rights Statement, by Mr. Thorvald Stoltenberg, United Nations High Commissioner for Refugees, to the 46th session of the United

Nations Commission on Human Rights, 22 February, 1990, International Journal of Refugee Law, volume 2, No 2, 1990, Oxford Univ. press, pp (274-78).

13. Refugee Studies Programme, Queen Elizabeth House, University of Oxford, "Selected Socio-Economic Aspects of Palestinian Agriculture with special Reference to the Role of Refugees and camp population," (A Report), prepared for the society for Austro-Arab Relations, August 1992.
14. Sciulli David, "voluntasistic Action as a distinct concept: Theoretical Foundations of societal Constitutionalism," American sociological Review, 15 (6), 1986, pp, (743-66).
15. Scanzoni Letha and John, Men, women and change: Asociology of Marriage and Family, McGraw - Hill Book company, 1976.
16. Wilner, D. Walkely, R, Tayback, M, The Housing Environment and Family life, Baltimore, 1962.
17. Zanun Faisal, Fertility Preferences of the Arab population in the West Bank, Thesis submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, univ. of Glascow, Faculty of Geography and Topograhic science, December, 1990.

المراجع بالعربية

١. ابو سمرة محمد "السياسة الاسرائيلية اتجاه قضايا اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٨-١٩٤٩م"، مجلة قضايا، العدد الثالث، ايار (مايو)، ١٩٩٠م.

٢. الدباغ مراد مصطفى، بلادنا فلسطين، "في الديار النابلسية" الجزء السادس، دار الطليعة، الطبعة الرابعة، بيروت.

٣. الساعاتي حسن، التصنيع والعمران "بحث ميداني للاسكندرية وعمالها"، دار المعرفة، ط١، ١٩٨٥م.

٤. افنير ابراهامي، "وثائق سرية تشكف بعد ٤٤ على المجزرة : ما الذي حدث فعلا في دير ياسين"، جريدة القدس بتاريخ ١٣/١٠/١٩٩٢م، ص ٥، (مأخوذ عن جريدة معاريف العبرية).

٥. بركات حليم، المجتمع العربي المعاصر : بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٤م.

٦. بلدية نابلس، النشرة الصادرة عن قسم الصيانة في البلدية والمتعلقة بالمشروع التنظيمي للمدينة حتى عام ٢٠١٠م، عام ١٩٩٠م.

٧. حسن عبد الباسط، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧م.

٨. جبارة تيسير، الانتفاضة الشعبية الفلسطينية من النواحي السياسية والاعلامية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ١٩٨٩م.

٩. شرابي هشام، مقترحات لدراسة المجتمع العربي، ط ١، منشورات صلاح الدين، القدس، ١٩٧٥م.

١٠. صايغ روزماري، الفلاحون الفلسطينيون بين الاقتلاع والثورة، (بالانكليزية)، ط٢، تقديم ابراهيم ابو لغد، ترجمة خالد عايد، وكالة ابو عرفة للطباعة والنشر، القدس، ١٩٨٣م.

١١. مقبول هاني نايف، الاوضاع الديموغرافية في الضفة الغربية، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٧م.

١٢. ناصر زاهي "انهيار الاسطورة الصهيونية لاسباب نزوح اللاجئين"، مجلة المجتمع، العدد ١، كانون ثاني ١٩٩٠م، الناصرة (ص ٢٢ - ٢٦).

١٣. وكالة الغوث الدولية (اونروا)، UNRWA، احصائيات صادرة عن مكتب الرئاسة في فينا عام ١٩٨٦م.